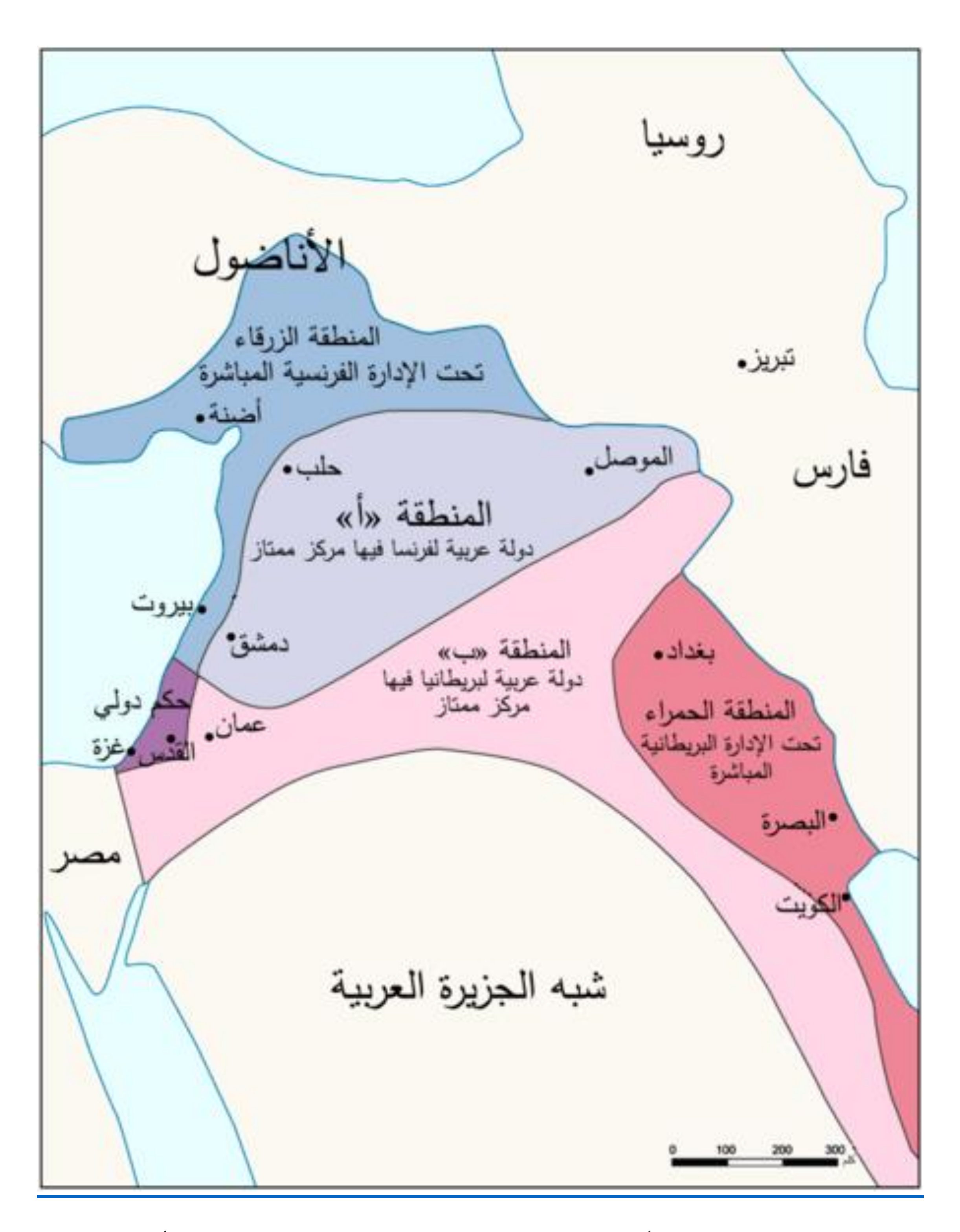


مذكرات طلعت باشا –الصدر الأعظم – في الدولة العثمانية من الانقلاب العثماني حتى نهاية الحرب العالمية الأولى

من عام 1908- 1918م



(خريطة:1) توضح نفوذ قوات الحلفاء وأماكن سيطرتهم على ولايات الدولة العثمانية إبان الحرب العالمية الأولى 1914-1918م

الفهرس

(خريطة:1) توضح نفوذ قوات الحلفاء وأماكن سيطرتهم على ولايات الدولة العثمانية إبان الحرب العالمية الأولى 1914-1918م



تعريف بأهم الشخصيات

1-طلعت باشا؛ الصدر الأعظم بالدولة العثمانية وأصله من اتباع الطريقة البكتاشية النصيرية؛ ينسب نفسه إلى الأتراك؛ وينسبه بعض المؤرخين إلى الغجر من ناحية والده؛ أما والدته فسيدة تركية قيصرية من عائلة شريفة. وهو أحد أهم رجال حزب الاتحاد والترقي الذي أطاع بالسلطان عبد الحميد الثاني في عام 1908م. وهو واحد من أهم رجال الحركة الماسونية والتغريب في الدولة العثمانية.

2- أنور باشا: أحد أهم رجال الاتحاد والترقي الذين شاركوا في خلع السلطان عبدالحميد الثاني عام 1908م؛ ووزير الحربية العثمانية في الفترة من 1914-1917م وبطل معركة جناق قلعة والتي انتصر فيها على الحلفاء؛ ومحرر مدن شرق الأناضول وبخاصة مدن أرضروم وارزينجان وغيرهم من يد الروس والعصابات الأرمينية؛ وبعد هزيمة الدولة العثمانية فر إلى القوقاز وقاتل الروس وحاول إقامة دولة للمسلمين هناك إلا أنه قتل.

3-جمال باشا: يعرف بجمال باشا السفاح وهو قائد الجيش الراب العثماني ببلاد الشام وعلى الأخص بمنطقة سوريا؛ وأحد أهم رجال الاتحاد والترقي الذين كانوا من مثلث الحكم بعد خلع السلطان عبدالحميد الثاني عام 1908م.

4- السلاطين العثمانيين الذين دارت في عهدهم الأحداث: وهم على التوالي السلطان عبد الحميد الثاني 1876-1908م؛ وأخيه السلطان محمد رشاد الملقب بمحمد الخامس منزوع الصلاحيات من قبل الاتحاديين حكم في الفترة من 1908-1918م؛ ثم أخيهم الأخير السلطان محمد وحيد الدين آخر سلطان عثماني وهو الذي حكم في الفترة من 1918-1922م وهو آخر سلطان عثماني والخليفة قبل الأخير من خلفاء بني عثمان؛ وهو العدو اللدود لطلعت باشا ولحركة الاتحاد والترقي.

5- حزب الطشناق الأرميني الشيوعي: حزب شيوعي دموعي يرفع راية الصليب تارة وراية الشيوعية طارة عند الحرب مع المسلمين؛ وهو المسؤول الرئيس عن مذابح المسلمين في مدن

أرضروم وارزينجان وأضنة وديار بكر وغيرهم من مدن جنوب شرق وشرق الأناضول؛ كما أنه المسؤول عن أحداث التفجيرات والاغتيالات المتنوعة داخل الأناضول في مناطق البحر الأسود واسطنبول وأزميت وغيرها من مناطق غرب الأناضول؛ ولقد قام بمذابح كثيفة للمسلمين الأتراك والأكراد والعرب وعلى الأخص الأتراك والأكراد؛ وهذا الحزب الشيوعي المسلح حليف الروس مازال مستمرًا إلى يومنا هذا تحت أسماء متعددة فعلى جناحه المسلح انبثق منه حزب العمال الشيوعي الكردستاني ومليشيا وحدات حماية الشعب قسد الشيوعية بشمال سوريا وعلى الجانب السياسي نجد له داخل تركيا حزب الشعوب الديموقراطي وفي شمال سوريا شرق الفرات حيث معقل ميلشيا قسد الشيوعية نجد ممثله السياسي بالداخل السوري حزب الاتحاد الديموقراطي الشيوعي؛ وهذا الحزب يؤمن بأرمنيا الكبرى التي ستضم أذربيجان وكامل شرق الأناضول حتى قيصري وكل سوريا وشمال العراق؛ لذلك هم يستخدمون السذج من المسلمين الأكراد كحشو بنادق في حرب المسلمين الأتراك ولهم دعم دولي رهيب من الولايات المتحدة؛ واعتراف ودعم دولي من دول كفرنسا والسويد...وغيرهم.

تعريق بأهم الأماكن التي دارت بها الأحداث

دارت أحداث هذه المذكرات بين مدن البلقان في صوفيا ببلغاريا وأدرنة بمنطقة ترقيا الشرقية وبمدينة سالونيك في شمال اليونان معقل الحركة الماسونية وحزب الاتحاد والترقي المعارض للسلطان عبد الحميد الثاني وبخاصة بقيادة المحامي اليهودي الماسوني **عمانوائيل قره صو** الذي شارك مع الاتحاديين في خلع السلطان عبدالحميد الثاني؛ واسطنبول عاصمة الدولة العثمانية والخلافة ومدن شرق وجنوب شرق الأناضول على الأخص بأرضروم وارزينجان وأضنة ومنطقة إقليم ساحل البحر الأسود...وغيرهم حيث كانت تتمركز العصابات الأرمينة المسلحة المدعومة من الروس لإبادة السكان المسلمين من أجل تكوين وطن قومي للأرمن بشرق وجنوب شرق الأناضول تحت مسمى مملكة كليكليان المملكة الأرمينية القديمة التي قضى عليها السلاطين المماليك البحرية التركمان بمصر والشام.

1.حياة طلعت باشا

ولد محمد طلعت في أدرنة عام 1874م حسب ما ورد في مذكراته. وذلك في معرض رده على الشائعات التي أثيرت حول أنه من أصل غجري، لهذا قدم لنا معلومات عن عائلته بخط يديه؛ لأجل نفي هذه الشائعات. فبعد تخرجه من مدرسة أدرنة العسكرية الثانوية، بدأ حياته في سن الثامنة عشرة ككاتب قلم في إدارة البريد والتلغراف بأدرنة. وفي أثناء وجوده في هذا المنصب قام بالعمل كمدرس للغة التركية في مدرسة أليانيكا اسراليتا الفرنسية Alliance Israelite لمدة عام من أجل تحسين دخله. وفي أثناء ذلك تم القبض عليه لمشاركته في التنظيمات السرية التي عملت على إنهاء استبداد حكم السلطان عبد الحميد الثاني في بلاد البلقان، وحكم عليه بالسجن ثلاث سنوات. ثم تم العفو عنه بعد ذلك بعامين لحسن سيره وسلوكه في السجن؛ في عام 1898م تم تعيينه ساعي بريد متنقل بين سالونيك Selanik وماناستير Manastır. وفي وقت لاحق من عام 1903م تم تعيينه رئيس كتبة البريد لمديرية التلغراف والبريد بسالونيك. وفي هذا الوقت تقريبًا التحق بكلية الحقوق في سالونيك ودرس حتى الصف الثاني بها. وكان لطلعت باشا من خلال موقعه في مصلحة البريد والتلغراف بسالونيك دور فعال في التعمية على رجال مخابرات السلطان عبدالحميد الثاني عم يدبر لقمع استبداده ولمنع قمعه لحركات الحريات والعدالة والمساواة السرية بسالونيك والبلقان؛ حيث كانت أذرع مخابراته ضعيفه هناك على العكس من الأناضول؛ وذلك لدعم الدول الأوروبية الداعمة للحرية؛ لكل الحركات التحريرية في الدولة العثمانية وقتئذ؛ لهذا كانت أذرع مخابراتها بين السكان المحليين بالبلقان أكبر وأقوى من أذرع مخابرات عبد الحميد الثاني (تشكيلات قلم مخصوص)؛ والتي كانت تعتمد على متابعة البريد والتلغراف للكشف عن حركات التمرد ضد استبداد السلطان عبدالحميد الثاني. لهذا فإن طلعت باشا هو وأصدقائه من خلال مواقعهم داخل مؤسسة البريد وبسالونيك والبلقان كان الدور الأهم في تضليل مخابرات عبد الحميد الثاني؛ لمنع تعرفه على حركات وتنظيمات التحرر ضد استبداده.

كان طلعت بك من بين مؤسسي جمعية الحرية العثمانية ، التي أندمجت لاحقًا مع حزب الاتحاد والترقي في عام 1906م في كيان واحد في هذا الوقت تقريبًا، وفي هذا العام تم انضمامه إلى المحفل الماسوني الرئيس بسالونيك. الداعم لحزب الاتحاد والترقي. ومنذ أن بدأ حزب الاتحاد والترقي جهوده لاكتساب القوة والانتشار للإطاحة بالسلطان عبد الحميد الثاني لأجل تعين سلطان منزوع الصلاحيات يخضع لبرلمان الأمة[1]، تقرر نفي طلعت بك إلى الأناضول على أساس أنه "عمل ضد سلطان البلاد عبد الحميد الثاني". لكن بتدخل المفتش العام لوزارة الداخلية حسين حلمي باشا لدى السلطات المحلية وقتئذ تخلص طلعت بك من هذه "العقوبة".

بعد إعلان النظام الملكي الدستوري الثاني عام 1908 م، انضم طلعت بك إلى البرلمان العثماني كنائب عن مدينة أدرنة. ثم تم تعيينه نائبًا للرئيس الأول في الجمعية الوطنية بمجلس المبعوثان بعد الاجماع عليه وتزكيته من قبل النواب داعمي حركات الحريات. لقد كان طلعت باشا الآن أحد الشخصيات البارزة في حزب الاتحاد والترقي. وتدريجيًا أصبح متميزًا كقائد شعبي للمجتمع فقد كان يحرس على التواصل مع الجماهير لتوجيه الرأي العام ناحية أفكار الحرية والعدالة والمساواة كما كان مثلاً يحتذى به داخل حزب الاتحاد والترقي وله شعبية جارفة بين أعضائه ومؤيديه. وفي تموز من 1909م عين طلعت باشا وزيرًا للداخلية في الوزارة الثانية التي شكلها حسين حلمي باشا. ثم انضم إلى حكومة سعيد حليم باشا وعين بها وزيرًا للبريد والبرق "التلغراف". في وقت لاحق انتخب رئيسًا عامًا لحزب الاتحاد والترقي في الجمعية العامة. وبعد ذلك عين وزيرًا للشؤون الداخلية للمرة الثانية؛ حيث قام بدور فعال في منع حركة الاستبداد العثماني ومؤيدي الاستبداد من العودة إلى الحكم مرة أخرى.

---

[1] وهذا ما يقوم به الآن تحالف المعارضة اللادينية التركية للمائدة الست؛ حيث أعلنوا في مؤتمر دستورهم التوافقي أن الرئيس سيكون منزوع الصلاحيات؛ وسيخضع للبرلمان. وله الحق في الفصل بين الأحزاب بناءًا على موافقة الأغلبية البرلمانية أو في حالة تعادل الأصوات؛ على أن رأيه سيكون استشاريًا؛ ويحق للبرلمان قبوله أو رفضه؛ على أن يرشح لمدة واحدة فقط تبلغ 7 سنوات؛ وعلى أن ينقل لقصر صغير؛ وعلى أن يكون رئيس شرفي؛ أنظر مؤتمر المعارضة في شهر شباط 2023م؛

https://www.youtube.com/watch?v=WN3KxdQ4hWw&ab_channel=CHP-CumhuriyetHalkPartisi

وفي الفترة من عام 1908-1918 م كان حزب الاتحاد والترقي يحاول الحصول على السلطة الكاملة والحقيقية من السلطان العثماني ونزعها منه بلا رجعة. لكن الهزائم المتكررة في حروب البلقان منعت المجتمع والحزب من تحقيق هذا الحلم وجعلت قسم من المجتمع التركي يحن إلى عصر الاستبداد والقمع. وبخاصة أن كثيرين من عيون ورجالات الدولة العثمانية الذين كان يمكن الاعتماد عليهم في حرب البلقان تم عزلهم وتنحيتهم والقصاص منهم لرفضهم لآراء حزب الاتحاد والترقي؛ ولوقوفهم إلى جوار حكومة الاستبداد.

كما شارك طلعت بك طواعية في حرب البلقان لكسب التعاطف الشعبي لصالح حزب الاتحاد والترقي. ومع ذلك ، شهدت الحرب هزائم ثقيلة خلال حكومة كامل باشا ، التي وصلت إلى السلطة بعد حكومة غازي أحمد مختار باشا. سقطت أدرنة وتقدم البلغار إلى تشاتالجا Çatalca . بدأ طلعت وأنور بك يديرون الدفة ويمسكون بزمام الأمور لأجل اقصاء حكومة مجلس الوزراء من مهامها. وفي تلك الأثناء في يناير من عام 1913م قُتل وزير الحربية ناظم باشا أثناء عملية اغتيال منظمة من قبل مجموعة من الاتحاديين، وكان من أعضاء المجموعة كل من أنور وطلعت بك.

لم يكن معارضو لحزب الاتحاد والترقي مكتوفي الأيدي. لذا قتلوا الصدر الأعظم محمود شوكت باشا بالاغتيال الذي نظموه في 15 يونيو 1913 بقوة نفوذ بعض الناس في القصر السلطاني. ومع ذلك ، فإن المؤامرة لم تكن ناجحة تمامًا. على العكس من ذلك ، تم تعيين سعيد حليم باشا ، مرشح الاتحاديين ، رئيسًا للوزراء. وهكذا انتهت فترة "سلطة التحكم في رئاسة الوزراء من قبل المناوئيين" وانتقلت إلى يد حزب الاتحاد والترقي ، وبدأت فترة "السلطة الكاملة" والتحكم المطلق في منصب الصدر الأعظم من قبل الاتحاديين. وفي تلك الأثناء شغل طلعت بك منصب وزير الداخلية في الحكومة الجديدة. وتم تعيين أنور بك ، الذي تمت ترقيته إلى رتبة "باشا" بمنحه منصب وزارة الحربية.

في هذه الفترة الجديدة بدأت جمعية الاتحاد والترقي باتباع سياسة التخويف تجاه خصومها. لم يمض وقت طويل بعد انتهاء حرب البلقان بمعاهدة السلام الموقعة في لندن بتاريخ 30 مايو

1913 ، حتى اندلعت الحرب العالمية الأولى؛ بينما استمرت الاضطرابات الداخلية المتنوعة بين أعضاء حزب الاتحاد والترقي نفسه وبين حزب الاتحاد والترقي وخصومه.

2.الدخول في الحرب العالمية الأولى 1914-1918م

لقد صارت ضجة واسعة داخل مجلس الوزراء بشأن دخول الدولة العثمانية الحرب العامة "العالمية الأولى"؛ خلقت قضية خوض الحرب خلافات في الرأي داخل مجلس الوزراء. لأن هذا سيؤدي إلى إعلان التعبئة العامة. ولكن بعد فترة وجيزة انضمت السلطنة العثمانية إلى الحرب نتيجة للأمر الواقع الذي تسبب فيه إبحار البوارج الحربية جورbان Göben وبرسلأو Breslau في البحر الأسود وقصفها للسواحل الروسية؛ دون علم الدولة العثمانية.

يقول محقق المذكرات **ألباي قاباجالي Alpay Kabacalı**: **"ومع استمرار الهزائم المتتابعة على كل الجبهات، وجدنا أن الولايات التابعة للإمبراطورية العثمانية مثل ألبانيا وفلسطين وسوريا قد تجنبت القتال إلى جانب العثمانيين وذلك لنيل استقلالهم عن العثمانيين، مما نتج عنه ظهور مشاكل داخلية خطيرة بدأت تحدد مصير الخلافة والسلطنة على الساحة الدولية".**

ومن هذه المشاكل نقص الغذاء على جبهات القتال وداخل الدولة، وبعبارة أخرى مشكلة "الإمداد بالأرزاق للجند والشعب معًا". لم تسفر الإجراءات التي اتخذتها لجنة الاتحاد والترقي من قبل قره كمال، أحد أقوى رجال التنظيم، عن النتائج المرجوة منها ، كما أدت هذه اللجنة إلى انتشار شائعات عن فساد كبير داخل مؤسسات التموين والأرزاق بين أفراد المجتمع والجند؛ ومن الغريب أن هذه الأخبار كانت تصل للجنود على الجبهات بطريقة منتظمة. كما أدت الجهود المبذولة لإنشاء شركات وطنية عبر تبرعات المواطنين والتي عرفت بشركات العشاء "aşe" لحل مشكلة نقص الإمدادت الغذائية إلى ظهور شائعات جديدة بين الجند والمجتمع على حد سواء؛ مما نتج عنه اضطراب شديد وعدم ثقة من قبل المجتمع وجنود الجيش في قيادات حزب الاتحاد والترقي للدولة العثمانية؛ وبدأوا يشعرون بضرورة أن تعود السلطات المسلوبة من السلطان العثماني إليه. من ناحية أخرى ، كان لقضية مناقصات "تجارة العربات" ، ولمن سمح لهم بنقل

البضائع بالعربات المخصصة للجيش صورة تعكس تصارع المصالح الكبرى داخل إدارة حزب الاتحاد والترقي، وكانت ذات انعكاسات كبيرة على الجمهور العثماني إذا تم سحب العربات التي يعتمدون عليها للتنقل بين المدن بدعوى نقل الأرزاق للجنود العثمانيين على الجبهات؛ ولكن الذي حدث العكس حيث سحبت العربات من أيادي المواطنيين وحملت بالأرزاق ولم ترسل للجبهات. ونتيجة لذلك تضعضع موقف رئيس قسم التموين بالجيش العثماني حقي باشا لعجزه عن معرفة سبب ما حدث؟ ومن فعل ذلك؟ ولماذا؟! وبدأت الشائعات والتكهنات تنتشر حول الفساد بوزارة الأرزاق والإمداد، ورغم أن أنور باشا لم يستطع الوثوق بالجناح المدني للجنة الاتحاد والترقي المشكلة لحل مشكلة الأرزاق إلا أنه بعد أن انتقل إلى اسطنبول؛ قد أنشأ قوة ضاربة استخباراتية سرية يمكن لها أن تعزل الحكومة عن وظائفها في أي لحظة وتولى حقي باشا دور الرجل الرئيس في هذه القوة. باختصار ، لم يستطع أحد لمس حقي باشا ، الذي كان تحت حماية أنور باشا عن كثب.

الصراع بيننا وأقصد بذلك أنور وجمال باشا وأنا "طلعت باشا" داخل حزب الاتحاد والترقي كان مريرًا، وخلق التمايز المدني-العسكري مشاكل من وقت لآخر، رغم أنني كنت المهيمن بالكامل في التنظيم الخاص بحزب الاتحاد والترقي. إلا قضية حقّي باشا هي أحد الأمثلة الملموسة على خروج بعض الأمور من يدي بسبب أنور باشا. لكني لم أكن لأظل ساكنًا خلال سنوات الحرب أيضًا؛ فكان على أنور باشا أن يفهم أن السلطة المدنية لديها سلطان في مواجهة السلطة العسكرية؛ لذا عملت على انخرط مع جمعيات التجار تحت قيادة الموقر قره كمال؛ من أجل تأسيس منظمة مدنية تابعة له؛ وذلك لحل مشكلة الأرزاق بعيدًا عن أنور باشا ورجاله. لقد كان هناك قدر كبير من الجهد قد بذل لإعداد الموظفيين من الرؤساء والإداريين قبيل خلع عبد الحميد الثاني ليكونوا هم عماد الدولة عند الإطاحة به والإمساك بزمام الأمور لذا عملت مع هذه القيادات الإدارية المؤهلة على تكوين اتحاد مدني ونشطاء ينتشرون في كل المؤسسات للرصد والمتابعة؛ ولجعل هؤلاء الإداريين على أهبة الاستعداد لاستخدامهم عند الضرورة.

لقد بذلت جهدًا كبيرًا لجعل السلطة المدنية ذات استقلال سياسي وقوة ضاربة في وجه القوة العسكرية لأنور باشا. لهذا رأيت أن المجلس العام والبرلمان قوتان مدنيتان يتم الاستناد عليهما؛ في مواجهة السلطة العسكرية لأنور باشا. لهذا فقد تم تمرير القرارات التي اتخذتها هذه المجالس، وبالتالي تم كسب ثقتهم في؛ وأنني رجل يمكن الاعتماد عليه؛ وكانت القوة التي تدعوا إلى العدل والمساواة والحرية تساندي في مواجهة أنور باشا وسلطته العسكري.

يقول محقق المذكرات **ألباي قاباجالي Alpay Kabacalı**: **"كانت إحدى مشاكل فترة الحرب المجازر التي ارتكبها الأرمن ضد الفلاحين من سكان الأناضول في المنطقة الشرقية. والتي ساعدتهم عليها قوى الاستخراب العالمي، حيث هدفت هذه المجازر أيضًا إلى القضاء على السكان المحليين من المسلمين الأتراك وبخاصة في المناطق الممتدة من أضنة إلى الإسكندرونة وفي كافة المقاطعات الشرقية. مع استمرار هذه الأحداث تم سن قانون بشأن ترحيل الأرمن إلى العراق وسوريا. وفي أثناء التهجير قُتل بعض الأرمن لأسباب مثل الجوع والظروف الجوية والنهب والانتقام من قبل بعض العشائر التي قتل الأرمن ذويهم. كانت هذه هي البداية لهجمات الاتحاديين العسكرية ضد الأرمن، ومن العجيب أن من شارك في هذه الهجمات ضد الأرمن أصبحوا اليوم من الدبلوماسيين الأتراك! ولهذا تم تبرير بعض التجاوزات التي قام بها بعض الأتراك على أنها اتهام للجمهورية التركية ولجميع الأتراك بقتل وتهجير الأرمن استنادًا إلى أن الجمهورية في بداية عهدها عينت هؤلاء الأتراك المشتركين في تهجير الأرمن في مناصب دبلوماسية".**

أدت الخلافات التي نشأت بين سعيد حليم باشا وحزب الاتحاد والترقي في النهاية إلى استقالة الصدر الأعظم. بعد ذلك تم تعيين طلعت بك وزيرا أعظم برتبة وزير (باشا) في 4 فبراير 1917. وهكذا ، أصبح أول وزير كبير في الإمبراطورية العثمانية يعتمد في الاستناد إلى سلطته ليس فقط على سلطان السلطان العثماني ولكن أيضًا على منظمة ذات قاعدة وتحشد الرأي العام خلفه ألا وهي منظمة الاتحات والترقي وتدعمها منظمات المجتمع المدني التي تعمل

على الأرض بين أفراد المجتمع والتي ظاهرها أنها منظمات متفرقة ولكنها في الواقع منظمة واحدة بأفرع شتى؛ سواء علم من يعملون بها أنهم يعملون لجهة واحدة أم لا.

كانت البلاد على شفا الهاوية الناجمة عن تطور الحرب في اتجاه من شأنه أن يؤدي إلى هزيمة السلطنة العثمانية وحلفائها، وأضف إلى ذلك المشاكل الداخلية السياسية والاجتماعية وبخاصة الإقتصادية والفكرية. وفي أثناء هذه الظروف توفي السلطان محمد رشاد الخامس وحل محله والسلطان محمد وحيد الدين السادس. وقدم طلعت باشا استقالته للسلطان الجديد وعين في الوزارة الكبرى للمرة الثانية كصدرًا أعظمًا بتاريخ 8 يوليو 1918م.

بعد فترة وجيزة ، عندما كان من المفهوم أن ألمانيا قد تلقي سلاحها وستعلن الاستسلام أمام الحلفاء، وبالفعل انتهت الحرب وفي 30 أكتوبر 1918 م تم توقيع هدنة مندروس Mondros. وهذا يعنى إعلان استسلام وهزيمة الاتحاديين أيضا. استقال طلعت باشا عندما سمع أن السلطان العثماني محمد وحيد الدين، الذي كان يكره حزب الاتحاد والترقي على الدوام وكان يحاول تغيير حكومة الاتحاديين واسترداد السلطة منهم. لهذا قام بتعين أحمد عزت باشا صدرًا أعظمًا بتاريخ 14 أكتوبر 1918م.

يقول محقق المذكرات **ألباي قاباجالي Alpay Kabacalı**: **"في 1 تشرين الأول "نوفمبر" 1918 م، عقدت لجنة حزب الاتحاد والترقي مؤتمرها الأخير وأعلنوا اعادة تغير اسم حزب الاتحاد والترقي. وأطلقوا عليه اسم حزب التجديد، في تلك الليلة نفسها ، طلعت باشا وأنور باشا وجمال باشا ونقلت جميع الأصول المالية لحزب الاتحاد والترقي إلى هذا الحزب الجديد. وأعلن كل من الطبيب بهاء الدين شاكر بك وجمال عزمي بك أنهم سينفصلون عن تركيا وسيسافرون إلى ألمانيا على متن باخرة ألمانية وسينفصلون عن طلعت باشا وجماعته. وصعد إلى تلك المركب أيضًا أحد أعيان الباشوات والنقابيين ومحافظ بيروت عزمي ورئيس الشرطة السابق بدري والطبيب ناظم بك والطبيب بهاء الدين الصقر بك وجمال عزمي بك ثم صعد معهم طلعت باشا الصدر الأعظم السابق وغادروا تركيا. لهذا ترك طلعت باشا الرسالة التالية للصدر الأعظم الجديد والتي قال له فيها:**

"إلى معالي المحترم والمبجل

عزت باشا الصدر الأعظم،

لقد فهمت أن البلاد ستكون تحت الإحتلال والتأثير أجنبي لفترة من الوقت. على الرغم من ذلك ، خطرت لي فكرة أن أبقى في البيت وأصدر الأحكام أمام الأمة. أصر جميع أصدقائي نشر ما حدث كتركة للمستقبل. لم أستطع التشاور مع أحد لم أستطع التشارو مع السلطان محمد وحيد الدين الدائم الريبة والشك فينا. بما أنك ستبقى في وضع صعب ، بعد الكثير من التفكير ، استسلمت وأردت أن انصحك ببعض النصائح في هذا الوقت العصيب. كان هدفي طوال حياتي السياسية هو خدمة الوطن بشرف. تتكون كل ثروتي من السيارة التي تبرع بها لي جلالة السلطان، بقيمة ألف وستمائة ليرة وهي أغلى ما أتمتلكه ويوجد بمكتبي بالوزارة سندات الدين المحلي الداخلي والتي يقدر كل سند منها بقيمة الخمسة والعشرين ليرة التي أزيدها عن كل شهر. ماله (قيمه) ويتكون من الأموال المتأتية من تحويل المزرعة التي استخدمتها (استأجرتها) مع أصدقائي الأربعة. أخذت بعضًا منه معي. أنا لا أملك أي شيء آخر غير هذا.

أود أن أقدم بيانًا مفصلاً للأمة وأن آخذ العقوبة التي ستقرر على أنها محاكمة بشجاعة. هذا هو وعدي لكم. ولكن هذا لن يكون الآن؛ لأن البلاد خضعت للحكم الأجنبي. سألتزم ببرقيتك الأولى في اليوم الذي تتحرر فيه البلاد من النفوذ والإحتلال الأجنبي.

أقبلك يديك بأقصى درجات الخشوع؛ أيها الباشا المحترم.

2 تشرين الثاني 1334 (2 نوفمبر 1918) محمد طلعت".

سرعان ما تباعدت مسارات قادة الاتحاد والترقي الثلاثة ، الذين ذهبوا إلى برلين عبر أوديسا. في هذه الأيام ، نوقش في الفرع الخامس للمجلس اقتراح قدمه فؤاد بك نائب ديوان المبعوثان إلى البرلمان. والذي طالب فيه بمحاكمة المتوطين عن هزيمة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى.

حُوكم سعدي حليم وطلعت باشا والأشخاص الذين تولوا زمام الأمور وصدر قرار بمصادرة خزائنهم المالية من قبل المحكمة العليا وبسبب بعض الأحداث والتطورات خلال الحرب. ولا سيما جر الدولة العثمانية إلى الحرب العالمية الأولى دون سبب وفي وقت مبكر. وفي وقت لاحق حوكم هؤلاء الأشخاص في ديوان حرب عرفي (محكمة الحرب ، المحكمة العسكرية) ، وأدين بعضهم؛ لكنها كانت محكمة خاصة وسرية وغير معلنة.

كان طلعت باشا مهتمًا دائمًا بالتطورات في تركيا من برلين، حيث عاش في برلين بألمانيا بعد أن هاجر مع بعض أصدقائه عن طريق تغيير اسمه لأسباب أمنية. عندما بدأت حرب الاستقلال، حاول إنشاء "منظمته الخاصة" لجمع شتات الاتحاديين الذين مكثوا في تركيا، ومن ناحية أخرى ، يعتقد أنه يجب إنشاء منطقة عازلة بين الأرمن والبلاشفة الروس من أجل استقلال تركيا عن كلا الطرفين. وفي ذلك يقول طلعت باشا:**"فقد كنت أعتقد أنه لابد من تأسيس وطن قومي للأتراك بعيدًا عن كافة الأعراق الأخرى غير المتجانسة التي كانت تعيش تحت مظلة السلطنة العثمانية فكنت كنت أسعى لتأسيس دولة للأتراك للعيش فيها بالأناضول؛ لهذا تواصلت مع الحكومة الإنجليزية بإنجلترا وبحكومة الاتحاد السوفيتي. كما تقابلت مع مصطفى كمال باشا وكنت آمل أن يأذن لي بالذهاب إلى الأناضول؛ إلا أنه رفض"**.

يقول محقق المذكرات **ألباي قاباجالي Alpay Kabacalı**: **"وفي 15 مارس 1921 م، قُتل طلعت باشا برصاص شاب أرمني يُدعى سوغومان تيلريان Sogoman Teyleryan ادعى القاتل الأرميني الذي راقبه لأشهر من خلال استئجار شقة مقابل منزله في المحكمة أن عائلته قُتلت خلال الإبادة الجماعية للأرمن في عهد حكومة طلعت باشا، وبالتالي ارتكب جريمة القتل ثأرًا لعائلتي؛ وتمت تبرئة القاتل دون حتى سماع شهود الجانب التركي المشترك في القضية، كما قتل الأرمن جمال باشا الذي كان موجودًا مدينة تفليس Tiflis. وكذلك قتلوا كل قادة الاتحاد والترقي الذين سافروا إلى أوروبا كلاجئين إليها؛ فقتلوا كل من صعد على الباخرة الألمانية مع طلعت باشا؛ كقتلهم بهاء الدين شاكر بك؛ وعزمي باشا؛ وحلمي بك وكما أشار العديد من المؤرخين، فإن هذا الإرهاب الأرميني في سلسلة اغتيالات الأرمن**

لقيادات حزب الاتحاد والترقي لم ينبع فقط من الأرمن؛ بل كانت يد الاستخراب العالمي هي التي ضغطت الزناد بالفعل؛ ومن الغريب أن يسمح الأوروبيين بقتل الاتحاديين في أرضهم وهم حلفاء الأمس لهم؛ وهم من شاركوا في عملية تغريب الدولة العثمانية من أجل أن تلحق بركب الحضارة الغربية".

3. أهمية مذكرات طلعت باشا

كتب طلعت باشا مذكراته، التي نُشرت لأول مرة في تركيا عام 1946 بمقدمة حسين جاهد يالتشين Hüseyi Cahit Yalçın، في برلين للدفاع عن نفسه بعد أن اتهمه الجميع بالخيانة وأن السبب الرئيس لما حل بالسلطنة والخلافة؛ يقول محقق المذكرات **ألباي قاباجالي Alpay Kabacalı**: **" إن الانتقام من قادة الاتحاد والترقي والاغتيال السياسي والمادي الذي نال قادة الاتحاد والترقي داخل وخارج ترقي نابع من عدة أمور منها التشفي منهم وتحميلهم سبب الهزائم التي وقعت على كل جبهات الحرب العالمية الأولى؛ ولمنع وجود منافسيين تنوريين على ساحة قيادة تركيا في وقت تأسيس الجمهورية؛ وبخاصة أن بعض الاتحاديين ندموا على ما وقع للدولة العثمانية؛ لذا لم يكونوا مؤهلين للمشاركة في الحياة السياسية في العصر الجديد".**

ورد على الاتهامات الموجهة إلى الاتحاديين وله. لكي نتمكن من فهم هذه القضايا، كان علينا أن نهتم بحياة وبمذكرات طلعت باشا أعلاه ، ولقد قدمت تفسيرات موجزة لكثير من الأمور محاولاً القضاء البقاء على الحياد قدر الإمكان.

تعد مذكرات طلعت باشا ، والتي يشترك قسم منها في تفسير جزء من كتاب ضابط المخابرات الإنجليزية السري **أوبري هربرت Aubrey Herbert (1880-1923)** والمسمى **أنا نفسي Ben, Kendim**، ولقد كتبت اسمه باللغة التركية لا الإنجليزية كي يفهم القراء. والكتاب مازال حبيس اللغة الإنجليزية؛ وهذا الكتاب خصص كاتبه فصلاً كاملاً فيه عن طلعت باشا. ولقد قابل طلعت باشا ضابط المخابرات الإنجليزية **أوبري هربرت Aubrey Herber** قبل شهر ونصف اغتياله بشهر ونصف وعرض عليه ما كتبه عنه؛ وتناقش معه

حول بعض الأمور. ومن الغريب أن هذا الضابط عمل كمحاور صحفي وكعامل مراسلات في السفارة الإنجليزية ولم يدري به أحد منذ عهد السلطان عبد الحميد الثاني حتى إعلان الجمهورية؛ أي على مدار 43 عامًا كان يعمل بيننا ولم يدري به أحد. ولقد أمضى جزءًا طويلًا من نشاطه الاستخباراتي في اسطنبول وفي العمل بالسفارة البريطانية ؛ وخلال هذه الفترة أقام علاقات مع قادة الاتحاد والترقي، في غضون ذلك مع طلعت باشا. تم تضمين ذكريات تركيا في كتابه بعنوان "أنا نفسي" الذي نشر عام 1924م. ولقد طبعت نسخة من كتاب هذا الضابط بالعنوان التركي أنا نفسي؛ على الرغم من أن المتن مكتوبًا بالإنجليزية.

في الملحق الثاني الذي قدمناه ، تم اقتباس قسمين من استجواب سعيد حليم باشا في الفرع الخامس لمجلس النواب. يدور الحديث عن حدثين مهمين ورد ذكرهما في مذكرات طلعت باشا؛ بشأن أسباب الدخول في الحرب العالمية الأولى وترحيل الأرمن. وبالتالي ، فإننا لا نعكس الأحداث من جانب واحد فحسب؛ بل نكشف أيضًا عن إجابة أي سؤال يمكن أن يعلق في الأذهان.

أخذ طلعت باشا مكانه في التاريخ بشخصيته وأفعاله. وبسبب صراعات التاريخ الحديث ، وحتى بعض تقاليدها السياسية ، فقد غرقت في الأرض من قبل البعض في الداء ولا يمكن لبعض الدوائر توصيف ما حدث بأنه من أجل الوصول لعنان السماء. حان الوقت الآن لوضع كل شيء في التاريخ في مكانه الصحيح. من ناحية أخرى ، يجب فحص الأحداث التاريخية وتقييمها من منظور العلم الموضوعي، وليس وفقًا للميول الشخصية[2].

1986

وفي نهاية المقدمة التي كتبناها قبل عشرين عامًا ، حان الوقت لوضع طلعت باشا في مكانه الصحيح في التاريخ. ذكرنا أن الأحداث التاريخية يجب فحصها وتقييمها بعدسة العلم الحيادي. لقد تم من خلال أعادة تقييم ونشر هذه المذكرات حياة طلعت باشا ودوره السياسي وإعادة اكتشافه من جديد في هذه الفترات الأخيرة؛ لذا كان بدلاً من إجراء دراسات جادة عنه، لأن أغلب

[2] لقد نشر أوبري هربرت كتاب "أنا نفسي" بعد وفاة طلعت باشا بما يقارب من سنة؛ محقق المذكرات.

الدراسات التي ظهرت عن طلعت باشا كانت غير حيادية وشديدة التحيز. على سبيل المثال ، تم تقديم كتاب **عن اللجان الأرمنية** أعد زمن السلطنة العثمانية ظهر الكتاب كما لو أن طلعت باشا قد كتبه بنفسه. ثم مرة أخرى ، نُشرت إحصائيات الترحيل التي أعدتها الدولة العثمانية، وفيها التأكيد على اسم طلعت باشا والتأكيد بعناية على أنه مأخوذ من زوجته المتوفاة. وانه هو من اصدر أمر التهجير القصري للأرمن؛ والأكثر إثارة للاهتمام أن من حقق مذكرات طلعت باشا القديمة قدم مذكرات طلعت باشا بالقول: **"الدفاع عن طلعت باشا دفاع عن الوطن والأمة والثورة التركية الكمالية".** بينما زعموا أنهم نشروا النص الأصلي للمذكرات لأول مرة ، إلا أنهم لم يترددوا في إنتاج نص يمزج بين الكلمات العثمانية الرقيقة التي لا يفهمها غالبية الناس اليوم ، والكلمات التركية الحديثة التي أعقبت الفترة التي عاش فيها طلعت باشا بمدة طويلة. فخلطوا بين كلمات طلعت باشا ومفاهيم الاستقلالية والترابط والاتصال والنقد والعام.

وذلك بعد وفاته بما يقارب من عشرين عامًا، لذا قمت باعادة تحقيق مذكرات طلعت باشا مرة أخرى مع شرح، مع تحقيق المذكرات العثمانية ومقارنة مصطلحاتها بالكلمات التركية المعاصرة ، وختامًا أكرر مرة أخرى: **"دعونا نقيم التاريخ بعين موضوعية".**

أبريل 2006

ألباي قاباجالي

Alpey Kabacalı

4.متن مذكرات طلعت باشا

1.4.لماذا كتبت مذكراتي؟

لقد شجعني الكثير من الناس على كتابة مذكراتي ، وقد اتصلت بي العديد من شخصيات المجتمعات المختلفة لأجل هذا الغرض، بل وعرضوا علي سداد ديوني مقابل أن أكتب هذه المذكرات. قبل وبعد النظام الملكي الدستوري الثاني في الدولة العثمانية، كنت أفكر في كتابة ذكرياتي عن كيفية إنشاء حزب الاتحاد والترقي، والأحداث المتعلقة بالسياسة الداخلية والخارجية في ذلك الوقت، ليس كمذكرات سياسية؛ ولكن كنقد تاريخي. ومع ذلك ، قررت أن أكتب ردًا على الاتهامات الظالمة التي تطرحها سياسة خبيثة استمرت لقرون لإعطاء الإمبراطورية العثمانية الشكل المفزع المزعوم والذي مازالت آثاره مستمرة إلى اليوم في أذهان البعض غربًا وشرقًا. ليس من الممكن سرد الأحداث والحقائق التي أعرفها بالكامل هنا. لكن كل ما سأقوله أحداث حقيقية.

إن المسألة الشرقية ليست مسألة إنسانية ونصرانية فقط كما تبين. على العكس ، إنها مسألة كراهية ومصلحة. وعلى هذا الأساس تقوم التدخلات في الشؤون الداخلية للدولة التركية. في الواقع ، من الجرأة القول إن الدولة التركية نجحت في إقامة إدارة منظمة تضمن معاملة جميع رعاياها، بمن فيهم الأتراك ، معاملة حسنة. ومع ذلك ، فليس من الصحيح إلقاء اللوم على الأتراك وحدهم في هذه القضية. على الرغم من أن الفظائع التي ارتكبها الروس ضد اليهود والمسلمين وحتى النصارى الذين عارضوا قمع النظام القيصري أثارت مشاعرهم الإنسانية ، لم يجرؤ دبلوماسيون أوروبيون في المجال الإنساني على قول أقل ما يمكن قوله؛ بل صمتوا جميعًا حيال ذلك. وكانوا يعلمون أن أدنى شكوى من روسيا ومجازرها ستؤدي إلى الحرب. لذا اختاروا الصمت.

لم يخجلوا من مساعدة القيصرية الرسوية الوحشية والقمعية بكل الطرق ، وبعد حرب 1871 أبرم اتفاق تعاون مع هذه الدولة الروسية القمعية. سوف تنشأ روسيا قوية ضد ألمانيا. تم ترسيخ استبداد القيصرية. تم التغاضي عن العقبات التي وضعتها روسيا أمام محاولات الابتكار

والتقدم التركية. لم يُطلب من تركيا أبدًا وضع لوائح جديدة. اللوائح الجديدة المذكورة في المعاهدات ليست سوى تدخلات جديدة تهدف إلى اقصاء الدولة العثمانية عن المشهد السياسي. يعتمد التطور والابتكار في إدارة الدولة على استقلالها السياسي والاقتصادي؛ وهذا ما كانوا يحلون بيننا وبينه؛ هم يكرهون لنا أن نتقدم في المجال الحضاري؛ وحربهم لنا في هذا المجال أقوى وأشرس من حربهم لنا في الميدان السياسي والعسكري على الأرض.

2.4.الظلم ضد تركيا

بينما اضطرت تركيا إلى وضع لوائح جديدة ، من ناحية أخرى ، تم تشجيع الدول المعتمدة على تركيا اقتصاديًاعلى التمرد من أجل القضاء تمامًا على استقلالها السياسي من خلال التدخلات والحماية والاستقلال الاقتصادي من خلال التنازلات.

وفقًا لشاعر تركي ، فإن التوصيات لمثل هذه الترتيبات الجديدة كانت مثل مطالبة شخص بالركض وأيديه مقيدة. من ناحية أخرى ، لم تمنع إنجلترا احتلال أراضي الدولة العثمانية كما وعدتنا وخاصة اسطنبول بل سعوا بكل قوة للسيطرة على اسطنبول ونزعها من ايدينا. لهذا السبب فقط تم استبدال معاهدة سان ستيفانو بمعاهدة برلين. لكن التطور السريع المذهل لألمانيا من الناحيتين العسكرية والاقتصادية ، وإنشاء التحالف الثلاثي من قبل بسمارك ، وهو التطور الذي كان يُنظر إليه على أنه منافس خطير لا سيما في المنافسة بين البحرية الألمانية والبحرية البريطانية الكبيرة ، أدى إلى توحيد إنجلترا مع عدوها اللدود روسيا القيصرية. منذ ذلك اليوم فصاعدًا ، لم تتلق تركيا أدنى مساعدة من أي من الدول الأوروبية ، حتى لأجل مصالحهم الخاصة؛ فقد استغنوا عنا بالبديل الروسي؛ وبينما كان كل حزب من الدول الكبرى يحاول حل المسألة الشرقية بطريقته؛ كان حزب الاتحاد والترقي يحاول حل نفس الأمر بطريقة تناسب أغراضه.

حتى ذلك الحين ، كان الباب العالي يلعب على التناقضات السياسية بين الدول الكبرى للحفاظ على وجوده. ومع ذلك ، فإن اللعب على هذا التوازان الدول بعد الحرب العالمية الأولى لم يعد ذا أهمية فإن الساحة الدولية انقسمت وأنقلب السحر على الساحر وأصبح الجميع يقول لك لابد

من تحديد موقفك أما أن تكون معنا أو علينا. أصبحت العلاقات بين التحالف الثلاثي والتحالف المزدوج ، وخاصة بين التحالف الثلاثي وأعضائه ، متوترة للغاية وكانت هناك اختلافات في وجهات النظر بحيث لم تستطع أي دولة التخلي عن سياسة المسألة الشرقية. سعت كل مجموعة من مجموعات الدول إلى السعي وراء مصالحها الخاصة ، ربما في شكل مختلف. لم تحترم أي من الدول الموقعة على هذه المعاهدات وجود الدولة العثمانيةوتحترمه ، وهو ما تضمنه اتفاقيتا باريس وبرلين وضمانات الدول الكبرى لكل الدول المهزومة؛ ما عدا الدولة العثمانية التي كبلوها تكبيلاً.

3.4.إعلان الملكية الدستورية

عندما أعلن حزب "تركيا الفتاة" عن الدستور عام 1908 ، كان الموقف السياسي للدولة العثمانية تجاه أوروبا في تغيير؛ فلقد تحولت الدولة العثمانية من دولة لها ثقافتها وهوياتها الخاصة إلى دولة تتبع الغرب من حيث الثقافة والهوية. لقد أدت الثورة على عبدالحميد الثاني وتغيير شكل الحكم بنزع سلطات السلطان العثماني وجعلها في يد الاتحاديين إلى العديد من الصراعات والاضطرابات داخل البلاد. كان هناك ضعف مؤقت. أثار حكم عبد الحميد الثاني التعسفي المجموعات السرية النشطة التي تعمل في مؤسسات الدولة وفي المدن. ومن الغريب أن هذه الشخصيات التي كانت تطالب بالحرية والعدالة والمساواة بدات بعد الوصل للسلطة إلى البحث إلى حد كبير عن أرباحهم الخاصة؛ في هذه الأثناء كان الفقراء مضطهدين تماما. كانت هذه المجموعة مرتبطة ببعضها البعض من خلال المصالح المشتركة. مثلما كان الوزراء ورجال الحاشية في مركز الحكومة متحدين بشكل وثيق مع رفاقهم في اسطنبول وساعدوا بعضهم البعض، كان الأثرياء والأعيان في المقاطعات على اتصال وثيق بالوزراء ورجال الحاشية واستمروا في استغلال الناس. كان بعض هذه المجموعات السرية التي تعمل في مدن البلقان والأناضول من أقليات عرقية ودينية مختلفة. اليونانيين والبلغار والصرب والأرمن والأكراد والألبان والأتراك ولقد صار العرب على نهجهم الانفصالي القومي. وبالتالي حاولت هذه الشخصيات التي تؤجج مشاعر الحقد والكراهية أو التي تستثمر الشعور القومي في تحقيق ثروات كبيرة من مؤيديهم من

العوام. كان البلغار والأرمن يطالبون بانهاء الحكم الاستبدادي المركزي لسلطان عبد الحميد الثاني؛ وعمل كونفدرالية "حكم ذاتي في اطار الدولة العثمانية" ومن أجل ضمان استقلالهم طالبوا بالتدخل الأوروبي. من ناحية أخرى ، لجأ الأكراد والألبان إلى الدخول تحت حماية القصر العثماني؛ وكانوا يكسبون فوائد كبيرة من ذلك دون المشاركة في العبء الحكومي.

أما العرب فقد رأوا مصلحتهم في المساواة بين النصارى والمسلمين على أساس العرق لا الدين وأن يتولوا مناصب الحكم ويتقاسمونها فيما بينهم في الولايات العربية. ولقد منحهم السلطان عبدالحميد الثاني المناصب العليا وامتيازات خاصة كثيرة. وبهذه الطريقة ، فإن الألبان والأكراد والعرب الذين حاولوا الربح كانوا أيضًا من المجموعة التي ذكرتها أعلاه. لم يكن بؤس النصارى يختلف عن بؤس المسلمين بالدولة العثمانية.

4.4.حركة تركيا الفتاة

تم إطلاق حركة تركيا الفتاة لتحقيق المساواة والحرية والعدالة في البلاد. ولتحقيق ذلك كانوا يأملون في توحيد ودمج كل جنسيات الوطن من العرب ، واليونانيين ، والألبان ، والأتراك ، وألكراد والشركس... إلخ؛ في العرق التركي فقط. ظنوا أنهم بهذه الطريقة يمكنهم العمل سويًا من أجل الاستقلال والتنمية للوطن الحبيب. لكن الأحداث التي أعقبت الثورة ، للأسف ، أظهرت نظرة مختلفة تمامًا. عارض اليونانيين بشدة هذا الاتجاه وعملوا على منع تحقيق الأهداف الحقيقية للاتحاد والترقي ؛ كانت الحرية والمساواة تتعارض مع أهدافهم ومصالحهم. المساواة تعني المساواة بين جميع الوطنيين في المصالح والعمل؛ وهذا ما كانوا يرفضونه فالمساواة بالنسبة لهم أن يتنصر اليونان ويطرد منها المسلمين عامة والمسلمين الأتراك خاصة.

لذا عارض اليونانيين بشدة الخدمة العسكرية العامة؛ وأصروا على أن يتدربوا على السلاح داخل اليونان فقط ولا يتم ابعادهم عنها. بالطبع ، كان من المستحيل أن تتضافر المساواة والامتيازات الخاصة؛ في تحقيق هدف التتريك. وكذلك كانت فكرة العثمنة خطرًا وجوديًا على الهلينية اليونانية.

عندما اقترحت على الوزارة أن ينضم اليونانيين إلى الاتحاد الثوري ، أوضح لي بعض أعضاء الحكومة الحالية أن الحكومة التي يشاركون فيها من المؤكد أنها ستقود الدولة العثمانية نحو الانهيار؛ في حين أن الحكومة الدستورية سترفع من شأن تركيا وترسي الهيمنة التركية في البلقان؛ لهذا السبب ، غير أن البعض قال لي إنه لن يكون هناك يوناني واحد لمساعدة هذه الحركة التحرُرية، وأنه إذا تم إخبار اليونانيين بمثل هذه النية، فإن المحاولة ستفشل وسيعلنون العصيان.

كان النائب اليوناني جلبي بوزو أفندي متغطرسًا ليقول علانية على أرضية الجمعية الوطنية أن العثمانية "العثمنة" لم تكن تعني له أكثر من الانضمام للإمبراطورية العثمانية والتعامل بالنقد المصرفي العثماني؛ لهذا السبب كان النواب اليونانيون دائمًا ضد خطط الحكومة في مثل هذه الأمور والتحالف مع المعتدين.

5.4.أول الحركات الأرمنية والبلغارية

كان الأرمن والبلغار يتجهون إلى مسار مختلف لتحقيق أهدافهم الخاصة: بفضل الحرية التي يمنحها قانون الأساسي الأول ، تمكن بعضهم من معارضة الحكومة في أول فرصة مناسبة وتزويد أنفسهم بإدارة مستقلة؛ و في نهاية المطاف كان الاستقلال نتيجة لتدخل الاتحاد الأوروبي ، في الأناضول وبعضهم في البلقان كانوا يعملون بسرعة كبيرة وبشكل علني من أجل الحفاظ على وجودهم القومي ومن أجل طرد الدولة العثمانية من البلقان. وهم تتبنى موقفًا خاصًا تجاه حركة تركيا الفتاة، وكان الأرمن والبلغار يعلنون دائمًا أنهم متمسكون بالقانون الأساسي الذي أعلنه الاتحاديين ؛ ضد أوروبا ، يشتكون من الحكومة القديمة والجديدة ويحاولون إثبات أن الوحشية التركية مستمرة ؛ وكانوا يحاولون الحصول على المزيد من المكاسب على ادعاءاتهم من خلال اللجان السياسية. وتفجير الأحداث في أضنة ، والانفجارات والقتل في الروماللي العثماني "البلقان العثماني" فكل هذه الأعمال التخريبية كانت من أعمالهم".

لا أقصد بهذا القول إن الشعب المسلم لم يشارك في المجزرة. أعتزم اثبات أن هذه التلاعبات والاستفزازات تمت من قبل الأرمن والبلغار لأغراض سياسية فقط؛ لقد استفز الأرمن والبلغار النصارى المسلمين للدفاع عن أنفسهم ضد مجازر الإبادة الجماعية. بعد أحداث أضنة ،

أصبحت وزيراً للشؤون الداخلية. كل رغبتي وهدفي كان توحيد الجنسيات المختلفة وبخاصة الأرمن والأتراك في قومية واحدة أو على الأقل بعلاقة صداقة قوية متي. لقد فحصت بعناية وثائق التحقيق حول أحداث أضنة. حقيقة أن الأحداث قد التخطيط لها من قبل الأرمن وخططوا لاستفزاز المسلمين وتم تأكيد ذلك من خلال شهادة الأرمن أنفسهم اثناء التحقيقات، لقد أعترف لي شخصيًا اعترف هذا لي شخصياً أجوب بابيكيان أفندي أحد أعضاء اللجنة التي شاركت في التحقيق وهو أرمني الأصل. أن الأرمن كانوا يرتكبون جرائم قتل قاسية وجرائم اغتصاب بشعة في حق السكان المسلمين في أحداث أضنة في 31 مارس وخلال أيام جائهم رد الفعل. الهدف المنشود من حشد الأرمن والبلغار لجماهير الناس المتعصبين؛ وبخاصة الأرمن الذين كانوا يسكنون في الولايات العربية وأتوا لأجل العمل كقصابيين في مجازر أضنة وشرق الأناضول. إنهم أثناء لجان التحقيق الأوروبية كانوا يدعون انهم مسلمون؛ فهذا أرمني يدعي أنه مسلم من فلسطين أتى لإبادة الأرمن بينما العكس هو الصحيح الأرمن هم من أقاموا المجازر لسكان أضنه المسلمين؛ وبعض الأرمن أدعوا أن المسلمين الذين تم قتلهم ما هم إلا أرمن قتلوا على يد المسلمين. وكانوا يصرخون أمام لجان التحقيق الأوروبية قتلنا المسلمين.

باختصار، سياسة مصالحهم الخاصة للأرمن والبلغار النصارى طغت على مصلحتهم الوطنية؛ فلم يعيروا اي اهتمام بأنهم مواطنيين عثمانيين؛ كان همهم الشغال تفريغ الأرض من السكان المسلمين؛ لتأسيس وطنهم القومي. لقد كان أغلب هؤلاء الأرمن والبغار الذين يقمون بالمجازر من المشبوهين وقطاع الطرق؛ ومن الغريب أنه كانت لهم اتصالات موسوعة مع وزراء الخارجية والدبلوماسيين الأوروبيين.

لم يكن هناك شك في أن ما حدث من مجازر كان لجذب انتباه أوروبا وإنشاء وحدة أرمنية مستقلة في منطقة مملكة كيليكيا القديمة التي قضى عليها –المماليك الأتراك-، من خلال إثارة تعصب الأتراك والتسبب في المذبحة. وفي ذلك الوقت أردت أن أنسى هدفي السياسي - كرجل دولة محايد - وأن أعاقب مرتكبي المذابح ، سواء كانوا مسلمين أو أرمن ، بالعقوبة التي يستحقونها. من خلال هذه الأحداث ، أصررت على معاقبة المفتي والمسلمين الآخرين الذين

حرضوا على الأرمن بسبب استفزاز الأرمن للمسلمين؛ مما نتج عنه قتل الأرمن للمسلمين. وحكمت المحكمة على مفتي أضنه وشركائه بالإعدام. وأنا من حصل على هذا الحكم بالإعدام من قبل مجلس الوزراء (مجلس الوزراء). اعتقدت أن الأرمن يخفون من ذلك؛ باعتبار أن الدولة اعدمت المفتي وأنا لا تفرق بين مواطنيها و أظهرت دائمًا أكبر قدر من التسامح تجاه لجان التحقيق الغربية؛ وتظاهرت أنني لا أعرف هدفها الحقيقي. لكن سلوك الحكومة كان مختلفًا عني باختصار ، بينما كافح شباب حركة "تركيا الفتاة" الصعوبات والعقبات التي يطرحها المتعصبون والمؤثرون وذوو المصالح الشخصية من جنسيات مختلفة ، لأسباب سياسية ضد حكومة تركيا الفتاة الحرة ؛ كانت المعاهدات السارية في الخارج التي وقعنا عليها تُداس بالأقدام. بعض أجزاء الدولة العثمانية اغتصبت بحكم الأمر الواقع من قبل بعض الحكومات الأوروبية دون إبداء أي سبب حقيقي لهذا الاحتلال والدول التي وقعت على المعاهدات معنا التزمت الصمت حيال هذه القضية.

6.4.الأراضي المغتصبة من الدولة العثمانية

من جهة أعلنت بلغاريا ضم مملكة روميليا الشرقية إليها ، بحجة عدم دعوة السيد إشوف ، القائم بالأعمال في اسطنبول ، إلى مأدبة عام 1908 م؛ بينما من جهة أخرى ، لم تتم دعوة النمسا وحضرت دون أي دعوة إلى بلغاريا. وبدون اي سبب واضح فقد اغتصبت النمسا البوسنة والهرسك من ولايات الدولة العثمانية في البلقان. ولم يكن لدى أي من الدولتين الكبيرتان آنذاك "إنجلترا وفرنسا" الشجاعة للاحتجاج على ذلك. في هذه الأثناء كانت حكومة أسكويث في السلطة؛ وهي الحكومة التي أعلنت الحرب على ألمانيا لخرقها معاهدة تضمن حياد بلجيكا.

عمليات اغتصاب الأراضي من الدولة العثمانية وخرق المعاهدات لم تنته عند هذا الحد. بعد اتفاق 1906 م بشأن المغرب ، هاجمت إيطاليا طرابلس الغرب "ليبيا" بدون سبب. ظلت الدول التي وقعت على معاهدة برلين صامتة في وجه هذا الاغتصاب. كان على الدولة العثمانية أن تبدأ الحرب ضد إيطاليا احتجاجًا على هذا الاغتصاب والأمر الواقع. وكان الهدف الآخر هو خنق شهية الدول الأخرى ومنع حدوث أمر واقع جديد. للأسف ، فشلت هذه الجهود والتضحيات في وقف تلك الانفعالات والحماسات. تم تشكيل اتحاد البلقان ضدنا في هذا الوقت العصيب من

قبل كل من البلغار والصرب واليونان ضدنا؛ مما نتج عنه من أجل الاستفادة من الاضطرابات الداخلية لصالح العصاة –النصارى- بالبلقان وبسبب طول مدة الحرب وبسبب النزاعات بين الفصائل (الخلافات الحزبية) على نصيب كل واحد وحصته من ولايات الدولة العثمانية المغتصبة.

7.4.كارثة حرب البلقان

كان منع حرب البلقان مهمة بسيطة للقوى الأوروبية العظمى. بغض النظر عن المجموعة الحكومية التي تنتمي إليها ، كان كافياً أن تتخذ أي من القوى العظمى موقفاً جاداً لمنع إراقة الدماء بالبلقان. لكن الحسابات والأفكار السياسية تغلبت على الفطرة السليمة والمثل الإنسانية هنا أيضًا. رأت قوى الوفاق الثلاث ألمانيا وإيطاليا واليابان هذا الاندماج في مصلحتها الخاصة وأملت في تشكيل قوة ضد التحالف الثلاثي لدول الحلفاء بقيادة انجلترا مع كل من فرنسا وروسيا. من ناحية أخرى، كانوا يأملون أن تنتصر الدولة العثمانية في الحرب ، كما أكد المبعوث النمساوي ماركوف بالافيتشيني في لقاءاته المختلفة معي. كانت النمسا تأمل في أن تكون دول البلقان المهزومة والضعيفة بالحرب غنيمة لها، وبخاصة صربيا، وابدت النمسا رغبتها في أن تلعب دورًا خاصًا وكبيرًا في المسألة الألبانية؛ الذي تفهمته أن دول الوفاق كانوا يريدون استخدام الدولة العثمانية كمخلب قط ضد الدول العظمى المتحالفة؛ فيحافظون على أنفسهم بتدمير كلا الطرفين ثم يتقاسمون ما تبقى من تركة الرجل المريض فيما بينهم بلا منازع؛ لأنه حينها سيكون قد أنهك فعليًا وسيكون حلفاء الأمس له؛ هم أعداء اليوم؛ إلا أن مخططهم لم ينجح وانتصر الحلفاء على الجميع.

في هذه الأثناء بدأ أنور باشا في تغيير طريقة تشكيل الجيش ، لكن تقسيم المناطق لم يتم تنفيذه بعد. كانت حكومة غازي أحمد مختار باشا ، الذي كان في السلطة في ذلك الوقت، ترى أن أوروبا لن تسمح بهذه الحرب ، وأنهم كانوا مسلحين لأغراض التدريب. وهذا ما لم يوافقه عليه أنور باشا. والذي كان يرى ضرورة الاستعداد العسكري لأي طارئ.

فقد تم تسرح القوات التي تم استدعاؤها للجيش العثماني، أي قرابة 100 ألف شخص. ومع ذلك ، لهذا عندما اندلعت الحرب ترك الجيش في موقف حرج. بينما كان يتم تسريح المفارز العسكرية من ناحية ، كان يتم تجنيد شباب ورجال من القارات الجديدة من ناحية أخرى ضدنا،

ولأن القيادات قد تغيرت ـ لم يكن الضباط يعرفون الجنود ولا الجنود يعرفون الضباط. مع هذا الجيش الفوضوي ، خسرت الدولة العثمانية الحرب حتى قبل أن تبدأ.

بالنظر إلى أن الأتراك يشكلون الأغلبية في معظم بلدان ألبانيا وما تسمى بمقدونيا الحالية، شاركنا في مؤتمر لندن عام 1913 حيث كان البلقان ساحة للحرب بالطائرات الحربية وللقذائف البحرية. ومع ذلك، نظرًا لأن هذه العملية لم تعط النتيجة المرجوة للأوروبيين، فقد أصيبت أجزاء أخرى بمرض القومية الجزئي أيضًا؛ ورفضوا الاندماج في القومية العثمانية الأم.

وهكذا؛ حُكم على أوروبا بأكملها بأن تصبح مرضًا عضالًا بالنسبة للدولة العثمانية. أنجبت حرب البلقان التمهيد إلى ما لم يكن من الممكن تحديد وفهم ما ستؤدي إليه الحرب العالمية الأولى. من المؤكد أن ميزان العدالة الأوروبي الذي اختفى لن يقوم منذ سنوات وسيواجه العديد من الأحداث الاقتصادية والسياسية.

الدولة العثمانية التي أضعفت في حرب البلقان ، لم يعد لها حقوق. تم تطبيق عبارة **"القوة أعلى من الحق"** وأن الدولة العثمانية ستدفع الثمن بشكل كامل وعلني. تم فصل أجزاء كثيرة من ولايات الدولة العثمانية عنها؛ والتي كانت ملحقة بالدولة العثمانية لمدة أربعمائة أو خمسمائة عام ، بلا رحمة عن الدولة ، بغض النظر عن مقاطعاتهم وشعوبهم وعلاقاتهم الدينية والمدنية .. كان مؤتمر لندن يعمل فقط على مبدأ **"الحق للقوي"** في كل هذه الأمور؛ وأن المهزوم ليس له أي حقوق ليطالب بها.

عندما اندلعت حرب البلقان الثانية واحتلت أدرنة وضواحيها ، العاصمة الثانية للدولة العثمانية، المليئة بالآثار الثقافية الإسلامية ، أثيرت الاعتراضات من جميع الجهات. في هذا الوقت ، لم تتوقع أي دولة أي فائدة من تركيا ؛ كان كل منهم يحاول كسب دول البلقان إلى جانبهم. من الواضح أن سبب وقوع هذه المظالم هي مرة أخرى هي المصالح السياسية القائمة على مبدأ**:" الغاية تبرر الوسيلة".**

على الرغم من منح دول البلقان " اليونان والبلغار والصرب" الحق في إعلان الحرب على الدولة العثمانية والاستيلاء على أكبر قدر من الأراضي لأنفسهم أثناء هذه الحرب. في هذه الحالة ، لم تُمنح الدولة العثمانية الحق في إعلان الحرب على بلغاريا واستعادة أي قطعة أرض من الأراضي التي كانت تمتلكها لمدة خمسمائة عام. هدد السير إدوارد جراي مبعوثنا بقوله: **"إذا ذهبت إلى أدرنة ، فستخسر اسطنبول أيضًا".** صرح السيد ساسانوف أنه سيرد على المذكرة التفصيلية التي أعددناها وقدمناها نتيجة للمناقشات مع وزيري الحرب والبحرية بشأن مسيرتنا إلى أدرنة ، وقد جادل **السيد بيتشو** الفرنسي بأنه ليس لدينا الحق في الاعتراض على قرارات لندن. كلهم هددونا باختفاء الدولة العثمانية من الوجود ومن على الساحة الدولية. كانت الحكومة التركية في ذلك الوقت على دراية جيدة بأهداف وأفكار أوروبا ، وخاصة روسيا وبريطانيا وفرنسا ، التي كان عليها أن تساعد روسيا في رغباتها ونزواتها الحاقدة. استعادة أدرنة رفع الروح المعنوية للأمم والشعوب المضطهدة أخلاقياً. انتعش الأمل في العمل والعيش مرة أخرى. بالطبع هذا لا يرضي روسيا التي كانت تنتظر موت الدولة العثمانية وميراثها.

8.4.سياسة الروس لإضعاف الدولة العثمانية

روسيا، المستعدة لتنفيذ خطتها في البلقان من أجل تقليص الوجود العثماني بالبلقان، بفضل بلغاريا وأرمينيا المستقلة التي تريد تأسيسها في الأناضول ، لتطويق الدولة العثمانية وبالتالي إزالة جميع الأخطار عن روسيا بنقل الحرب لبطن الأناضول، أرادت حكومتي أيضًا قطع العلاقات مع المسلمين في القوقاز؛ بغرض وقف التقدم الروسي إلى الأناضول. ولكن بعد ثورات دول البلقان النصرانية الثلاث المسلحة سيكون من السهل على روسيا تنفيذ خططها الخاصة بإسطنبول. وبمجرد أن علم الأرمن بمخططات الروس هذه ، كانوا يميلون إلى روسيا التي لم تعجبهم وتعرضوا للاضطهاد في القوقاز على أيديها. وظنوا أن الوقت قد حان للحصول على حكم ذاتي من الدولة العثمانية في الأناضول. اتحدت الوحدات الأرمنية القومية المسلحة مثل هنتشاك وطشناق ورامغافار مع البطريركية الأرمنية وبتدخل من أشمياسانليغ كاتوجيجوس ونوبار باشا الأرميني شكلوا لجنة برئاسته إلى اسطنبول وقدم وفد المفوضية الأرمينية نوبار باشا في بداية

الحرب العالمية الأولى عام 1914م لم تشعر اللجان الأرمينية التي كنا على اتصال معها بالحاجة إلى إخفاء أنها تلقت تعليمات من الحكومة الروسية والسفارة الروسية في اسطنبول. لقد بدأ الأرمن يطالبون بقطع ستة ولايات أناضولية شرقية وتأسيس وطن قومي لهم يضمن الأرمن والسكان المسلمين تحت حكم الأرمن وبمشاركة من السكان المسلمين. وعلى أن يكون البوليس والجيش وموظفي الدولة في هذه المناطق من الأرمن فقط.

قدمت الحكومة الروسية ، بعد الحصول على موافقة الدول العظمى الأخرى من حيث المبدأ ، عرضًا للباب العالي في عام 1914 ممن خلال سفيرها في اسطنبول السيد جيرس. تضمن هذا الاقتراح النقاط التالية:

"توحيد ست مقاطعات ، وإنشاء سلطة إدارية ، على أساس نسب نفوس السكان المسلمين والنصارى المحليين في هذه الولايات وتوزيع السلاح عليهم للدفاع عن أنفسهم، ومراعاة نفس النسبة في تعيين موظفي الخدمة المدنية وخاصة الشرطة، و إدارة هذه المقاطعة من قبل حاكم نبيل أرمني ".

جنرال جيرس الكتريك

دخل الباب العالي في مفاوضات وكان يحاول التخفيف من العرض الروسي. في نفس الوقت كنت وزيرًا للداخلية في حكومة سعيد حليم باشا. كانت أهداف روسيا واضحة. هذا هو السبب في أنني صوت ضد المبادئ التي يفضلها مجلس المشرفين بوضوح ضد استقلالنا. أبلغ الصدر الأعظم سعيد حليم باشا السفير الروسي بذلك. كما أراد السفير الروسي مقابلتي. جاء الرسول ذات يوم. وذكر أن روسيا تريد حل هذه القضية بما يتماشى مع المصالح التركية؛ وبالتالي لن يكون هناك مجال للتردد في مواجهة عرض حسن النية.

نظرًا لأن لقائنا كان غير رسمي وخاص تمامًا، فقد صرحت له بصراحة أن ما قاله عن العلاقات الداخلية بين أبناء المجتمع الواحد للدولة العثمانية يتعارض مع استقلالنا ، وقلت له لو تقدم سفيرنا في بطرسبرغ "لينينجراد" بطلب إلى وزير الداخلية الروسي وقدم مقترحات إصلاحية

بشأن تركستان الكبرى هل سيكون هذا العمل خطأ لديك؟ فأجاب بنعم لأنه سيتعارض مع استقلال روسيا. وفي هذا الصدد قلت له على هذا الأساس يمكننا أن نتصالح مع مثل هذه الكلمات.

من أجل منع المطالب واتخاذ الترتيبات اللازمة في تلك المقاطعات ، تقدم الباب العالي إلى الحكومة البريطانية بطلب لإرسال مفتشين بريطانيين. لكن في وقت لاحق ، أبلغ السير إدوارد جراي مبعوثنا أن روسيا تعارض إرسال مفتشين دوليين للتحقيق في أحداث أضنة وشرق الأناضول.

كلمة " النسبة" لا معنى لها هنا من الإعراب. بما أن الأرمن لا يشكلون أغلبية في أي مكان ولا يشكلون حتى نصف السكان بشؤق الأناضول أو جنوبه، فإن المعنى الحرفي لكلمة "النسبة" هنا يمكن أن يكون فقط بمعنى "التنازل"؛ إنهم يريدون منا أن نتنازل عن أماكن ذات أغلبية مسلمة لصالح وطن قومي للأرمن.

حينها قلت للمبعوث الروسي الأصح القول "روسيا تريد حل المسألة بهذه الطريقة"؛ فأجابني: " نحن أقوياء ، وأنت ضعيف ، لذا عليك أن تقبل ما نمليه عليك". عندئذ ، قال المبعوث إنه لم يستطع مقابلتي وغادر.

9.4.جهود ضائعة

بعد ذلك جاءت فترة حاولنا فيها إقناع الأرمن بالبقاء كمواطنين في الدولة العثمانية كما كانوا دائمًا. اقترحنا التخلي عن التدخلات الخارجية وإجراء التصحيح معًا. ومع ذلك لم يعد من الممكن تغيير الوضع ؛ قوبلنا بالإجابة بأن الأمة الأرمنية لم تعد تثق بالوعود التي قُطعت من قبل الأتراك وأن مقترحاتنا قد رُفضت في هذا الصدد. بعد ذلك ، أبلغ مبعوثنا جماعتَي الأرمن الباب العالي "حكومة الصدر الأعظم" أنهم يوافقون على مقترحات المبعوث الروسي. لكن يمكن الشعور بأن كلمات السفير الألماني لم تكن دقيقة مثل كلمات السفراء الآخرين؛ حيث حاول أن يمسك العصاة من المنتصف بيننا وبين الروس والأرمن. في غضون ذلك ، قُتل ولي العهد النمساوي. في 22 يونيو 1914 ، غُطيت الأفق السياسي بغيوم مظلمة وخطيرة.

10.4.كيف تم تحضير التحالف مع ألمانيا؟

لطالما سعت الدولة العثمانية إلى الحصول على فرصة للانضمام إلى إحدى المجموعات الدولية من أجل تنظيم إدارتها الداخلية وتطوير وحماية تجارتها وصناعتها وتوسيع خطوطها الحديدية؛ باختصار ، للعيش والحفاظ على كيان الدولة العثمانية من الزوال. لكن أيًا من الدول الكبرى لم تعرب عن موافقتها وترحيبها بذلك الأمر.

في غضون ذلك اتصل بي الصدر الأعظم سعيد حليم باشا ذات يوم كما أتصل بأنور باشا وخليل بك وأبلغنا أن المبعوث فون وانغنهايم أوضح له أن ألمانيا تريد عقد اتفاق مع الدولة العثمانية بشروط ترضي جميع الأطراف. وسألنا عن آرائنا حول هذه المسألة. لقد رأينا جميعًا أنه من الضروري أن تعقد الدولة العثمانية اتفاقًا مع مثل هذه الدولة الأوروبية من أجل الحفاظ على وجودها ولا يمكن لدولة العثمانية ضمان وجودها وتطورها إلا بمساعدة دولة تقدمت من الناحية العلمية والفنية والصناعية والتجارية.

مع المراسلات المتبادلة بين روسيا والدولة العثمانية في عهد السلطان عبد الحميد الثاني، تعهدت روسيا بالسماح بعودة الأرمن. في المقابل ، وعدت الدولة العثمانية بعدم منح امتيازات السكك الحديدية لأي دولة غير روسيا في البحر الأسود وعلى الحدود الروسية.

كان من الواضح من المنشورات اللاحقة أن الوجود السياسي للدولة العثمانية كان بالفعل في خطر في ذلك الوقت. يبدو من رسالة من كايلو Cailloux الصادرة عن الحكومة الفرنسية ، أن بوانكاريه ، خلال زيارته إلى بطرسبورغ ، وافق على تسليم اسطنبول إلى الروس. كما نشرت صحيفة تامبس Temps هذا الخبر ولم تتلق أي اعتراضات من الحكومة الفرنسية. ورد في المذكرات التي نشرتها مؤخرا بيثمان هولفيغ ما يلي: "في البروتوكول الذي نشره البلاشفة في مفاوضات 21 فبراير 1914 ، ورد أن قضية المضيق ربما ستحل قريبًا؛ وأن اسطنبول ستصبح أرضًا روسية. وقد قدم ساسانوف هذا التقرير لاحقًا إلى القيصر.

لهذا صرح الصدر الأعظم أنه يريد قيادة المفاوضات شخصيًا مع الروس وطلب منا الحفاظ على سرية هذا الأمر. وذكر أنه لا يريد أن يقال أي شيء للأصدقاء الآخرين ، حيث لم يكن هناك عرض رسمي ومحدد حتى الآن من قبل القوى الغربية إلينا.

أدركنا على الفور أن هذا الاقتراح جاء من رحم خطر الحرب. وجدنا بطبيعة الحال أنه يجب أن يكون هناك سبب مهم لدولة ما لتضمين حياة الدولة العثمانية الضعيفة بين حلفائها. لكن فكرنا كان أن حربًا عامة لن تندلع وأنه بمجرد دخولنا في هذه الاتفاقية ، كنا سنحمي دولتنا من جميع أنواع المخاطر؛ إلا أن العكس هو الذي حدث.

تشكلت المعاهدة في النهاية ووقعها الصدر الأعظم وفون فانجينهايم. وبالمثل تم توقيع اتفاقية مع المبعوث النمساوي. كما تم إبلاغ الأشخاص المهمين في مجلس الوزراء بهذا. بعد فترة وجيزة ، اندلعت الحرب بين ألمانيا وروسيا. وفقًا للمعاهدة ، كان علينا خوض الحرب على الفور. وبما أن الصدر الأعظم لم يكن ينوي خوض الحرب على الفور فقد كان يؤخر كلا المبعوثين الألماني والنمساوي. من ناحية أخرى لم أجد أنا وبعض أصدقائي هذا الوضع في مصلحة بلدنا؛ لأننا من ناحية كنا ننتهك اتفاقًا عقدناه مع الألمان، ومن ناحية أخرى ، كنا نسيء استخدام حيادنا من خلال الكشف عن تعاطفنا مع ألمانيا. وهكذا ، كانت كلا المجموعتين من الدول غير راضية عنا. من ناحية أخرى صرح الصدر الأعظم أن مبعوثي الحلفاء لم يصروا على دخول الحرب على الفور؛ وفي اجتماع لوفد الوزراء ، تقرر إبلاغ المبعوثين أنه سيكون ضد مصالح الحلفاء والدولة العثمانية وأن على الدولة العثمانية أن تنضم إلى الحرب مباشرة قبل تفاقم الوضع في بلغاريا ورومانيا. وكان من المتصور أيضًا أنه لا بد من إقناع الحلفاء بأنه سيكون من الضروري العمل على حصول الدولة العثمانية على بلغاريا.

عُقدت معظم اجتماعاتنا ليلاً في قصر الصدر الأعظم. ثم خاطبنا في نهاية الاجتماع:**" نراكم مرة أخرى ذات مساء لمناقشة هذه المشاكل".**

اجتمعنا مرة أخرى ونحن بالملابس العسكرية وضحك وزير الحرب ، أنور باشا ، الذي تأخر قليلاً ، وقال إن طفلاً جديدًا قد ولد ، أي "غوبن" دخل الدردنيل في تلك اللحظة. كان الصدر

الأعظم متحمسًا جدًا. بعد ذلك بقليل ، أعلن الخادم الشخصي وصول السفير الألماني. حتى تلك اللحظة ، لم يكن لدى أي منا أي معرفة بمستقبل السفينة الألمانية "Göben". كتب السفير الأمريكي السابق مورغنثاو في عمله أن وصول "بيلي" كان محددًا سلفًا ، وهو ما وصفه فانجينهايم بأنه نجاح سياسي ؛ هذا ليس صحيحا على الاطلاق بالنسبة لنا؛ لقد أصبحنا في موقف صعب.

حتى لو تم الاعتراف من Wangenheim بحقوقنا فقد قال لنا هذا الشيء غير صحيح فالقوة هي التي ترسم الوضع في السياسة الدولية، فمن الواضح أنه كان شخصًا مستقيماً ومتميزًا وصادقًا. ومع ذلك ، بما أنه من الواضح أن مورجنثاو كان يخفي ويغير الحقيقة في أجزاء أخرى من كتابه ولم يؤخذ على محمل الجد من قبل أي شخص أثناء وجوده في اسطنبول ، فمن المؤكد أن هذا الخطأ كان من اختراعه. كما ذكرني مورغنثاو في كتابه ، مدعيًا أنني لست تركيًا ولا مسلمًا. هذا الادعاء لا معنى له مثل الادعاء بأن النبي –عليه السلام- لم يكن مسلمًا. يمكنني دائمًا إثبات أنني ابن تركي وابن مسلم لأب مسلم. في رأيي الإنسان ينتمي إلى الديانة التي ولد فيها وآمن بها ومن الناس الذين نشأ بينهم. قضايا الدين والجنسية هي ببساطة مسائل إيمان وفهم. نفس المبادئ سارية المفعول في أوروبا اليوم. على سبيل المثال ، يشعر الفرنسيون الذين هاجروا إلى ألمانيا ، على الرغم من أنهم فرنسيين بالعنصرية من الألمان ، على الرغم من أنهم ألمان تمامًا لأنهم ولدوا في ألمانيا ويتحدثون الألمانية بطلاقة كلغة أم. في رأيي ، هذه المشاكل ليس لها أهمية أو قيمة. شعرت بالحاجة إلى التطرق إلى مسائل الولادة والعرق من أجل كشف أكاذيب بورَ مورغنثاو Pure Morgenthau عني والذي يصر على أنني لست تركيًا ولا مسلمًا.

وُلد والدي في قرية تشيبليتشي التابعة لمنطقة قره كالي علي ، والتي تُركت لبلغاريا بعد حرب البلقان. من محافظة أدرنة ، يُطلق على سكان هذه المنطقة اسم "الجبال". ينتمون إلى عائلات تركية قديمة ونقية هاجرت ذات مرة من الأناضول. لا علاقة بينهم وبين عرق البوماك.

البوماك قوم يعيشون خارج جبال رودوبي ويتحدثون اللغة البلغارية. والدي ، الذي أكمل تعليمه في مدرسة أدرنة ، كان يُعرف باسم "شبليسي أحمد أفندي" ودرّس العقيدة هناك. كانوا يسمونه

"خليل بيرقدار" في قرية دديم. كان والده يُعرف باسم أحمد ، ووالد أبي باسم آق حسين. يُزعم أن آق حسين أتى إلى اسطنبول مع ثوار علمدار. كما توجد قبور والد آكق حسين في تشيبليتشي. يمكن للمهتمين بالآثار اكتشافه بسهولة. والدتي في الأصل من مدينة قيصري. جدي لأبي كان أيضا شولاك محمد آغا وجاء إلى أدرنة كإنكشاري. أصبح هو وابنه من قاطعي الأشجار. من ناحية والدتي ، فإن جدتي من قرية ديدلر في جبال قرهكالي علي. هدفي من هذه التصريحات هو إثبات أنني الابن التركي الحقيقي لتركيا، وتركي ومسلم بالكامل ، وأن كتاب السيد مورجنثاو كذب بشأني أيضًا.

11.4.داخل حادث بريسلاو والبطن

اعتقد الصدر الأعظم وبعض الوزراء أن على البارجتين الحربيتين "جوبين" و "بريسلاو" إما مغادرة الدردنيل في غضون ثمانية وأربعين ساعة أو تسليم أسلحتهم ومدفعيتهم ، وفقًا لقواعد الحياد. وذكر باشا أن وانغنهايم كان غاضبًا للغاية من هذا العرض وقال**:" إنه يعتقد أنه ليس لدينا الحق في مثل هذا التصرف كحليف"** ، تبع ذلك مرة أخرى نقاشات مطولة ، ونتيجة لذلك كان لابد من تحديد أسلوب اللغة التي يجب استخدامها ضد وانغنهايم والحلفاء لتجنب إدخال الدولة العثمانية في الحرب على الفور. تم اتخاذ قرار بشأن الوسائل والحلول اللازمة ، فالصدر الأعظم لم يرغب في نقل هذا الخبر شخصيًا ، وذهبت أنا وخليل بك إلى القاعة التي كان يوجد بها السفير وأخبرناه بترددنا.

كان هيم متحمسا جدا ووجهه مغطى بالعرق. في تلك اللحظة؛ لهذا تم تغيير اسم السفينتان الحربيتان إلى اسمي "ياوز" و "ميديلي" لاحقًا. كي نتفادى الاصطدام مع الحلفاء.

فكر خليل باي في شراء السفن واقترح ذلك على وانجينهايم. بعد بعض التردد ، قبلت Wangenheimفيكنجهام هذا الاقتراح. لم يكن بيع السفن مجرد عرض؛ بل كان حقيقيًا.

بعد ذلك جرت مفاوضات مع المبعوثين حول كيفية كسب بلغاريا واتفق المبعوثون معنا. قرر وفد الوزراء إرسال خليل بك وأنا إلى بلغاريا للقاء راديسلافوف. من أجل الحفاظ على

الصورة الخارجية ، يقترح على اليونان بدء مفاوضات في بوخارست لمناقشة قضية جزر بحر إيجه. قبلت اليونان هذا الاقتراح وأرسلت Zaimisزايمس و بوليتيسPolitis إلى بوخارست.

عند وصولنا إلى صوفيا عاصمة بلغاريا؛ وجدنا راديسلافوف يميل إلى التحالف مع الدولة العثمانية. بدأت المفاوضات في السفارة عن طريق جيناديف ، وبالتالي ، تم التوقيع على نص المعاهدة ، الذي تمت كتابته لضمان دفاع مشترك ضد أي هجوم يقع على البلغار أو الدولة العثمانية ، دون المساس بحق المصادقة عليه من قبل السلطان. وهكذا ، كان من الواضح أن بلغاريا تريد الانضمام إلى الحرب. أراد راديسلافوف فقط كسب الوقت وجذب الرأي العام إلى جانبه ضد المؤيدين لروسيا؛ التي كانت شهية مفتوحة لابتلاع بلغاريا.

12.4.قبل الدخول في الحرب

تمامًا كما أردنا أن نتأكد من بلغاريا قبل دخول الحرب ، أراد البلغار أيضًا أن يثقوا بالرومانيين ، وكانوا دائمًا يطرحون هذه النقطة أمامنا بكل إصرار وتسرع. وعقدت في بوخارست محادثات مطولة بين سفيري ألمانيا والنمسا والسفير البلغاري. أراد المبعوث في ذلك الوقت ، راديف ، تأكيدًا مكتوبًا من الرومانيين بأنه إذا انضمت بلغاريا للحرب ، فلن يهاجم الرومانيون بلغاريا. لقد عملنا جميعًا بجد للحصول على هذا التأكيد. حاول Cermin جارمن أمام الملك وعندما جاء لزيارتنا مع براتيانو Bratianu ، تحدثنا مرة أخرى لمدة ساعة تقريبًا. وطالبنا من براتيانو السفير الروماني لدى بلغاريا أن يكتب تعهدًا بعدم الاعتداء على بلغاريا إذا نشبت الحرب بينها وبين روسيا.

وقال إن ذلك يعني التأكيد أنه يمكن أن يجر بلغاريا إلى الحرب. من ناحية أخرى ، صرح راديف أن حكومته لن تكون راضية عن ذلك. ومع ذلك ، نتيجة لمفاوضاتنا مع براتيانو ، اعتقدنا أن رومانيا مصممة بحزم على الحفاظ على حيادها حتى نهاية الحرب. الأدلة المنطقية المقدمة عززت إيماننا بذلك. أخبرنا السفير الروماني براتيانو أن رومانيا بلد صغير وأنه إذا خاضت رومانيا الحرب - بغض النظر عن الجانب - فسيتم احتلال عاصمتهم وتدمير بلادهم. وفي اليوم الثاني لم تكن هناك فرصة للاتفاق مع اليونانيين. غادر خليل بك في بوخارست وعدت إلى اسطنبول.

اقترحت على سعيد حليم باشا أن يتخذ قرارًا حازمًا. قال الصدر الأعظم مازحًا أنني كنت في حالة مزاجية قتالية للغاية. لم أكن محاربًا أبدًا. لكنني كنت أرى أن سلوكنا كان غير أمين تجاه حلفائنا ومنحازًا إلى الحلفاء إنجلترا وفرنسا. وفي هذا الصدد ، اقترحت أن يتم تضمين ملحق بهذا الشأن في نص المعاهدة ، إذا وافق حلفاؤنا على عدم خوضنا للحرب لفترة. وافق مجلس الوزراء على ذلك. وتقرر أن يتوجه وزير العدل خليل بك إلى برلين لمناقشة هذه القضية. كان خليل بك يستعد للمغادرة إلى برلين في اليوم الثالث من عيد الأضحى. وكنا نقول فيما بيننا أنه سيأتي اليوم الذي سننضم إلى الحرب مع حلفائنا، كنا نحاول تهدئة البارون فون وانجينهايم ، الذي كان ينفد صبره وسريع الانفعال. عشية ذلك ، تلقينا أنباء عن وقوع معركة بين البحرية العثمانية والبحرية الروسية في البحر الأسود وأن الأدميرال سوشون و"غوبن" كانا يقصفان السواحل الروسية. كان الصدر الأعظم متحمسًا للغاية لهذا الانقلاب وكتب لي أنه لن يحضر حفل العلم في اليوم التالي.

لا أحد منا يعرف ما حدث من قبل. لكن مثل أي شخص آخر ، كنت أعتقد أن أنور باشا يعرف ذلك. في يوم العيد اجتمعنا في منزل رئيس مجلس النواب خليل بك. أقسم أننا إذا هاجمنا أنور باشا ولو قليلاً فإننا سنظلمه، وأنه ليس لديه أي فكرة عم حدث من قتال في البحر الأسود. لقد جعل هذا الحادث الحرب أمراً واقعاً. وأدى إلى استقالة الصدر الأعظم.

أما أنور باشا فقد أعرب عن اعتقاده بأن الوضع في البحر الأسود متأزم وقد يطيل أمد هذا الوضع لعدة أشهر أخرى. ولكن حان الوقت الآن لاتخاذ قرار نهائي. في اليوم الثالث من العيد اجتمعنا في بيت الصدر الأعظم. يبدو أن معظم الوزراء لم يكونوا مستعدين لخوض الحرب على الفور. تقرر العمل للحفاظ على الوضع. وفي المقابل ، عزا مبعوثو دول الوفاق استمرار الوضع إلى تحقق الشرط التالي: عزل "غوبن" والمجلس العسكري الألماني وكافة ضباطه. لم يكن من سلطة الحكومة أن تكون قادرة على الوفاء بهذا الشرط. علاوة على ذلك ، كان بعض الأصدقاء يؤيدون خوض الحرب على الفور إذا أصر حلفاؤنا. كان على الصدر الأعظم أن يتخذ قرارًا ، وفي النهاية فضل أن نخوض الحرب. وقدم المشرفون الآخرون ، بمن فيهم جاويد بك استقالاتهم.

13.4.كيف دخلت الدولة العثمانية الحرب؟!

هكذا دخلت الدولة العثمانية الحرب. النجاحات الأولى للألمان على الجبهة الغربية ثم انتصارات هيندنبورغ حول بحيرات مازور ، والدفاع عن تشاناكالي من البر والبحر ، ونجاح كوتول-آمار جعل الحرب تحظى بشعبية كبيرة. أولئك الذين صوتوا ضد قرار شن الحرب عارضوا ذلك لأنهم شككوا في النصر الحاسم للألمان. خلاف ذلك ، اعتقد جميع العثمانيين أن الدولة العثمانية ستحافظ على وجودها واستقلالها في اتحاد غير مهزوم بين ألمانيا والنمسا. كانت هذه الحقيقة واضحة حتى بعد الثورة الروسية. استندت جميع الاعتبارات إلى احتمال عدم هزيمة ألمانيا. لكن النصر الحاسم لألمانيا لم يصدق. لم يشعر أحد بالندم لدخول الحرب. السلطان محمد رشاد وولي العهد (وحيد الدين) وأعيان ومجالس النواب والضباط. اعتقد الناس والمسؤولون أن البلاد قد تحررت. ومع ذلك ، لم يكن من المتوقع أن تستمر الحرب أربع سنوات. في السنتين الأولى والثانية من الحرب ، حمل الشعب كل الأعباء بكل سرور ؛ لقد أعطى ممتلكاته وحياته عن طيب خاطر. لم تسمع شكاوى من أي مكان. الضباط قاتلوا بكل شراسة وكفائة؛ ولم يكن هناك أي مؤشر للهزيمة. احتفظ موظفو الخدمة المدنية بكرامتهم. على الرغم من ندرة حدوث المخالفات ، تمت معاقبة من تسببوا بها على الفور.

14.4.عندما تبدأ الهزائم

في السنتين الثالثة والرابعة من الحرب ، بدأ الحماس والإثارة يتلاشى. مع الهزائم المستمرة على الجبهات الأوروبية ، وانسحاب جيوشنا من فلسطين وأرضروم وبغداد ، وهروب أهل ذلك المكان إلى الأناضول، ونقص المواد الغذائية بسبب تناقص العمال الزراعيين ، وأخيراً يقال أن هناك خيانة تم ارتكابها من قبل بعض الضباط في القارات الثلاث وخلف الجبهة القتالية وأدت هذه الانتهاكات إلى تزايد السخط بين الناس. في حين أنه لم يخطر ببال أحد أن هذه الحرب ستقضي على الدولة العثمانية تمامًا ، فإن الخوف من تدمير الأراضي التركية في الأناضول بدأ يواجه الشعب التركي ، أي السكان الرئيسيين للبلاد ، لقد حرمنا أنفسنا حرمانًا كارثيًا من كل شيء حتى تنتهي الحرب؛ لقد اثرت الحرب على الجميع في كل شيء.

تم محاولة املاء خسائر الأرواح في الضباط في الجبهات بضباط مأخوذون من قوات الاحتياط والتعبئة العامة، وتم إحضار الضباط المتقاعدين إلى هذه الأماكن. ولم يكن من الممكن كذلك فصل الضباط المفسدين وتعيين غيرهم حسب أخلاقهم وخصائصهم ولم نكن لنستطيع معاقبتهم على جرائمهم. إن استحضارهم وإخراجهم من الجيش يعني مكافأة لهم. أرتكب هؤلاء الضباط الذين ليس لديهم مستقبل ولا نية طيبة ، أفدح الانتهاكات وشدد الكثيرون عقوبتهم. لقد كانوا يقمون بدور غريب في إثارة الشعب على الدولة في وقت عصيب كهذا. كل هذا وغيره سبب اليأس والحزن لدى الناس.

على سبيل المثال ، يتم تسليم الضباط الذين ثبتت انتهاكاتهم إلى وزارة الحربية لمعاقبتهم ؛ لكن كل الشكاوى والطلبات كانت بلا جدوى. كان إسماعيل حقي باشا قد منح رجاله سلطات واسعة للغاية وحشد كل سلطته بطريقة لم تكن المطالبات التي قدمتها السلطات المدنية حاسمة.

لسوء الحظ ، انتشرت هذه العقلية إلى أجزاء أخرى من وزراة الحكومة. على الرغم من وجود شكاوى حول المصالح والأغراض الشخصية ؛ لكن الحكومة كانت من حيث المبدأ غير مبالية بأي شكوى - سواء كانت صحيحة أم خاطئة؛ فقد كان همها الشاغل أن تنتصر الدولة في الحرب بأي طريقة.

تم إرسال الشكاوى بشكل متكرر إلى أنور باشا بشأن القادة وخاصة رئيس التموين إسماعيل حقي باشا. أدعى أنور باشا أنه كان في أمس الحاجة إلى إسماعيل حقي باشا خلال الحرب ، وقال إنه بدون إسماعيل حقي باشا ، لا يمكن إطعام الجيش أو شربه ، وبالتالي سيكون من المستحيل مواصلة الحرب ؛ هدد بالاستقالة إذا تمت الإصرار على الشكوى. لم يجرؤ أحد على الاعتراف بذلك ، لأن استقالة أنور باشا في مثل هذا الوقت الدقيق كانت ستضع الجيش بأكمله في موقف صعب.

كانت المركبات في الأناضول غير كافية على الإطلاق. كانت وسيلة النقل السريعة الوحيدة هي سكة حديد قونية - بغداد. لم تكن القاطرات والعربات كافية لهذا الغرض. نظرًا لعدم وجود عربات جيدة ، كان يجب أن تتم جميع وسائل النقل تقريبًا باستخدام الجمال والحمير والعربات

التي تجرها البغال والدواب الأخرى. بعد إصرار كبير ، قامت إدارة الجيش الألماني بتسليم بعض مواد النقل والعربات إلى الجيش العثماني. ومع ذلك ، تم اشتراط تخصيص بعض هذه العربات لاحتياجات الألمان الخاصة. في ذلك الوقت لم تكن هناك طريقة لرفض هذا الشرط. فالألمان في هذه الحرب أعتمدوا على علينا وعلى مواردنا أعتمادًا كليًا.

15.4. قضية تجارة العربات

لشراء المواد التي يحتاجونها ، أنشأت ألمانيا والنمسا شركة شراء للعربات ولمستلزمات الحرب العامة من الأناضول. قيل إن الارتفاع المستمر في الأسعار استلزم إنشاء مثل هذه الشركة. على الرغم من أن هذه الإجراءات كانت مبررة إلى حد ما ، إلا أن الإجراءات القاسية من قبل اللجان الأوروبية أدت إلى ظهور العديد من الشكاوى وبعض الأسئلة البرلمانية في مجلس النواب.

على الرغم من وسائل النقل التي قدمتها ألمانيا ، لم تكن السكك الحديدية كافية لحمل الذخيرة والمواد الغذائية التي يحتاجها الجيش ، ولم يتم تخصيص عربات للتجار. وفقًا للشرط المقبول لصالح الطرف الآخر ، تقوم الشركة المشترية بنقل سياراتها المخصصة وتوظفها في خدمة الطرف الآخر في الحرب وهذا ما لم يحدث.

كان الأوروبيون قادرون على نقل بضائعهم بانتظام. وهكذا أصبحت الشركة المشترية هي المشتري الوحيد في الدولة ، ويمكنها شراء أي سلعة بأي سعر ودخول أسواق الدولة. نظرًا لعدم وجود بنوك وطنية ومؤسسات ائتمان زراعي في البلاد ، لم تكن الحكومة قوية بما يكفي لمنع مثل هذه المشتريات.

لم تكن جميع الإجراءات المتخذة حاسمة ولم تؤد إلا إلى انتهاكات جسيمة. عدد العربات التي تم تخصيصها لحمل الذخائر والمواد الغذائية لم يتجاوز استخدامها مرتين إلى ثلاث مرات في الأسبوع. كانت هذه العربات بطبيعة الحال كافية لحمل لا القطن في أضنة ولا الصوف في أنقرة.

في نفس الوقت بدأت السمسرة والامتيازات. تم شراء وبيع العربات. وقيل إن أولئك الذين حصلوا على ترخيص للعربتين ربحوا آلاف الجنيهات. على سبيل المثال ، الحاكم (...) باي ،

الذي فصلته لأنني علمت أنه كان يكسب المال ويقوم بأعمال تجارية سراً ، تقدم بطلب إلى أنور باشا وأخبره عن حالته المزرية وطلب المساعدة. كان الحاكم صديقًا لأنور باشا قبل الملكية الدستورية. على سبيل الصداقة القديمة ، سُمح له بعربة أو اثنتين. سُمِع على الفور أنه كسب من خمسة آلاف ليرة بفضل استخدامه هذه العربات.

طلبت بإلحاح من أنور باشا في مجلس الوزراء وضع حد لهذه الأمور وعدم إعطاء عربات لأحد بعد الآن. عندئذٍ ، تم ترتيب القائمة المتسلسلة بترتيب الأرقام. ومع ذلك ، أدى ذلك إلى العديد من المخالفات والشكاوى العامة. ليس من قبل التجار فقط، ولكن من قبل الأشخاص الذين لا علاقة لهم بالتجارة وكانوا يكسبون المال. عندما لم يسفر هذا الإجراء عن أي نتائج ، تم منح حق الشراء فقط لإدارة السكك الحديدية. وبهذه الطريقة، ستتم حماية التجارة الداخلية حتى تتمكن كل من ألمانيا من المنافسة ولن يقتصر الربح على شخص واحد أو شخصين ، بل سينتشر ليشمل كل المستثمرين في الدولة بأكملها.

كما هو الحال في روسيا ، أراد الجنود بناء السكك الحديدية ، التي لم تكن ذات كفاءة اقتصادية ولكنها ذات أهمية عسكرية فقط. لهذا السبب ، تم إنشاء فرع باسم "إدارة السكك الحديدية العسكرية" في وزارة الحرب. لسوء الحظ ، هذا الإجراء هو أيضًا كان على رأس الأمور الفرعية لدى الحكومة.

بسبب إسماعيل حقي باشا ، الذي لم يعترف بالحقوق والعدالة ، أفلست حكومته في وقت قصير وأدى ذلك إلى عودة الانتهاكات مرة أخرى. من ناحية أخرى كان إسماعيل حقي باشا يضطهد الناس بحماسته الشديدة للنرجسية والاستعلاء، ومن جهة أخرى كان يبارك لمن يحميهم على جرائمهم. على الرغم من أن إدارة السكك الحديدية حققت أرباحًا بأكثر من عشرة ملايين ليرة ، إلا أن الخسارة غير الضرورية كانت أعلى من ذلك بكثير. استمرت هذه المخالفات لفترة طويلة ، حيث لم يتم العثور على حل آخر وكان من المستحيل عزل إسماعيل حقي باشا من منصبه ؛ تسبب في أضرار جسيمة وتسبب في العديد من الشكاوى؛ ولم يستطع أحد الاقتراب منه بسبب أنه باشا.

اقتضت هذه الحرب إيقاظ المشاعر الوطنية ودمجها في نفوس الناس. كان الغرض عادلاً وضروريًا ؛ ومع ذلك ، فإن الحث على بعث القومية التركية من قبل أولئك الذين كان مبدأهم إخفاء الحقيقة له تأثير ضار على القوميات الأخرى والأقليات. كان التأثير نفسه واضحًا في مجال التجارة. في كل مناحي الحرب ، تكتسب العناصر غير التركية ثروة هائلة بخاصة الأرمن ومن هو على منوالهم؛ من ناحية أخرى ، كان المواطنون الأتراك يسقطون في براثن الفقر ويفقدون في خسائر بشرية كبيرة. وفي هذا الصدد ، كان من الضروري تشجيع المواطنين على التجارة وتسهيلها.

هذه المبادرات التي أوجدت ثروة وطنية لأنها كانت تدار من قبل الشركات الوطنية في الأناضول ، لم تتطور بشكل صحيح على الرغم من تراكم الثروة منها ، ولم يتم تنفيذها بشكل طبيعي ، مما أدى إلى اعتراضات وانتقادات مختلفة. تم إنشاء جمعيات التجار بشهامة ولأغراض وطنية. لقد عمل رؤساء هذه الجمعيات بمودة أبوية ، ولم يفكر أي منهم حتى في الحصول على أدنى فائدة لأنفسهم. يا له من مؤسف أن العمل الذي تأسس بكل هذا الحب وبهدف جيد لم يتمكن من إنشاء الأساس المتين اللازم لكسب ثقة الجمهور. تم تعزيز مبدأ توفير الرفاهية للمواطنين من خلال حقيقة أن مؤسسيها لم يفكروا في أي مصالح ، حتى لو كانوا كذلك. ومع ذلك ، في وقت لاحق ، وبفضل نفس المبدأ ، قام أقارب وأصدقاء بعض الأشخاص المقربين من التجار؛ على الرغم من عدم وجود تجارة لهم على الإطلاق بالمشاركة بكل ما يملكون لدعم صمود المجتمع العثماني في الحرب العالمية الأولى.

16.4.لجنة تطهير حزب الاتحاد والترقي

في مواجهة هذه الانتهاكات ، ظلت لجنة الاتحاد والترقي نظيفة على الدوام. جميع الاعتداءات على المجتمع المدني كانت جائرة وبلا سبب ؛ بدلا من رفع هذا الظلم عن المجتمع، تبين لنا فيما بعد أن هناك من كان يقوم بخطة ممنهجة لنشر الظلم في المجتمع كي يثورالشعب على الدولة في الأناضول. لقد بلغت روح المجتمع المعنوية أسفل درجات اليأس؛ ولهذا بدأت لجنة الاتحاد والترقي في رفع صوتها في البرلمان تطالب برفع الظلم عن الشعب وكنت أنا في طليعة

الذين رفعوا أصواتهم حتى ولو كان أبسط ظلم على الشعب. لا يزال أعضاء البرلمان يعيشون في ظل ظروف ما قبل عشر سنوات ، وقد حافظت الجمعية الوطنية لحزب الاتحاد والترقي دائمًا على نقائها وابتعدت عن المصالح المالية. حافظ مشرفو المجتمع ، أعضاء الجمعية ، على فضائلهم بطريقة لا توجد في أي دولة أوروبية أخرى. قد يكون هناك أشخاص وطنيين وغاضبين وعديمي الخبرة وعنيدين بشكل مفرط في حزب الاتحاد والترقي؛ لكنهم ليسوا خونة، وقد تشكل هذه العناصر المفسدة خطرًا على مستقبل حزب الاتحاد والترقي . إلا أن اتهام المجتمع جميعه بالسرقة والعار هو أكبر جريمة.

تأسست لجنة الاتحاد والترقي بشرف وحققت كل نجاحاتها بفضل صدقها وتضحيتها ، وعاشت حياتها السياسية كلها بكرامة. أي شخص يعرف هؤلاء الأشخاص عن كثب أو من بعيد في اسطنبول سيؤكد لكم ذلك. لن يتمكن الأجانب الذين يتعاملون مع الشركات الكبرى في الدولة العثمانية لفترة طويلة من إنكار ذلك أيضًا. فقد حزب الاتحاد والترقي سلطته مرتين. لكن في كل مرة أثبت صدقه للعالم. ولا يمكن إثبات حتى أدنى نقطة للتشكيك في شرفه وكرامته. فقط اثنان أو ثلاثة من أعضائه عملوا على أيذاء مشاعر الناس وبالتالي ارتكبوا جريمة قتل ضد أنفسهم وأصدقائهم الذين تحملوا بصبر كل الحرمان لأجل صالح هذا المجتمع ، وحزب الاتحاد والترقي هو الحزب السياسي المنظم الوحيد داخل الدولة العثمانية. سأقدم أيضًا آرائي حول المزاج والأخلاق والأفكار الشخصية لهؤلاء الأشخاص الذين مثلوا الاتحاد والترقي سواء من الشرفاء أو من المفسدين.

كان حزب الاتحاد والترقي قد أكملت بشكل تدريجي وقام بتصحيح وضعه في المؤتمرات المحلية والدولية. تم إجراء التغيير الأخير في 1329-1330 هـ/1913-1914م. إن الشكل الحالي لحزب الاتحاد والترقي مشابه تمامًا لشكل الأحزاب السياسية في أوروبا. كان للحزب مكتبان ، أحدهما في بالأناضول والآخر في الخارج. يتعامل المكتب في الحزب فقط مع الأعمال الحزبية تحت اسم "مجلس إدارة اللجنة التنفيذية للحزب". المكتب خارج البرلمان ، تحت اسم المركز العمومي(المقر الرئيسي) Merkez-i Umumi، يتعامل بشكل خاص مع الشؤون

الانتخابية ويدير أيضًا أعمال الدعاية. فوق هذين المنصبين توجد الجمعية العامة ، التي تتعامل مع العلاقات الداخلية والخارجية وينتخبها المؤتمر كل عام.

بالإضافة إلى أعضاء الجمعية العمومية المركزية وأعضاء مجلس الوزراء وأعضاء حزب الأعيان والنواب لا يمكننا وصف الجمعية العامة للحزب بأنها "الجمعية العامة الوطنية". كما هو موضح في الفقرة التالية ، فقد أكتفيت بتقديم شرح قصير جدًا عن أهداف الحزب وهيكله التنظيمي. من أجل فهم الهيكل التنظيمي لحزب الاتحاد والترقي ، نحتاج إلى فحص "اللوائحه". يوضح المقتطف التالي من كتاب سينا أكشين ، The Young Turks and the Committee of Union and Progress ، اللوائح الدستورية لحزب الاتحاد والترقي من 1913 - 1916. وفقًا للائحة عام 1913 ، فإن "حزب الاتحاد والترقي يتكون من الجمعية العامة "برئاسة" الرئيس العام Reis-i Umumi ". وتتألف الجمعية على النحو التالي: الإدارة المركزية العمومية Merkez-i Umumi و Kalemوإدارة القلم – وأعضاء الحزب ونوابه في البرلمان وأعضائه في مجلس الوزراء ومجلس المبعوثان. والجميع يدخلون تحت رئاسة الكاتب العام وتتكون اللجنة الرئيسية للحزب من 20 عضوًأ، تعد اللجنة العمومية المركزية Merkez-i Umumi بحزب الاتحاد والترقي أعلى هيئة لاتخاذ القرار في الجمعية العمومية الداخلية بالحزب ووظيفتها الرصد وجمع المعلومات قبل اتخاذ أي قرار، وهي التي قامت بجمع التوكيلات الشعبية لعزل عبدالحميد الثاني (المادة 4-5). ومع ذلك هذه اللجنة هي التي أعلنت رسميًا عن تشكيل حزب الاتحاد والترقي السياسي.

وينتخب رئيس الجمعية العامة بحزب الاتحاد والترقي أعضاء المؤتمر العام. هذه هي المنظمات العلنية والسرية لحزب الاتحاد والترقي. الادعاء بأن الجمعية العامة تدخلت في شؤون الحكومة لا أساس له من الصحة على الإطلاق. عندما اجتمع أعضاء الجمعية المركزية العامة ، كانوا دائمًا ينتقدون تصرفات الحكومة. في كثير من الأحيان نصحت بالهدوء لأولئك الذين يعانون من الانفعال الشديد. وعلى وجه الخصوص ، أدى الإخفاق في منع الانتهاكات التي شرحتها أعلاه والفشل في معاقبة المسؤولين عنها إلى مناقشات طويلة وشرسة في الجمعية العامة لحزب الاتحاد

والترقي. هل هذا النقد يعني التدخل في شؤون الحكومة؟! في أوروبا ، على سبيل المثال وفي فرنسا ، الحزب الاشتراكي الأصولي اليمني أليس له الحق في انتقاد إجراءات الحكومة في أي لقاء بينهم؟ هل للوزراء الذين تم انتخابهم كمرشحين حزبيين ودخلوا مجلس الوزراء بموافقة هذا الحزب الحق في الامتناع عن الاستماع لمثل هذه الانتقادات؟ مثل هذه الانتقادات ليس لها أي شرعية مادية أو واقعية ، كما أنها لا تتعارض مع حقوق الحكومة كما يود البعض تفسيرها. يجب على الوزير المشرف والصادق أن ينير أصدقاءه أولاً وأن يأخذ في الاعتبار انتقاداتهم.

4 تمت إزالة كلمة الباني العمومي Pen-i Umumi واستبدلت بجملة الوكيل العمومي Vekil-i Umumi، هو فرع من المجموعة التشريعية القديمة لجمع المعلومات أو الحزب الذي نعرفه. وبالتالي ، فإن الترتيب (التنسيق) بين الجمعية والحزب يتتكفل به الجمعية العامة ، التي ستنعقد "بانتظام" كل شهر (حيب المادة 6) ، وينتخب رئيس المجلس العام المنتخب من قبل مؤتمر الوكلاء العموميين ومساعدوه الذين يشكلون هيئة الأركان العامة (حسب المادة 11). بمعنى آخر ، لم تُمنح الكتل البرلمانية الحق في انتخاب ممثليها في الجمعية العامة. هناك نص واضح على أن أعضاء الجمهور المركزي والأمين العام لا يمكن أن يكونوا نوابًا أو أعيانًا (المادة 19). في عام 1916 م مع تعديل أدخل على اللائحة ، تم إلغاء (المادة 4) التي تمنع النواب من حضور الجمعية العامة لحزب الاتحاد والترقي وتقرر أنه سيكون هناك خمسة نواب ووجهاء سيحضرون الجمعية العامة وسيتم انتخابهم من قبل مجلس المبعوثان. لذا، لم تُمنح هذه السلطة لأعضاء البرلمان ، ولكن على الأقل منح مجلس المبعوثان، الذي يمكن اعتباره أكثر ديمقراطية ، الحق في الانتخاب ، بدلاً من الرئيس المنتخب الوحيد (المادة 5). أما بالنسبة لـلوكيل العمومي Vekil-i Umumi ، فسوف يتم انتخابه من قبل رئيس الهيئة العامة كما في عام 1913 (المادة 11). واجب Vekil-i Umumi هو ما ستحدده المجموعة البرلمانية والإدارية حسب (المادة

هذا هو الإلتزام أخلاقي مباشر. والوزير الذي لا يقبل هذا سيقطع علاقته بالحزب. إذا كان له أي قيمة بالنسبة للجمعية ، فيمكنها التمسك بموقفها أو تمرير الجزاء المناسب له إذا أخطأ. هناك أيضًا وزراء في أوروبا يتصرفون بهذه الطريقة. ولم يتردد الحزب في فضحهم وإذلالهم بين

أعضائه وضد العالم كله. باختصار ، كما قيل أعلاه ، فإن الانتقادات الموجهة لأعضاء اللجنة المركزية العمومية Merkez-i Umumi في الجمعية العامة لها قيمة أخلاقية (روحية) فقط ؛ في هذا الصدد ، من الضروري ليس فقط الانتقاد ، ولكن أيضًا المشاركة. لهذا السبب ، تم القبض على أعضاء اللجنة المركزية العمومية Merkez-i Umumi في اسطنبول بتهمة المشاركة في تهجير الأرمن واليونانيين من خلال أعضاء حزب الاتحاد والترقي وإصدار الأوامر بشأن هذه القضية.

وعلى الرغم من أن هذه الاعتقالات تمت بإصرار وتأثير الحلفاء الأوروبيون ، كما اعترفت صحافة الدول الحليفة بذلك ؛ كان يجب على الحكومة أن تقوم بالدفاع اللازم ضد الدول الأجنبية ، بالاعتماد على حقوقها والقانون والاستقلال الذي لا يزال قائماً حتى اليوم. لكن الحكومة لا تستطيع التخلص من وصمة الانتقام من خصومها بأيدي أجنبية ، ومن المؤكد أنها مسرورة بتطور الأمور. ولا شك أن هذه الحكومة ستعاقب على جريمة القتل والخطأ الذي ارتكبته ذات يوم. وبهذه الطريقة ، فإن القوة المعتادة على استقلال الحكومة والقوانين والمحاكم ، ستعتقلهم بلا شك ذات يوم للأسباب نفسها.

إحدى جرائم القتل المزعومة ضد أعضاء اللجنة المركزية العمومية Merkez-i Umumi هي الادعاء بأن أيًا من الأعضاء تواصل كتابةً مع المحافظين حول مسألة تهجير الأرمن واليونانيين. لكن دعنا نذهب إلى أبعد من ذلك ونعترف بأن بعض الأعضاء منا شاركوا بالفعل في المذبحة. في هذه الحالة ، كيف يمكن تحميل عضو آخر مسؤولية جريمة قتل ارتكبها هؤلاء الأعضاء شخصيًا وهو ليس له بها شأن؟! وبخاصة الاتحاديين الذين رفضوا مثل هذه الأفكار والأفعال القاتلة! هل لحزب الاتحاد والترقي قوة مسلحة؟! وهل لها سلطة الجزاء والتنفيذ على أعضائها حسب الجرائم والعقوبات؟!

فمن المعلوم أنه مكتوب في القانون الأساسي:**" أن كل شخص مسؤول عن جريمته".** هناك أيضًا أحكام واضحة في قانون العقوبات حول من سيعتبر مجرمًا مشاركًا في جريمة ما. وفقًا لقانون العقوبات ، فإن الشخص الذي يعرف الجزيمة وأعضائها المنافذين ويشارك فيها بالصمت

يعد هو فاعل أخلاقي. تعتبر دول الحلفاء أن حزب الاتحاد والترقي هي أعداءهم وفي هذا الصدد يريدون وضعها في وضع لا يمكنهم فيه إلحاق الأذى بهم. ظلم ثان مخفي في هذا الظلم. من بين الأعضاء الذين تم اعتقالهم ونفيهم إلى مالطة اليوم على سبيل المثال ، رحمي بك الذي على حد علمي كان يعارض حزب الاتحاد والترقي ويرفض التحالف مع ألمانيا والحرب ضد إنجلترا وفرنسا. من الطبيعي أن يحدث هذا. في اتحاد سياسي يضم الآلاف من الأعضاء ، يتم تمثيل وجهات نظر مختلفة بشكل طبيعي. هذا البيان الذي أدليت به وقتئذ:

"الصدر الأعظم كوجوك سعيد باشا

في وقت تأسيس النظام الملكي الدستوري ، كان كوجوك سعيد باشا على رأس الحكومة. من أجل إقامة علاقة وثيقة مع مقر حزب الاتحاد والترقي المراقب لأعمال الحكومة، تم إرسال برقية للمفتش العام حسين حلمي باشا لإرسال مندوب إلى اسطنبول. كنت من بين اللجنة المنتخبة.

تألفت حكومة سعيد باشا بالكامل من أشخاص من النظام القديم ، باستثناء حقي باشا. كان من بينهم العديد من الأشخاص الذين اشتهروا بانتهاكاتهم والتجسس على الغير. في أول لقاء مع سعيد باشا ، أخبره مجلس الإدارة أنه لا يستطيع أن يحكم البلاد بمثل هذه الحكومة في أوقات الأزمات والثورة. أجاب سعيد باشا أنه سيعرض الأمر على السلطان عبد الحميد الثاني. في اليوم التالي علم أن سعيد باشا قدم استقالته. وكلف السلطان عبد الحميد الثاني بعد أن استطلع رأي مجلس النواب كامل باشا بتشكيل حكومة جديدة. ظل كامل باشا على رأس الحكومة حتى بعد شهر من انعقاد مجلس النواب. واقعة جيشوف بمنطقة الرومللي ببلاد البلغار حيث تزامنت هذه الحادثة مع إعلان المملكة البلغارية استقلالها مع عهد كامل باشا ". حل حسين حلمي باشا محل كامل باشا لذلك. ووقعت حادثة 31 آذار / مارس أثناء إدارته. وفي 31 آذار / مارس ، تولى توفيق باشا السلطة من الحكومة ؛ اندلعت حوادث أضنة في عصره. في وقت لاحق ، تم إحلال حلمي باشا محل توفيق باشا ، وعين بدلاً من ذلك السفير الروماني؛ حقي بك ، الذي لا علاقة له بحزب الاتحاد والترقي؛ عضوًا في لجنة التحقيق المكونة من اعضاء الحزب.

بدأت الحرب الإيطالية في عهده. في حكومة حقي باشا ، كنت أنا وجاويد بك وخيري بك فقط أعضاء في الحزب (الاتحاد والترقي). قبل اندلاع الحرب الإيطالية ، انسحبنا أنا والسيد جاويد من الحكومة. بعد استقالة حقي باشا ، عاد كوجوك سعيد باشا إلى السلطة مرة أخرى. بعد الانسحاب ، تم تشكيل حكومة على غرار ما يريده السلطان عبد الحميد الثاني برئاسة غازي مختار باشا ، بما في ذلك كامل باشا وجمال الدين الملا. كانت حرب البلقان وخسارة الحرب ومؤتمر لندن كلها في وقت "الحكومة الكبرى". حتى ذلك الحين ، لم يكن حزب الاتحاد والترقي يجرؤ على تشكيل حكومة مستقلة ودعمت أنا وأصدقائي فقط مختلف الوزارات.

لم يتدخل الحزب قط في السياسة الخارجية للحكومة ، وكان دائمًا يعتمد بشكل أعمى على سياسة لجنة الوزراء المسؤولين والصدر الأعظم محمود شوكت باشا، الذي جاء بعد كامل باشا ، كان أيضًا مستقلاً تمامًا تحت إدارة الحكومة ، وعلى الرغم من معارضة الحزب ، فقد تنازل عن أدرنة لبلغاريا بموجب معاهدة جونداره Göndere antlaşması. تولى حزب الاتحاد والترقي مسؤولية حكومة سعيد حليم باشا. على الرغم من أن الحزب قد تحمل مسؤولية أخلاقية تجاه الحكومات الأخرى من خلال الإبلاغ عن التصويت في مجلس الوزراء على قبل أو رد الحكومات وقراراتها، إلا أنه يشغل منصبًا مسؤولاً فقط وفقًا لبنود مبادئ القانون الأول.

لا أريد أن أتطرق كثيرًا إلى مسألة ما إذا كان الفقيد قادرًا على إظهار مواهبه من بين هذه الأحداث المهمة. قبل أن أكتب عن هذا الموضوع ، أود أن أتحدث عن المسؤوليات الملقاة على عاتق حزب الاتحاد والترقي بسبب أحداث العشر سنوات التي حكم فيها.

5.أحداث دامية بين الأتراك والأرمن

لا يمكن أن تكون هناك مسؤولية حقيقية ، حيث يمكن تحميل المسؤولية لمن يفعل ذلك. اليوم ، كما لا يريد مجلس وزراء سعيد حليم باشا رئيس الحكومة والأعضاء الذين يتبعونهم أن يتحملوا المسؤولية عن الحرب العامة ، وفقًا لهذا المبدأ ، بسبب الحرب الإيطالية ، فإن حكومة حقّي باشا ووزير خارجيته بسبب الأحداث في البوسنة والهرسك وبلغاريا لا يريدون تحمل

المسؤلية، ومجلس وزراء حكومة كامل باشا وأعضائه ؛ بسبب الحرب البلغارية ، كان ينبغي له الأمر باعتقال أعضاء حكومة غازي مختار باشا؛ إلا أنه لم يفعل.

لكن في برنامج الحكومة الحالي يُعلن أن الوزيران سعيد حليم باشا وطلعت باشا مسؤولان عن أحداث العشر سنوات وحدهم، متناسين كل الماضي والحقائق. من ناحية أخرى ، فإن الأشخاص الذين يجب تحميلهم المسؤولية وفقًا لمبادئهم هم أولئك الذين قاموا بهذه الجرائم. هذه التناقضات في تصريحاتهم والإجراءات المتخذة كافية لإثبات كيف تتبع الحكومة الحالية سياسة مليئة بالثأر. وفقًا لـلقانون الأساسي Law-1 Esasi ، يمكن فقط لمحكمة Divan-1 Ali (المحكمة العليا) أن تحكم على الوزراء. والغرض من المشرع في هذا الصدد واضح. المحكمة التي ستحقق وتصدر حكمًا بشأن الأحداث السياسية التي ذكرتها أعلاه ستتألف فقط من أعضاء مجلس الأعيان (مجلس الشيوخ) ومحكمة الاستئناف ومجلس الدولة (Danıştay) ، الذين شغلوا أعلى المناصب في الدولة ؛ لذا يستحيل على لواء عسكري ورائد واثنان من النقباء ، الذين قضوا حياتهم كلها في تصنيع المدافع والبنادق في مصنع المدافع Tophane ، فهم هذه الأحداث السياسية واتخاذ القرارات في هذا الشأن وفي هذا الصدد ، من المؤكد أن الأمة والبلد بأسرها سوف يعتبران القرار الصادر ضدنا سطحي ولا اهمية له.

1.5. تاريخ المسألة الأرمنية

منذ الحرب الروسية عام 1878 ، كان الأرمن يأملون في الحصول على حكم ذاتي في مقاطعات الأناضول الشرقية. أثناء التوقيع على معاهدة سان ستيفانو ، تقدم الأرمن بطلب إلى الممثلين المفوضين للدول الأوروبية في مؤتمر برلين لنفس الغرض. أثار إنشاء الإمارة البلغارية وإمارة الروميللي الشرقية ، بغض النظر عن حجم السكان ، الأمل لدى الأقلية الأرمينية في المقاطعات الشرقية. مع معاهدة برلين ، قام الأرمن بإجراء إحصاء نفوس لهم في المقاطعات الشرقية بعيدًا عن إحصاءات نفوس الدولة العثمانية. بفضل هذه الآمال ، أنشأ الأرمن منظمات في المقاطعات الشرقية والقوقاز واسطنبول وجنيف ومصر ؛ لقد شكلوا أجهزة دعائية لنشر أكاذيبهم حول الفظائع التركية والكردية. وعبثًأ حاول حزب الاتحاد والترقي ارضاء الأرمن عبر

مقره الخارجي؛ على الرغم من حقيقة أن المركز الخارجي ذكر أن الأرمن يسعون لتحقيق أهداف أخرى وأنهم يحاولون تحقيق برنامج الحكم الذاتي والانفصال ، أصرت لجنة حزب الاتحاد والتقدم على اقتراحها ، على أمل أنه ربما يتم التوصل إلى اتفاق مع المركز داخلي للحزب بشأن الأرمن، واضطر المركز الخارجي إلى بدء مفاوضات مع الأرمن مرة أخرى. نتيجة الاجتماعات المختلفة التي عقدت في باريس أصر الأرمن على مطالبهم؛ وحاول المركز الخارجي لحزب الاتحاد والترقي عرضه على الأرمن ربما على أمل أن يتوصل إلى اتفاق مع الوسط الداخلي ، وكاد المركز الخارجي أن يضطر لبدء المفاوضات مع الأرمن مرة أخرى. نتيجة الاجتماعات المختلفة التي عقدت في باريس

طلب البطريرك الأرمني نرسيس فورسي بيديان من الدوق الأكبر نيكولاس طرح الاعتراف بالحكم الذاتي كشرط للسلام ضد الأتراك. كان المقر الداخلي في ثيسالونيكي لحزب الاتحاد والترقي ، وكان المقر الخارجي في باريس للحزب يرفضان مطالب البطريرك.

وافق ميني الفرنسي على المشاركة من أجل التعرف بشكل أفضل على أنشطة الأتراك. تعتزم لجنة الاتحاد والتقدم إنشاء مراكز في مختلف مقاطعات الأناضول ومنع إرسال القوات المحتاجة من الأناضول إلى البلقان، دون لفت انتباه المقر الرئيسي لحزب الاتحاد والترقي في ثيسالونيكي ، في الوقت الذي كان من المقرر فيه الإطاحة بإدارة الظلم لعبد الحميد الثاني. أراد المجتمع أيضًا أن يبني تنظيمه على أسس أوسع وأكثر شمولاً من خلال إحداث تأثير روحي مخالف لعصر عبد الحميد الثاني الديني ذو النزعة الإسلامية. ونصح الأرمن بالعمل جنباً إلى جنب مع مركزي اسطنبول وسالونيك اللذان ما زالا ضعيفتن في التنظيمات المجتمعية ، وإلقاء القنابل هناك ليلاً دون الإضرار بأحد. رفض الأرمن كل هذه العروض من حيث المبدأ ، قائلين إنه لم يكن من الممكن لهم محاولة مثل هذه المحاولة سواء في اسطنبول أو سالونيك؛ دون الحصول على وعد بفصل الأناضول الشرقي عن باقي أجزاء الأناضول وتأسيس دولة للأرمن به.

عندما نجح حزب الاتحاد والترقي في ترسيخ الدستورية فقط بفضل تنظيمه الداخلي الخاص وبعد الاطاحة بعبدالحميد الثاني ، ادعت جميع الصحف الأرمنية أن لجنة الثورة الأرمنية

منظمة طشناق Dashnak بذلت أيضًا جهودًا كبيرة لتحقيق هذا النجاح وقدمت مساعدة كبيرة لحزب تركيا الفتاة. لم ير حزب تركيا الفتاة أي خطر على مشروعهم الخاص في مثل هذا الادعاء ، ولأنهم ما زالوا يأملون في أن يتمكنوا من التصالح مع الأرمن ، لم يشعروا بالحاجة إلى تصحيح هذه المنشورات حسب الضرورة ؛ كما أعطوا الأرمن نصيباً في التباهي.

مباشرة بعد الملكية الدستورية ، استقبل رؤساء اللجان الذين عادوا إلى اسطنبول والبطريرك إزميرليان أفندي الذي عاد من المنفى بمظاهرات كبيرة. في كل من العاصمة اسطنبول والمحافظات ، شارك أعضاء تركيا الفتاة "جون ترك"في مراسم الحداد على من استشهدوا أو قتلوا في النضال ضد الحكم التعسفي المستبد للسلطان عبدالحميد الثاني. ألقيت خطابات طويلة من كلا الجانبين. تم أداء صلاة من أجل النظام الملكي الدستوري واليمين لتحقيق النجاحات في المستقبل. تم إجراء كل عروض الصداقة هذه دون مقارنة برامج كلا الجانبين.

عندما قدم الأرمن برامجهم إلى حزب الاتحاد والترقي ، تبين أنهم لن يترددوا في تقديم أي تضحيات من أجل تحقيق أهدافهم وأنهم كانوا جادين للغاية في الوصول إلى الهدف الذي حددوه؛ وهو أقامة وطن قومي لهم بشرق الأناضول.

تصرف أتراك حركة تركيا الفتاة بأكبر قدر من الإخلاص تجاه المواطنين الأرمن في إعلان الملكية الدستورية وأظهروا أنهم يتطلعون إلى المستقبل بثقة تامة. ومع ذلك ، بذلت لجنتا Dashnakالطشناق و هنتشاق Hiçak الأرمينيتان أكبر جهد لتوسيع عملهما الثوري التمردي المسلح ضد الدولة العثمانية وبدأ المواطنين الأرمن يتسلحون بالسلاح في 1908-1918.
وجاء في توجيه صادر عن اللجان الأرمينية:

2.5.وثائق تاريخية تظهر خطة الأرمن

وأعلنت أحدى وثائق العصابات الأرمينية في شرق الأناضول خطة التسليح بهذا الشكل:**"**
نظرًا لأن هذه البنادق قريبة منا ، يمكننا الحصول على رصاصاتها بسهولة وبتكلفة زهيدة. ومع ذلك ، نظرًا لعدم سماح الحكومة في أي بلد بالاستخدام المشترك للأسلحة من قبل الناس ، وهناك

خطر على كل من المشتريين والبائعيين من الأرمن من قبل الحكومة العثمانية ، يجب أن نفضل السلاح القديم ، الذي يسهل الحصول عليه.

الآن يتبادر إلى الذهن السؤال المثير للاهتمام: كيف يمكن للمرء أن يواجه شخصًا يحمل سلاحًا جديدًا وجيدًا بسلاح قديم وسيئ؟ هذا الفكر غير ضروري ، لأن أعداءنا لن يكونوا قادرين على استخدام أسلحتهم بنفس القدر مثل أسلحتنا ؛ ومن المعروف أيضًا أن السلاح الجيد ليس مفيدًا دائمًا في أيدي الناس. في روسيا ، كان لدى الحكومة العديد من مصانع الأسلحة. لا يوجد حتى مصنع واحد منها في الدولة العثمانية. لذلك ، يتعين على الأرمن أخذ المساعدة من الروس والتوسط لأصدقائهم في داخل مؤسسات الدولة العثمانية للسماح لهم بتوريد هذه الأسلحة".

وقسم الأرمن القرى في شرق الأناضول إلى ثلاثة أنواع:

1. قرى أرمينية عبارة عن بين قريتين أرمنيتين يعيش فيهما الأرمن فقط بين القرى الإسلامية.
2. القرى التي يعيش فيها الأرمن فقط في مناطق ليس لها علاقات مع الأرمن؛ بأحزاب الأرمن المسلحة النشطة وبالثورة الأرمينية.
3. القرى التي يعيش فيها الأرمن والمسلمين معًا في نفس الوقت.

لا يوجد فرق بين هذه الأنواع الثلاثة من القرى من حيث التنظيم. كل قرية ستشكل مجلسًا وكل القوى ستكون تابعة لها. كل لوحة مقسمة إلى جزأين ، الأول ثابت والثاني متنقل حيث يتعين على الأرمن القانتين في القسم المتنقل أن يسعوا إلى نشر الأرمنة والاستيلاء على أكبر قدر من الأرضي بشرق الأناضول للتحد القرى الأرمينية بعضها مع بعض. يتم تعيين رئيس ونائب لكل قسم. تنتخب اللجان الثورية الأرمينية المتنقلة والثابتة الشخص الذي لديه أكبر خبرة في استخدام الأسلحة في كل قرية كرئيس لها. سيكون هذا الرئيس أيضًا أعظم مدير للقرية وستكون جميع القوات هناك تابعة لهذا الرئيس. الرئيس هو أيضا نائب قائد المنطقة ومجلس الحرب.

يجتمع رؤساء القرى في نفس المنطقة وينتخبون لجنة حرب مكونة من ثلاثة أشخاص. يجوز للجنة الحرب أو قائد المنطقة ، تحت مسؤوليتهم ، أخذ أسلحة من هم مصممين على عدم

قدرتهم على استخدام السلاح أثناء المعركة ، ومنحهم أسلحة لمن هم أفضل تدريبًا. القرى التي تعرضت للهجوم العثماني فجأة ترسل برقية بالبريد إلى القرى المجاورة لطلب المساعدة والنجدة. الأرمن ، الذين يعيشون في قرى مختلطة ويتوقعون المساعدة من القرى المجاورة لأنهم أقلية ، ينتقلون على الفور إلى المناطق الأرمنية مع البضائع التي يمكنهم حملها؛ لابد من تدمير قرى الأعداء اقتصاديًأ قبل الحرب الاستئصالية الشاملة "للمسلمين بشرق الأناضول".

في قرية مختلطة يهيمن عليها الأرمن ، يأخذ الأرمن العدو الرهائن أو يجعلونهم يغادرون تلك القرية. خلال المعركة ، ستبقى أبواب المنازل مفتوحة وسيراقب الجنود النظاميون والشرطة الأرمينية كل شيء عن كسب.

سيتم قبول أولئك المدنيين الأرمن الذين سيهربون وقت إندلاع المعركة وأولئك الذين ليس لديهم أسلحة يجب ألا يمنعوا من الخروج في مثل هذا الوقت. يدفع جميع القروبين ثمن الأسلحة التي تقع في أيدي العدو. الأسلحة المأخوذة من العدو كغنيمة هي من حق الثورة.

عند مهاجمة القرى التي يقطنها المسلمين، يراعى ما يلي:

1. من الضروري معرفة المواقع المحصنة لقرى العدو.

2. يتم تحديد خط الإرجاع مسبقًا وتأمينه من خلال النقاط؛ وفق قاعدة الكر والفر.

3. يتم تحديد المكان الذي يمكن للعدو الحصول منه على تعزيزات عسكرية وغذائية ولابد من حتمية قطع خطوط الإمداد عنه.

4. القرية المراد مهاجمتها محاطة من ثلاث جهات فقط. يُترك الجانب الرابع مفتوحًا حتى يتمكن المحاصر من الهروب ؛ من أجل النجاح والنصر قد نتعرض للخطر من قبل مخاطر هجوم العدو العثماني الشامل. يجب أن يختبئ بعض المقاتلين المهاجمين في الجانب المُطلق سراحهم من المدنيين من أجل الضغط على العدو عن كثب وإلحاق أكبر قدر ممكن من الضرر بمن يفرون. والواقع أن السبب الرئيسي لتحرير جانب واحد من القرية هو كسر مقاومة العدو وبالتالي تحقيق

النصر بسرعة أكبر ، بدلاً من ترك فرصة للهروب لمدني العدو "يقصد الفلاحيين المسلمين بقرى شرق الأناضول".

5. لمفاجأة العدو ، يجب اختيار وقت الفجر ليكون وقت الهجوم. لأن الهجوم سابق لم ينجح بسبب الظلام ويسبب إراقة دماء منا لا داعي لها.

6. ضرورة إشعال النار في أماكن مختلفة لإحداث حالة من الذعر والفوضى بين العدو واتخاذ الاحتياطات اللازمة مسبقاً.

7. إذا لم يتم العثور على سلاح الفرسان بين القوات المهاجمة ، فعلينا أن نحاول توفير عدد قليل من الخيول؛ عبر الاستيلاء عليها من معسكرات العدو العثماني. سيتم استخدام هذه الخيول لنقل القتلى والجرحى حتى لا يتم التعرف عليهم.

قبل أيام قليلة من الهجوم ، سيتم إرسال أشخاص أقوياء وموثوقين اختارهم مجلس الحرب الأرميني إلى القرى. يبقون في المنطقة طالما كان ذلك ضروريًا دون تقديم أنفسهم. يقدم كل تقرير بعد استكمال بحثه. وبحسب هذا التقرير ، تمت الاستعدادات للهجوم.

في مذكرة قدمتها لجنة حزب الطشناق الأرميني الشيوعي إلى المؤتمر الاشتراكي المنعقد في كوبنهاغن في عام 1910 م ذكرت فيها المنظمة الأرمنية أن الأرمن سيكونون مسلحين وأنهم سيتدربون ليلاً تحت إشراف رئيسهم. علاوة على ذلك ، بينما كان القنصل الروسي في بدليس يتحدث عن أنشطة حزب الطشناق المسلح وأنه يحقق إنجازًا كبيرًا على الأرض في باريس في تقريره المؤرخ 3 ديسمبر عام 1910 ، ذكر أن أعضاء الحزب الأرميني الذين قاتلوا ضد القوات التركية في الماضي ، قادوا الثورة الأرمينية الآن. وكتب أن مقر حزب الطشناق الأرميني في موش والمنظمة بأكملها تتكون من 20 لجنة. في تقرير بتاريخ 19 نوفمبر 1910 ، ذكرت لجنة الطشناق الأرمنية أنهم لا يريدون العيش مع الأتراك. لقد كتب أنهم سيقتلون الأرمن الذين يطيعون أوامر الأتراك وأنهم سيلقون باللائمة في جرائم القتل هذه على الأتراك. على الرغم من

مثل هذه الإجراءات من قبل الأرمن ، واصل حزب الاتحاد والترقي مفاوضاته مع الأرمن بأكبر قدر من الصدق.

عقدت الاجتماعات الأولى مع لجنة حزب الطشناق الأرميني. أعد حزب الطشناق برنامجًا يغطي العرض الروسي ، والذي تم شرحه بالتفصيل أعلاه. بعد الموافقة على هذا البرنامج من قبل لجنة الاتحاد والترقي ، أرادوا الدفاع عنه معًا في البرلمان وترتيب مواد في القانون الأساسي تتضمن الحكم الذاتي للأرمن في المنطقة الشرقية من الأناضول وفقًا لذلك لم يجد برنامج حركة تركيا الفتاة لدمج الأرمن في المجتمع العثماني أي دعم من قبل الروس والأوربيون لأن العديد من جوانب هذا البرنامج لا يتماشى مع مبادئهم. كانت هناك مناقشات ومناقشات طويلة. يمكن تلخيص اعتراضات الأتراك على النحو التالي:

السلطنة العثمانية تتضمن شعوب الأتراك والعرب والأكراد والأرمن واليونانيون والبلغار والصرب ، إلخ. إن قبول الاستقلال السياسي وفقًا للبرنامج الأرميني يمنح الجنسيات الأخرى الحق في إنشاء منظمة بنفس الطريقة. هذا فقط كفيل بكسر الوحدة في البلاد؛ وبالإنهاء الوجودي للسلطنة العثمانية.

أخذوا اسم طشناق من معنى (الاشتراكيون) لإحداث تأثير في الغرب ولتحقيق أهدافهم بسهولة أكبر ولإحداث تأثير جيد على الجمهور الأوروبي؛ لدعم الأرمن ضد الأتراك.

إن مطالب حزب الطشناق الأرميني قد تؤدي إلى انهيار الإمبراطورية العثمانية من خلال تدمير الأسس التي بنيت عليها الإمبراطورية لمدة ستمائة عام. ليضمن الأرمن بزوال الدولة العثمانية استقلالهم في شرق الأناضول إلى الأبد. منذ أن أدرجت حركة "تركيا الفتاة" في برنامجها إنشاء إدارة خاصة وتوسيع السلطات وتوزيع الالتزامات ، حاولوا إقناع الأرمن بقبول برنامجهم ، لكنهم لم يوافقوا أبدًا. وأصر حزب الطشناق على أن تحافظ جميع اللجان على تنظيمها الثوري وأن تكون دائمًا على أهبة استعداد مسلح في حالة حدوث أي رد فعل قد يواجهونه. لكن ، بلا شك ، كان السبب الحقيقي وراء اعتقادهم هو الحفاظ علانية على المنظمة الوطنية والثورية وتوسيعها. على الرغم من أن كلا الجانبين يعتقد أن الاتفاق من حيث البرنامج والغرض غير ممكن ، إلا

أنهما يثقان ببعضهما البعض ، وعلى الرغم من اختلاف الآراء ، حافظا على علاقات جيدة مع الأمل في التوصل إلى اتفاق في المستقبل على الرغم من كل شيء. ثم أكمل الأرمن سعيهم لتحقيق أهدافهم ، على الرغم من أنهم اقتربوا من الحزب الحر بسبب خلافات شخصية ، إلا أنهم سرعان ما أدركوا أنه نتيجة لعلاقاتهم الشخصية ، فإن هذا الحزب لا يمكن أن يستمر لفترة طويلة. في هذا الصدد ، ففضلوا إعادة العلاقات الطيبة مع حزب الاتحاد والترقي. لم يحاول الأرمن عمل ثورة عامة وحقيقية حتى اندلعت حرب البلقان. اقتصرت جميع الأنشطة على الانتهاء من تنظيمهم. كانت سياستهم في الحفاظ على العلاقات مع الحكومة والحزب تتمثل في محاولة إعادة الأرمن الذين ذهبوا أو نفوا إلى دول أجنبية في عهد السلطان عبد الحميد الثاني وإعادة عقاراتهم لهم. كما أبدت الحكومة التابعة للاتحاديين وقتئذ حسن النية والتسامح في هذا الشأن وأعدت مقترح قانون لإعادة الممتلكات غير المنقولة التي صودرت في عهد السلطان عبدالحميد الثاني. أثارت مشاكل الأراضي هذه اعتراضات ليس فقط من الأكراد ولكن أيضًا من النواب الأتراك من المنطقة. على الرغم من وجود تحرك قوي ضد حركة تركيا الفتاة بسبب هذه القضية ، قررت الحكومة تطبيق القانون؛ لأن الأكراد والأتراك بهذه القرى كانوا يصرون أن هذه الممتلكات ممتلكاتهم وأنها أغتصبت منهم بسبب الروس والأرمن؛ وبسبب ضعف الحكومة المركزية في اسطنبول؛ وأن حقوقهم هذه أعيدت إليهم في نهاية حكم السلطان عبدالحميد الثاني؛ وأنها حقوق للمواطنين المسلمين وليست حقوق للأرمن. غير أن الأرمن استندوا إلى أن عقود الملكيات وغيرها قد أحرقت أثناء العصيان الأرمني؛ وأن كلا من المسلمين والأرمن ليس معهم ما يثبت ملكية هذه الأرض؛ فعلى الأقل يتم تقسيم هذه الممتلكات بين السكان المسلمين والأرمن. وحقيقة لقد عجزت حينها أن أحدد ما يملكه الأكراد والترك وما يملكه الأرمن كنتيجة لحرق الوثائق؛ ولم أكن لأستطيع أن اثق في الأرمن نظرًا لأن شهيتهم كانت مفتوحة لابتلاع شرق الأناضول؛ وفي سبيل ذلك يستطيعون أن يفعلوا أي شيء.

وبما أن الأرمن اعتبروا القانون غير كافٍ ، فقد استمروا في إطالة أمد المفاوضات والتعديلات حول هذه القضية. كان إطالة أمد قضية الأراضي والاضطرابات المحلية العرضية

بسبب الشكاوى من انعدام الأمن الذي تسبب فيه الأرمن مشكلة تؤرق الحكومة العثمانية؛ كان الأرمن يجذبون انتباه أوروبا باستمرار لصالح قضيتهم؛ وكانت آلاتهم الإعلامية واشتراكهم في العقيدة مع أوروبا وروسيا سببًا في الدعم الروسي والغربي المطلق لهم.

بعد حرب البلقان ، ضعفت تركيا داخليًا وخارجيًا. كان على لجنة الاتحاد والترقي تنظيم برنامج يرضي العرب والأرمن في السياسة الداخلية. قرر أعضاء لجنة الإصلاح التي تأسست في بيروت إرسال لجنة إلى باريس بعد الحرب للمطالبة بتنفيذ اللوائح الجديدة عبر فرنسا. وقال أعضاء هذه اللجنة المسلمون إنهم انضموا إلى هذه الحركة حتى لا تترك محاولات الدفاع عن العرب في أيدي العرب النصارى فقط.

أجريت مقابلات مع العديد من أعضاء اللجنة المسلمين الذين كانوا في اسطنبول في ذلك الوقت ، وشرح لهم أن مثل هذا التعهد يتطلب تدخلاً أجنبياً ؛ تم إعطاء تأكيدات بأن الحكومة نفسها ستوافق على الترتيبات التي يرغبون في اتخاذها. عندئذ جاء جزء من اللجنة إلى اسطنبول وتم التوصل إلى حل وسط. (سأعود إلى هذا الموضوع في فصل خاص.)

عندئذ ، عندما حاولوا التفاوض مع الأرمن من أجل الوصول إلى اتفاق على أرضية أكثر ملاءمة ، حاول الأرمن الاستفادة من ضعف الدولة العثمانية بطريقة مختلفة ، هذه المرة.

منذ أن علم الأرمن أن روسيا قررت إقامة أرمينيا المستقلة داخل حدود الدولة العثمانية؛ حتى ازداد نشاطهم المسلح.

كما ذكرنا أعلاه ، قاموا بحل خلافاتهم في إطار توصيات السفير الروسي بشأن عملهم ودمجوا منظمات هنشاك والطشناق ورامغافار مع منظمات البطريركية. من ناحية أخرى ، برئاسة س. أشمياسين كاتوجوسيس ونوبار باشا ، تم إرسال وفد إلى باريس للمطالبة بالحكم الذاتي الأرمني في المدن الأوروبية وشكلوا مجلس نيابي لهم في باريس لأجل ذلك.

3.5.كيف أصبح الأرمن أدوات لأعدائنا؟

وأضيف هنا بيانًا صادرًا عن لجنة حزب الطشناق ، وهو دليل مهم ، بأن الروس استفزوا الأرمن في أوروبا لأغراض دعائية:

"سري للغاية

مع عودة انفجار حرب البلقان ، غطت السحب السوداء الآفاق السياسية. هناك من يعتبر هذا مناسبًا جدًا للقضية الأرمنية. ولكن هذا ليس صحيحًا. قام العديد من الأفراد والمنظمات المختلفة وخاصة منظمتنا بمحاولات عديدة للوصول بالقضية الأرمنية إلى نتيجة إيجابية. وفي هذا الصدد نكرر أهم النقاط من الرسائل العديدة المرسلة إلينا أدناه:

1. لن تكون القضية الأرمنية موضوع نقاش في مؤتمر السفراء المنعقد في لندن في هذا الوقت.

2. قررت بريطانيا وفرنسا وروسيا تناول قضيتنا بعد أن تحقق السلام بالتأكيد.

3 - أجمعت هذه الدول الثلاث على إنشاء إدارة خاصة في المقاطعات الأرمينية. بمعنى آخر ، يمكن إجراء التصحيحات بهذه الطريقة فقط.

بوانكاريه في باريس ، والسير إدوارد جراي في لندن ، والسيد ساسانوف في سانت بطرسبرغ ، وسفراءهم في اسطنبول يوصون بالصبر ويأملون أن تتحقق الأمنيات.

تعمل اللجنة الأرمينية البريطانية في لندن ، والتي تضم أشهر أعضاء لجنة البلقان ، باستمرار. قدمت هذه اللجنة مذكرة إلى ملوك ووزارات ست دول وإلى رئيس الولايات المتحدة السيد تافت مذكرة بشأن القضية الأرمينية. تلقى سفراء إنجلترا وفرنسا وروسيا تعليمات من حكوماتهم للتعامل مع هذه القضية. كما سيُطلب من الحكومات الأخرى الانضمام أو على الأقل عدم الاعتراض على هذه القضية. يفترض أنه تقرر مناقشة القضية الأرمنية في مؤتمر السفراء في لندن. لكن لا ينبغي أن ينزعج الجمهور. لأن قضية الوجود العثماني في الأناضول هي نفس قضية الوجود عثماني في أوروبا.

والنقطة الأهم في هذا الموضوع أنه لا يوجد خلاف في الرأي بين إنجلترا وروسيا حول هذه المسألة. إن الحكومة والسفارة الفرنسية متورطتان في هذا الأمر من كل روحهم وقلوبهم. تقدم الأرمن بطلب إلى وزير الخارجية في بطرسبورغ. كما وعد الوزير بتكليف سفيره في اسطنبول. وأضاف إلى ذلك بأن الأرمن قاموا بدعاية في لندن وباريس وهي النقطة الأبرز.

كما قلنا من قبل ، قبلت البطريركية بشكل كامل وفوري عرضنا. الآن يتوقعون منا أن نعطي وجهات نظرنا بالتفصيل. نحن نتعامل مع هذا في الوقت الحالي وسوف نحدد برنامجنا قريبًا.

جاء مندوبان أرمنيان من سانت بطرسبرغ وعادا بعد الاتصال بالدوائر الأرمينية والحصول على معلومات مهمة.

وفقًا لما كتبناه ، تتطور منظمتنا الدفاعية في فان. كان لهذه المنظمة تأثير كبير على العقل الكردي. حتى المحافظ نفسه غيّر سلوكه واقترب منا.

بصرف النظر عن الجزء السياسي من القضية ، فإن جزء الدفاع الشخصي مهم أيضًا بالنسبة لنا. أصبح الوضع صعبًا للغاية في بعض الأماكن. من أجل إنقاذ الأرمن من هذا الوضع ، علينا أن نوجه أعيننا إلى تلك الأطراف.

نطلب من فروعنا التالي:

1 - إرسال بدل عن الأعضاء الذين خسرناهم في الثورة لعام 1913 ،

2. توجيه المسارح والمجموعات المسلحة والموسيقية التابعة للجنة حزب الطشناق حول كيفية الانتقال إلى حملة الروح الصليبية ورفعها في وجه الأتراك ، حتى نتمكن من تنفيذ مبادراتنا المتعلقة بمنظمة الدفاع الشخصي بجهد أكبر نحن على ثقة من أن لدينا أفضل الناس وأفضل الأعضاء العاملين على الأرض؛ وكثرت عقد الاجتماعات وتنظيم الاجتماعات للحزب الأحمر الشيوعي.

4. افتتحت جريدة حيرانك Hayrenik في مخيم وبدأت تجمع التبرعات والانضمام إلى المجلس.

5. عمل منظمة الدفاع الشخصي وعمل لجان في الترفيه والاحتفالات الكبرى ، وما إلى ذلك. وجمع أكبر قدر من التبرعات."

في نهاية هذه الوثيقة الهامة ، ورد أيضا أنه إذا تدهور وضع الأرمن ، فإن مستقبل الجندي الروسي لتوفير الأمن من أذربيجان إلى الأناضول؛ متهيأ؛ وأن الأرمن يقبلون بحكم الروس النصارى الأرثوزكس مثلهم ولا يقبلون بحكم العثمانيين المسلمين.

الباب العالي ، الذي كان يعلم جيدًا أن أوروبا أفقدته أراضيه في روميللي بسبب التدخلات التي تمت تحت هذا الاسم ، بدعوة رغبة أوروبا في إجراء إصلاحات في المقاطعات الشرقية ، وهذه المرة تدخل روسيا، التي كانت تلاحق أطماعها في الأناضول. وأولئك الذين قاموا بسياسة عدائية ضد منطقة ترقيا لفترة طويلة ، مدركين أن سياستهم في دعم الأرمن تعتمد على الاستفزاز. وأبلغت وزارة الخارجية الحكومة البريطانية بهذه النية من خلال سفير لندن توفيق باشا وطلبت إرسال عدد كاف من الخبراء الأوروبيون للتحقيق.

كان الباب العالي يعمل بأكبر جدية وصدق ، مع إجراء التصحيحات. وبالتالي ، يتم السعي وراء غرض سياسي من هذا الامتياز الممنوح للبريطانيين ؛ كما أن أحكام اتفاق قبرص مطلوب تعزيزها. كما ذكر أعلاه ، تم رفض هذا العرض ، الذي قبله البريطانيون في البداية ، لاحقًا بسبب إحجام روسيا عن المشاركة في لجان التحقيق وأصرارها على إرسال جيشها إلى شرق الأناضول. لقد خمد هذا التعادل الكثير من الآمال. من الواضح الآن أن الهدف كله ليس "الإصلاح" بل ترك هذه الأماكن للنفوذ الروسي.

في هذه الأثناء ، كانت حكومة محمود شوكت باشا في السلطة. لم أكن في الخزانة. كنت الأمين العام للحزب. بموافقة محمود شوكت باشا ، أردنا تقديم طلب إلى الأرمن مرة أخرى. التقينا ببعض الرؤساء في منزل وزير الأشغال العامة السابق (وزير القوة العاملة) هالسيان أفندي.

شرحت بالتفصيل أن الحكومة قررت إجراء تصحيح من خلال طرح حل لموضوع القضية الأرمينية، وأن التصحيح الذي تم عن طريق التدخل واستفزاز روسيا لن يؤدي إلى أي نتائج ، وأن مكائد سياسية جديدة ستظهر مرة أخرى بين البلدين.

ناشد الاتحاديين مشاعرهم الوطنية وطلبوا منهم التخلي عن هذا التدخل ، لكنهم لم يجدوا من الأرمن آذان صاغية حينذاك. لقد طالبت بإرسال مراقبين أوروبيين للتأكد من سير عملية الاصلاح في المناطق الشرقية من الأناضول.

ففوجئنا بأعلان الرفض من قبل الأرمن وأن الأرمن لا يريدون تصحيحًا ، لكنهم أرادوا ضمان استقلالهم ومن ثم لا يحقق لهم استقلالهم إلا بتدخل روسي. يُفهم من تقارير المؤتمر الأرميني التي قدمناها أدناه أن فكرة استقلال الأرمن قد تقرر الدفاع عنها في كل مكان في مؤتمر لجنة هينشاك ، الذي انعقد في كونستانتنا في سبتمبر 1913.

4.5. محضر مؤتمر لجنة هينشاك المنعقد في كونستانتنا في 17 سبتمبر 1913

"وضع لجنة هينشاك في الدولة العثمانية:

عندما أُعلن النظام الملكي الدستوري في تركيا كنتيجة لثورة عسكرية في 10 يوليو 1908 ، كانت النتيجة الإلزامية لذلك أن العناصر المختلفة التي تعيش في تركيا حافظت على أصولها الوطنية ومن بينها ، التزم الأرمن بمبادئهم الوطنية بعيدًا عن أي شيء. وكونوا نوع من الضغط بالإدارة الوطنية. كانوا قادرين على التطور وفقًا لذلك. كانت الأمة الأرمنية ، التي عاشت الثورة والحرب لمدة 62 عامًا وكان مصيرها الانقراض، بحاجة إلى السلام والراحة من أجل استعادة قوتها والظهور مرة أخرى على الساحة السياسية ، حتى ولو مؤقتًا. وبما أن الوعود التي قدمتها الملكية الدستورية العثمانية بدت محدودة للغاية ، فقد حاولت لجنتنا أن تنضج الآراء التي طرحتها على أمل الاستفادة من الأوضاع القائمة في حدود الإمكانات. لهذا السبب ، لم ترغب لجنة هينشاك ، في الجلسة العامة السادسة لمجلس النواب ، في ترك الحكومة العثمانية الشرعية ، وظهرت بشكل قانوني ضد الحكومة حتى تتمكن من العمل بحرية".

5.5.قررت أن أذهب

في فترة أربع أو خمس سنوات ، لم تفِ الدستورية العثمانية بواحد من وعودها ، وأن أهداف القوانين التي أقرتها الدولة حددتها جميع المنظمات السياسية. وخاصة اضطهاد اليساريين والمتطرفين

في الواقع: 10 يوليو 23/1324 يوليو 1908.

كان من المفهوم أن الترتيب والتنظيم الجديد في الفريق كان يهدف إلى تدمير الجنسيات المختلفة. اتضح أن دولة ذات سيادة لا تملك سلطة تشكيل حكومة. في ذلك الوقت ، كان مسؤولاً عن الحكومة ـ كانت الغوغائية سارية في لجنة الاتحاد والترقي. البرنامج الذي يتبعه هذا الحزب يتمسك بالبيروقراطية التركية ويمنع إقامة حكومة أكثر تقدمًا. على الرغم من أن هدفه الواضح هو توحيد العناصر المختلفة ، فإن سياسته في الواقع هي وضع هذه الدول تحت ضغط مستمر من أجل سحقها عند الضرورة. أما الحكومة فهي تستفز وتتبع بلا رحمة سياسة فرضتها الطبقة الحاكمة (لتدمير الأرمن). يبدو أن الأمة الأرمنية قد وصلت إلى نقطة الانقراض بسبب هذه السياسة وهذه القوى التي طالما استخدمت ضدها. في هذا الصدد ، من الطبيعي أنه في ظل هذه الظروف لم يعد بإمكانهم اتباع مبادئهم الخاصة. إنهم يعتقدون أنه من أجل التخلص من الطبقات الحاكمة وإزالة السيف القاتل المعلق فوق رؤوسهم ، يجب على الأرمن من الآن فصاعدًا اتباع مسار عمل حاسم وشجاع؛ عبر رفع السلاح.

في الجمعية العامة السابعة لمجلس النواب في منظمة فنتشاقيان Finçakyan ، صوتوا بصوت واحد بأنه لا ينبغي استخدام الأدوات القانونية لتحقيق حقوق الإنسان والحقوق الوطنية ، فمن الضروري اللجوء إلى الطرق غير القانونية في المستقبل وإلى الكفاح من أجل لتنظيم أكثر فعالية حتى تتحقق الظروف السياسية والاقتصادية الجديدة ، وتقرر إعطاء سرعة كبيرة.

6.5.قرارات خارجة عن القانون

قبل انعقاد الجمعية العامة لمجلس النواب ، تقرر إعادة تنظيم ومركزة جميع الفروع في تركيا وخارج تركيا بشكل قانوني. في مواجهة الوضع الحالي ، تمت مناقشة القضايا التالية في مجلس النواب السابع لمنظمة هنتشاك:

تقرر:

1 - تعيين مجلس إدارة جديد بدلاً من حل اللجنة التركية التي فشلت في تلبية الاحتياجات الحالية للمنظمة ، حيث لم تنل ثقة الفروع الأخرى في الدولة العثمانية ،

و

2 - إعطاء اسم "المجلس التنفيذي التركي" إلى "مجلس المقر" ، وهو أكبر مركز سلطة تنفيذية للفروع في تركيا ،

3 - بما أن أعضاء مجلس الإدارة في تركيا تم انتخابهم من قبل فروع اللجنة في الدولة العثمانية ، فإن درجة من السلطة تُمنح لمجلس إدارة المقر ، لكن القرارات تخضع لموافقة مجلس الإدارة المركزية الأرميني.

4 - على الرغم من أن الفروع والمنظمات الأخرى الموجودة اليوم تحافظ على ما يبدو على وضعها ، وفقًا للتعليمات التي تصدرها إدارة المقر والإخطار الذي يجب إرساله إلى مجلس إدارة تركيا ، فإن الأعضاء النشطين والمندوبين في لجنتنا سراً انخرط سرا وتدريجيا في أنشطة غير مشروعة وآخرها محاولة فتح فروع سرية مرة أخرى من قبل اللجنة المركزية للاتحاديين وفقا للقرارات ،

5. تعديل اللوائح الداخلية القديمة بما يتناسب مع الوضع الراهن. تم إلغاء المبادئ الاقتصادية السياسية التي كانت مطبقة حتى الآن. سيتم استبدالهم بتلك التي قبلتها اللجنة مؤخرًا ، وسيظهر أيضًا الأعضاء النشطين الذين سيقومون بتنفيذها.

7.5.تغييرات عامة ومحددة

على الرغم من أن لجنة أرمينيا - هينشاك المستقلة تعارض التدخل والإصلاح في قضية التصحيح العامة والخاصة التي تريد الإمبراطورية العثمانية تنفيذها في مناطق الأرمن، فمن المؤكد أن شعب أرمينيا لن يكون قادرًا على العيش بأمان لأن الأمة لن تكون قادرة على حماية وجودها ضد الهجمات الداخلية والخارجية دون إقامة دولة أرمينيا المستقلة. لذلك ، تود اللجنة الأريمنية الدفاع عن هذا الرأي.

ليس للأرمن حق تاريخي في تبرير هذه المطالب. لم يأخذ العثمانيون المقاطعات الشرقية من الأرمن. من ناحية أخرى ، لم يبذل الأرمن أي جهد لتأمين حدودهم واستقلالهم منذ قيام الدولة العثمانية. هؤلاء الأشخاص، الذين لجأوا إلى العثمانيين ، تم استقبالهم بشكل جيد وعاملوا دائمًا كمواطنين. استقر الأرمن في جميع أنحاء البلاد. باستثناء المناطق التي هم فيها جيران للأكراد والعرب ، فقد عوملوا معاملة حسنة من جميع الأطراف. وبما أن الحكومة لم تستطع الحفاظ على النظام في هذه المناطق ، فإن الوضع في القرى التركية والكردية والعربية لا يختلف عن وضع الأرمن. بالمقارنة مع الجنسيات الأخرى ، عاش الأرمن دائمًا حياة سعيدة وسعيدة جدًا في الأناضول وفي مختلف المحافظات وفي اسطنبول. هذا الشعب يتقاسم كل نفع الوطن ، ولم يشاركه أحزانه وأعبائه. من سعادة البلد كما استفادوا من معاناتهم. لم يشاركوا في أي حرب من أجل الوطن ولم يسفكوا قطرة دم من أجل هذه القضية. على العكس من ذلك ، في أوقات الحرب واصلوا تجارتهم وانخرطوا في أعمال المقاولات ، وكسبوا الكثير والكثير من المال وعاشوا في سلام وطمأنينة في الأوقات الجيدة أو السيئة. وكشكر لهم على هذه الامتيازات ، يريدون الآن قطع قطعة من الوطن العثماني من أجل طرد غالبية السكان وتحقيق استقلالهم.

لم يكتب التاريخ تطابقًا لهذا النوع من الجحود. عندما اندلعت الحرب الروسية الألمانية ، كانت هذه وجهة نظر الأرمن عن الدولة العثمانية وشعبها. أخرت الحرب العالمية الأولى منح الحكم الذاتي للأرمن ، الذي يؤمنون به الآن بشكل كامل. لقد علقوا كل آمالهم على هذه الحرب ،

وفي هذا الصدد ، قرروا استخدام كل قوتهم لمساعدة روسيا على الخروج منتصرة من الحرب. الوثائق التالية هي دليل واضح على هذه القرارات.

رسالة أعدت بواسطة لجنة المفاوضات.

"اسطنبول ، ... 1914

"أعلنت الحكومة العثمانية التعبئة في 21 سبتمبر 1914. وفي نفس اليوم ، كان المقر الرئيسي لحزب الطشناق في اسطنبول.

كان هناك أيضا نشاط غير عادي. اتحد الرؤساء وأعطوا تعليمات لفروعهم بكلمة مرور. وشوهد نفس النشاط في لجان هينشاق ورامغافار وفيراناسنيال. كل هذه اللجان والأحزاب الأرمينية، التي اتحدت أساسًا بسبب موضوع التصحيح ، كانت تحاول الآن أن تتحد بشكل كامل وترسيخ الوحدة.

عندما يعبر الروس الحدود وتبدأ الجيوش العثمانية في الانسحاب ، يجب أن تبدأ انتفاضة عامة من جميع الجهات، باستخدام الوسائل المتاحة لطرد السكان الأكراد والأتراك والعرب. وهكذا ، سيتم وضع الجيش العثماني بين فكي الرحى عصيان داخلي وغزو خارجي. سيتم نسف جميع المباني الرسمية ، وسيتم احتلال الحكومة من الداخل ، وسيتم مهاجمة وسائل النقل الألمانية. إذا تقدم الجيش العثماني ، سيترك الجنود الأرمن مراكز تمركز قواتهم وسيأخذون أسلحتهم وسيشكلون عصابة ويتحدون مع الروس ضد العثمانيين".

8.5.مقال مثير للاهتمام

تضمنت صحيفة أريف ، التي صدرت في باكو بأذربيجان قبل الحرب ، المقال التالي في عددها بتاريخ 11 سبتمبر 1914:

"دقائق مهمة مقبلة

إن الأحداث التي تجري على حدودنا اليوم ، وما يدور حولنا ، تستحق اهتمامنا. هذه اللحظات مهمة ليس فقط لتاريخ الروس ، ولكن أيضًا بالنسبة لنا نحن الأرمن. إن الأمة التي تعيش تحت قيود الأسر منذ مئات السنين والتي يُحاولون تدمير أعلى مستوى لوجودها ، تقف أمامنا اليوم وتريد حل القضية الأرمنية. لهذا الغرض ، عمل الأرمن المعجزات وقاموا بتربية الأبطال والحراس الشخصيين الذين حاربوا أعداءهم دائمًا بشجاعة وتحمل ، خاصة في الربع الأخير من هذا القرن.

لوضع حد لقضية الأرمن العثمانيين ، لقرون شهد لشعبنا الأتراك بالصدق والاخلاص والاجتهاد والفخر

من الضروري معرفة الكارثة التي مررت بنا منذ ذلك الحين.

منذ مؤتمر برلين ، لم تفعل القوى الأوروبية العظمى شيئًا من أجلنا. في أوقات السلم ، لجأنا إلى سياسة ضعيفة وغير فعالة ضد الرعية العثمانية. اليوم الإعصار يجعل العالم كله على المحك وكل أمة تحاول تأمين وجودها والحصول على مكان تحت الشمس. يتم إحياء قضية الجنسية اليوم بطريقة مختلفة تمامًا وبعنف لا مثيل له. هل ستبقى نائماً في وقت يكون فيه مستقبل الدول الكبرى والصغيرة على المحك؟ ينظر الأرمن إلى ماضي لهم يعود لعدة قرون. لكنهم لم يشهدوا مثل هذه اللحظة التاريخية المهمة في مثل هذا اليوم. لقد نجحنا في إنقاذ واحياء ألف عام من تاريخ أجدادنا من الانقراض والحفاظ عليها حتى يومنا هذا. دافع العثمانيون عن فضائل الأرمن ضد العواصف والهجمات الآتية من آسيا ، وبفضل هذا الوضع اليوم ،

بالرغم من ضعف وصغر السن ، إلا أننا نعتبر إحدى الدول القائمة التي دافعت عنها هي نفسها من سلختنا عن هويتنا وثقافتنا حتى صرنا نعرف بالأرمن العثمانيين. هل نترك الساحة الآن وننسحب ، أم نعمل على منح أنفسنا مستقبل مناسب؟ هذا هو السؤال المطروح على جيلنا في هذه اللحظة الحاسمة.

فالأزمان تدور ، والحدود تتحرك ، والجميع يريد أن يرسم خطته. يجب أن يعتقد الشباب الأرمني والشعب الأرمني عامة أننا نتوقع إرث الأجيال الماضية والمستقبل في هذه الأيام الصعبة. أرمن القرن التاسع عشر ، من فان إلى اسطنبول ، ومن زيتون إلى سامسون ، ومن يريفان إلى شيراز ، ومن لور وقره باخ.

لقد حاولوا إيجاد أرمينيا جديدة من خلال التغلب على الصعوبات التي تراكمت لدينا. هذا هو التكوين الجديد الذي هو في نغم مثل هذه الأحداث الهامة اليوم. في يوم من الأيام ، قد تحدث الأحداث التاريخية على الجدران وقد تخلق صور الحرب العالمية صدى في أفق أرمينيا. يجب أن يكون الشعب الأرميني جاهزًا لهذا اليوم الذي سيأتي ويلتقي به ليس فقط بكلماته ولكن أيضًا بأفعاله وسلوكياته. لم يكن سوى جزء صغير من الشعب الأرمني قد نشأ حتى يومنا هذا وتحمل مخاطر كبيرة. ألم يمض وقت طويل على أن يخرج منتقدو اللجان من جميع الأطراف أخيراً ويقومون بواجباتهم الوطنية؟ علينا أن نتخلص من العقليات الأرمينية التي تعارض مشروع التحرر الأرميني. في المستقبل ، في وقت أكثر خطورة وتحت ظروف أسوأ ، هل سنتمكن من إدراك الحياة الجديدة التي بدأنا نكافح من من أجلها؟

9.5.من اغتال أعضاء لجنة هينشاك في سرايبفو

بيان نشر في نفس الجريدة

"لجنة هينشاكيان الاشتراكية الديموقراطية ، التي ما فتئت تسير في دروب دموية منذ أكثر من ربع قرن من أجل إنقاذ العنصر الأرمني الذي يواجه الاضطهاد والعداء والمحروم من جميع أنواع الحقوق ، قد توصل إلى تفاهمات. مع الوضع السياسي الراهن من أجل قرع أجراس الانتفاضة والنضال ، يستغل القمع وسيخرج من قمة جبال طوروس وأبعد حدود لأرمينيا لإغراق نظام القمع العثماني بالدماء. ستجمع لجنة هينشاكيان بكل قوتها المادية والمعنوية ، وستشارك في هذا النضال العظيم من أجل وجود الأمم ، بسيف الثورة ، وكحليف للتحالف الثلاثي وخاصة الجيوش الروسية ، مع كل الثوار. والوسائل السياسية الموجودة تحت تصرفها ، في أرمينيا وكيليكيا. ستساعد دول الحلفاء على ضمان النصر في القوقاز وأذربيجان. سوف يفرض حتميات

وطنية. وسيؤدي واجبه تجاه نفسه وتجاه الحضارة. يجب على الأبطال المستعدين للتضحية بأرواحهم من أجل تحرير أرمينيا أن يتقدموا بكل قوتهم المادية والروحية. أن يشارك الأرمن أيضًا في مؤتمر الغد ، فخورًا بالدماء التي أراقوها من أجل مآربهم الخاصة ومن أجل الثورة ؛ وتأكيداً على حقهم في الحياة والحرية السياسية ، قد ينجحون في نيل استقلالهم في ظل حماية وطنهم والوفاق الثلاثي. ليطلع فجر الحرب وبنوره وحقه وعدله وحريته وإلقاء الضوء على المساواة العادلة.

لذا يا رفاق ، إلى الأمام والعمل! دعونا نخنق الموت الذي يهدد أرمينيا بموتنا إلى الأبد

الحياة المديدة لأرمينيا والموت لأعدائها!

باريس **1914م**

مقر لجنة هينشاكيان الاجتماعية الديمقراطية

كانت هذه الوثائق في أيدي الحكومة العثمانية من الاتحاديين عندما تم الإعلان عن التعبئة. قررت الحكومة انتظار تطور الأحداث ، وليس اتخاذ أي إجراء ضد الأهداف الثورية ، ولكن فقط لاتخاذ إجراءات مضادة. أبلغت الأعضاء المعروفين في لجنة طشناق، وبخاصة صديقي فارتكس أفندي ، نائب أرضروم ، بأنهم سيواجهون إجراءات صارمة إذا شاركوا في مثل هذه الأعمال. بهذا كنت أرغب في إعلام الحكومة بكل شيء وبالتالي منع حدوث هذه النوايا.

وفر بعض الأرمن الذين تم استدعاؤهم للجيش عند التعبئة خارج الحدود فيما فر آخرون إلى داخل البلاد مع أسلحتهم. وشاركوا في مناوشات متفرقة هناك.

دعا القائد العام أنور باشا البطريرك الأرمني وأبلغ البطريرك أنه كان واضحًا من التقارير الرسمية أن الأرمن الذين فروا إلى الريف بأسلحتهم هاجموا القرى وقتلوا المسؤولين ، بينما كانت تنتظر منهم الدولة العثمانية الوفاء. كنا ننتظر ولاء المواطنين الأرمن في هذه الحرب ، وعليك أن يعطي نصائح جيدة من الآن فصاعدا. لقد فعل. علاوة على ذلك ، أخبر أنور باشا البطريرك بصراحة أنه إذا أصبحت هذه الحركة عامة ، فسيتعين على الحكومة العسكرية اتخاذ الإجراءات

الأكثر صرامة. وقال البطريرك إن من يحاول ارتكاب مثل هذا العار هم أعضاء في حزب الطشناق. سينصح الشعب الأرمني بالبقاء مخلصًا من الآن فصاعدًا ، متجاهلًا تصرفات الطشناقيين وأمثالهم.

10.5. وصلت الرسالة

بما أن اللجان الأرمينية قد أبلغت البطريركية بالفعل بكيفية التصرف إذا أعلنت الدولة العثمانية الحرب على روسيا ، فإن هذه التوصيات لم تسفر عن أي نتائج. مباشرة بعد بدء الحرب ، بدأت الانتفاضات التي أثارها الأرمن في مقاطعات موش وبطلس وفان.

11.5. هجرة الأرمن

وبناءً على ذلك ، تم إعداد قانون بشأن "نقل (تهجير) الأرمن" في المناطق الشرقية ، وتم تشكيل وزراء لمتابعة هذا الأمر. لقد كنت ضد التطبيق الكامل لهذا القانون. تم وضع الدرك بشكل كامل في الخدمة والشرطة جزئيًا من قبل الجيش وحل محلهما المليشيات. كنت أعلم أنه إذا تم الترحيل بهذه الطرق ، فستكون النتائج قبيحة للغاية. لذلك عند التفكير في المستقبل أصررت على عدم تطبيق هذا القانون ونجحت في تأخير صدوره.

بعد فترة ، احتل الروس فان - وبصورة أدق ، عصابات المتطوعين الأرمن. وعلم فيما بعد أن هذه العصابات كانت تحت قيادة رئيسي لجنة الطشناق ، اللذين كانا أيضًا عضوين في البرلمان العثماني ، Pastirmaciyan وبسترماجيان و Papazyanبابازيان. ومن إفادات بعض الأشخاص الذين تمكنوا من إنقاذ حياتهم ، يُفهم أن المسلمين الذين لم يتمكنوا من الفرار أثناء الاحتلال الأرميني لفان قد قُتلوا ، وأنهم اغتصبوا كل نساء فان الأسيرات لديهم ، وتمت مصادرة العديد من النساء والفتيات المتزوجات. وكانت هذه البيوت تعتبر بيوت دعارة للأرمن. أطلق الأرمن نيران المدافع الرشاشة على الشعب الأعزل المكون من آلاف النساء والرجال والأطفال الذين فروا من وان.

أعقب هذه الأحداث في فان أحداث تمرد داخلي أخرى. ومن المعلوم أن بعض الوحدات العسكرية الفردية التي تم إرسالها للانضمام إلى قاراتها قتلت على يد هذه العصابات. وكما يُفهم

من التقرير الذي أرسله القادة إلى القيادة العامة ، فإن المجازر والاعتداءات على المسلمين في المدن والقرى والطرق تركتهم على الجبهة الروسية كالقطيع على مائدة اللئام. وترك هذا الأمر آثار سيئة للغاية على الجنود المكونين من هذه المقطعات من الأكراد والعرب. أصر الجيش مرة أخرى على تطبيق قانون الهجرة. مرة أخرى ، واعترضت على تهجير الشعب الأرميني بكل قوة. أظهرت العديد من المواقف المؤلمة أنه على الرغم من أن تصرفات النصارى تجاه المسلمين قوبلت بتسامح وصمت كبيرين في أوروبا ، إلا أن أدنى حركة للمسلمين كانت تقوم عليها أوروبا ولا تقعد ولو وقع خطا بسيط يقومون بتفخيم الخبر كأنه حدث كبير. في هذا الصدد ، نتوقع أن الفوضى التي ستنشأ بسبب وجود الروس إلى جانب الأرمن في هذه الحرب سوف يتم إساءة استخدامها ضدنا.

كنت أعلم؛ أن صوتي لن يلقى قبول لدى قادة الجيش وبخاصة أنور باشا الذي كان يصر على أن العين بالعين.

خلال هذه المقابلات ، وصل المنع من زملائي إلى حد اتهامي بالقسوة وانعدام الروح الوطنية. لكن الجيش كان في وضع خطير للغاية. لدى الجيش فرصة اتخاذ الإجراءات اللازمة قبل سن قانون في هذا الصدد أعطى هذا القانون لقادة الجيش والفيلق سلطة إرسال المتمردين بشكل فردي أو جماعي إلى مناطق أخرى. منذ إعلان الأحكام العرفية في جميع أنحاء البلاد بسبب الحرب ، كانت الإدارة المدنية أيضًا في أيدي أركان الجيش. بدأت ممارسة الهجرة لأول مرة في أرضروم. أفاد محافظ أرضروم ، تحسين بك ، أن الأكراد تعرضوا للهجوم أثناء إرسال عائلة إميني إلى وزارة الداخلية. اتصلت بالمحافظ على رأس البرقية وأمرته بالاستعانة بطلاب الجامعة والمدارس للمساعدة غير أن الجيش العثماني عاقب المهاجمين الأرمن بشدة. في واقع الأمر ، أرسل قائد الجيش أنور باشا كتيبة من الجنود ، وعوقب من أسرهم بإطلاق النار.

اندلعت الثورات في قره هيسار وأورتا أثناء النزوح ، وسيتم تقديم معلومات معكوسة أدناه حول هذه الأحداث.

بدأت حركات الثورة لأول مرة في الزيتون. بعد إعلان التعبئة ، بدأ الأرمن الثورة علانية ، وتجنبوا دفع ضرائبهم وعارضوا الأوامر الصادرة بتجنيد الأرمن في الخدمة العسكرية. وكانوا يقولون لنا:" **أنتم مسلمون يمكنكم أن تحاربوا أوروبا أما فنحن نصارى لا يمكنا حرب اخواننا لأجلكم"** ، لقد صدمت من إجابتهم وأنهم لا يهتمون بمفاهيم الاعتبارات الوطنية. إلا أن الأرمن الذين ذهبوا إلى الفروع العسكرية لأداء الخدمة العسكرية ، تعرضوا للهجوم ، وتعرضوا للسرقة والقتل في الطريق من قبل عصابات الطشناق. شكّل أهالي الزيتون ميليشيا تحت إمرة الضباط والقادة ، لذا أرادوا الدفاع عن أنفسهم ". بالطبع ، بما أنني لم أجد هذه الفرصة سانحة لنشر أفكاري الوطنية صمت، وعلى الجانب الآخر صعد المسلحين الأرمن إلى الجبل مع ماوزر ووبدأ مارتن البنادق بمهاجمة قرى المسلمين وعرقلة نقل الجنود.

12.5.أحداث موثقة

17 أغسطس 1904 قتل الكثير من المسلمين وفي اليوم نفسه ، تم إطلاق النار على بعض ضباط الدرك المسؤولين عن مراقبة العصابة وقتل العديد من المسلمين من قرية بشانلي على طريق مرعش. بعد أيام من المراقبة ، تم أسر 65 من هؤلاء اللصوص الأرمن ومعهم العديد من القنابل والديناميت وبنادق مارتن وجرا. بعد فترة من الهدوء ، تم إحياء التمرد في يناير من العام التالي. هذه المرة كانت الهجمات مباشرة ضد مساكن المسؤولين العثمانيين ووحدات الدرك. في الاجتماع الذي عقد في زيتون برئاسة تشاكيروغلو باتوس ، رئيس حزب هينشاك ، تقرر مهاجمة المكتب الحكومي والاستيلاء على الذخيرة ، وقتل جميع موظفي الخدمة المدنية مع أفراد عائلاتهم ، وتعطيل خطوط التلغراف. نظرًا لأن المحرضين كانوا يعيشون في منازل أخرى ولا يمكن إعطاء الإشارة في الوقت المناسب ، فقد تم اكتشاف هذه المؤامرة الرهيبة قبل حدوثها.

في عام 1915 ، تلقى أرمن الزيتون أخبارًا عن إرسال ذخيرة من مرعش إلى الدرك في الزيتون ؛ تم إخفاؤهم في الطرق لسرقة الذخيرة أثناء النقل ؛ لكن بما أن النقل تم بطريقة أخرى ، لم يتمكنوا من تنفيذ نواياهم. عندئذ هاجموا فرعًا من الدرك مكون من سبعة عشر شخصًا ، وقتلوا ستة منهم وجرحوا اثنين منهم. علاوة على ذلك ، هناك برقيات بين زيتون ومرعش تم

رصدها بين العصابات الأرمينية والروس. وتقضي هذه المرسلات بضرورة تدمير خطوط الامداد والسيطرة على الطرق.

في 27 فبراير 1915 ، جاء نائب محافظ مرعش إلى منطقة زيتون لتهدئة الوضع. وقتله المتمردون أثناء تجواله بالمدينة مع الدورية الليلية. وفي اليوم التالي قُتل أيضًا مسلم كان ذاهبًا إلى فرع الخدمة العسكرية.

بناء على أوامر اللجنة ، انضم العديد من الأرمن الذين فروا إلى المتمردين. أرادوا الاستيلاء على ترسانة الدرك مرة أخرى وقرروا مهاجمة الثكنات. أولاً ، ذهب جندي ودركي أرميني إلى مكتب الحكومة. قتلوا ، وهددوا المسؤولين وعائلاتهم ، وأطلقوا سراح جميع المجرمين الأرمن ، العاديين والمتوحشين من السجن.

استقر ألف وسبعمائة منهم في ثكنة منصور على أعلى نقطة في زيتون وحصنوا هذا المكان. خلال المطاردة ، قُتل الرائد الدرك سليمان أفندي وعشرون جنديًا عثمانيًا. على الرغم من القبض على بعض المتمردين ، إلا أن الآخرين هربوا مستغلين الظلام. وهاجم الهاربون الجنود والضباط والدرك وخاصة السكان المسلمين العزل، وشكلوا العصابات التي ارتكبت جرائم قتل. قتلت إحدى هذه العصابات خمسة مسلمين ، ولجأ أخرون إلى قرية أوديجاك الأرمنية والتي قتل فيها أحد رجال الدرك وأربعة عشر مسلما.

أفاد أرميني يدعى ملكون ، كان زعيم عصابة ثورة الزيتون ، أنه عندما تم القبض عليه ، نشرت اللجنة خبر وصول البريطانيين في الإسكندرية وأمرت الحكومة العثمانية بالتسبب بأكبر قدر ممكن من العقوبات لهم. وفقًا لتصريحات ملكون ، كان العديد من المحرضين على التمرد أشخاصًا حصلوا على دعم من الحكومة العثمانية سابقًا. وصادرت الحكومة عددًا كبيرًا من الأسلحة العائدة لهم وختمت لجنة التحقيق الكثير من الوثائق التي كانت أدلة ضدهم.

كما أنشأت اللجنة مراكز في مقاطعات بدليس وأرضروم ومامريت العزيز وديار بكر وسيواس وطرابزون وأنقرة ووان. لقد شكلوا ومنظماتهم الأرمينية حتى قبل بدء الحرب العامة أرهاب واضطراب كبير للسكان المحليين بشرق الأناضول.

بعد إعلان الحرب ، تغير وضع الشعب الأرمني في وان عندما هاجمت الجيوش الروسية شرق الأناضول بمتطوعين أرمن وبعد مجازرهم في المسلمين أنتهت الثقة بين العثمانية والأرمن للأبد. وبخاصة أنهم قد اتحدوا لمهاجمة الضباط والجنود العثمانيين من الخلف أثناء التوجه لحرب الروس في شرق الأناضول إلا أن الوقت كان مطلوبًا قبل التمكن من اتخاذ إجراء فعال. لقد كان الأرمن عيون أيدي الروس في احتلال شرق الأناضول.

كنت ارى أنه من الضروري الانتظار حتى وصول الجيش الروسي وعقاب الأرمن العاصين مع الروس؛ أفضل من معاقبتهم الأن فيظهرون أنفسهم أنهم شعب مضطهد وستؤدي الإجراءات الفورية إلى إراقة الكثير من الدماء ، وستسمح الطرق المغطاة بالثلوج للروس بالتقدم بسرعة؛ بدعوة انقاذ النصارى الأرمن من الاضطهاد.

وفقًا للاتفاقيات المبرمة مع الضباط الروس ، تم الاعتراف صراحةً أنه بمجرد أن يهاجم الروس الحدود ، فإن الأرمن سوف يلجأون إلى الروس. بعض القرويين الأرمن ، غير مدركين لهذه الاتفاقيات الجديدة ، قاموا بقتل قاديل معلي أفندي Kadil mail Efendi والعديد من رجال الدرك وقطعوا خطوط التلغراف.

في عام 1915 ، بدأ تمرد في قرية كيمار ، بينما كان يتم عد الأغنام. خرج حوالي ألف أرمني وهاجموا المسلمين وقتلوا الدرك وقائدهم سليمان أفندي.

وبحجة الدفاع عن أنفسهم ، انتقل الأرمن في القرى الواقعة بين القريتين المسلمتين إلى الأماكن التي استقر فيها الأرمن وبدأوا في الاستعداد للثورة. بينما شغل الأرمن الشباب نقاطًا رئيسية لقطع الطرق، تم استدعاء أعضاء آخرين من الأحزاب المسلحة لحمل السلاح. تم تدمير

خطوط التلغراف بين بطليس ووان وتشاطق Bitlis-Van-Çatak ، وتم مهاجمة المراكز الحكومية وقتل شخصان. جرت محاولات لقتل السكان المسلمين في القرى.

فر الأرمن من وان بعد أن علموا أن القوات العثمانية قد أرسلت من وسط المدينة لقمع حركات التمرد في تشاتاك وهافاسور وتيمور وقادش فأضرموا النار في ثكنة حميت آغا ومباني الدرك والشرطة ، وارتكبوا مجزرة وحشية في المدينة.

كان عدد الأرمن الذين تمردوا في وان وحدها أكثر من خمسة آلاف ، وكانوا جميعًا مجهزين بأحدث الأسلحة. دافعوا عن مواقعهم حتى النهاية. لقد دمروا المكتب الحكومي والمؤسسات العسكرية و الديوان العمومي للمدينة وفرع البنك العثماني ومباني أخرى في المدينة ، وأشعلوا النار في أحياء المسلمين. فجّر سبعمائة متمرد ثلجي منطقة وان المحصنة بالقنابل اليدوية. استمرت هذه الانتفاضات حتى أبريل. في منتصف أبريل ، بدأت عصابات أرمينية قوامها أربعمائة شخص على الأقل بعبور الحدود تحت قيادة الضباط الروس. ونتيجة للمعارك، وُضعت أعلام تحمل عبارة "أرمينيا المستقلة" ولوحات عليها كلمات مثل "الانتقام من المسلمين".

تم الاستيلاء على كل ذلك من قبل الجيش العثماني.

12.5.ازميت وادابازاري

بمجرد أن قصف الروس مدينة هيراكليا ، غير الأرمن سلوكهم فجأة وبدأوا في التجسس لصالح العدو والاستفزاز في البلاد. كان على الحكومة ، التي لم تتوقع أن يشارك الأرمن في مثل هذه الأعمال حول مقر الحكومة ، إجراء تحقيق. وفي الوقت نفسه ، تم العثور على آلاف القنابل وبنادق ماوزر وغرا والزي العسكري والآلات والمركبات لصنع القنابل في أدابازاري. امتدت الأحداث الدامية حتى إزميت ، وتم العثور على مئات الأسلحة هنا أيضًا. وقال قادة حزب الطشناق الموقوفون إنه تم جمع هذه الأسلحة فور وصول الجنود الروس إلى منطقة صقاريا لإحداث اضطرابات في تركيا وكسر مقاومة الجيش العثماني. تم رسم هذه الخطة بعد إعلان الملكية الدستورية. بسبب إزميت وخاصة بهجيجيك ، وعندما علم زعماء الثوار باكتشاف مخططاتهم ،

تشكلت العصابات وأرسلتهم نحو يلوا. لاحقًا ، اتحدت المجموعات العمالية في إزميت مع هذه العصابات وقتلوا العديد من السكان المدنيين المسلمين.

13.5.محافظة بورصة

بعد حركات ازميت ، اندلعت ثورة بورصة وتعرض المسلمون للهجوم. لذلك ، كان على إدارة الجيش العثماني الاحتفاظ بجزء كبير من قواته ثابتة هنا. ونتيجة لهذه الأحداث ، تم العثور على مئات الأسلحة وآلاف المسدسات والقنابل وغيرها من الأسلحة. بصرف النظر عن ذلك ، تم الحصول على الوثائق المتعلقة بتنظيم الطشناق. في غضون ذلك تم القبض على كثير من المعلمون ورجال الدين النصارى الذين شاركوا في حركات التمرد أيضًا.

14.5.مقاطعة أضنة

وبدأت حركات الأرمن تشتد وبخاصة مع التنظيمات السرية المتعددة لهم التي كانت تقوم باغتيال رؤوس الدولة وعقولها اثناء الحرب وبخاصة في بعض محافظات العراق الشمالية وامتدادًا مع خطوط قرى الأرمن على الحدود السورية. فقد لعب الأرمن دورًا مهمًا كجواسيس لصالح دول الوفاق. لقد تجسسوا لصالح أسطول الوفاق ، وعند الضرورة ، اتحدوا مع الأعداء. تم القبض على العديد منهم وتم تسليمهم إلى مجالس الحرب. ونتيجة لهذه الأحداث ، تم الحصول على مئات الأسلحة والذخائر والأعلام وغيرها من الأرمن.

15.5.محافظتا سامسون وإزمير

تم العثور على العديد من الديناميت في إزمير. قاد حركة التمرد في سامسون مباشرة ممثل إزمير. تم العثور على العديد من الأسلحة والذخيرة وبراميل الديناميت في كنيسة أرمينية.

16.5.حركة أورفة

كما في المناطق الأخرى ، بدأت حركة التمرد بدخولنا الحرب. هنا ، كما في أي مكان آخر ، كانت الخطة تهدف إلى منع تراجع الجيش التركي في حالة وقوع هجوم روسي وقيام أعمال شغب في البلاد إذا تقدمت القوات العثمانية. وصل أعضاء اللجنة إلى هذا الحد وأثاروا ثورة أرمن آخرين. لقد نشروا الشائعات بأن الأرمن احتلوا وان وأن الروس سيأتون قريبًا لمساعدتهم. بعد ذلك ، قاموا باختلاق أخبار التلغراف ونشرها. يتكون الحي الأرمني في أورفة من خمسمائة منزل.

كل هذه البيوت مبنية من الحجر ولها آبار وأقبية. قبل الثورة ، كانت اللجنة قد حددت واجبات الجميع وأخطرتهم. حتى أن الثوار اتخذوا الإجراءات اللازمة لتوفير الطعام.

وحفروا خنادق وممرات للهروب والاختباء تحت الأرض. عندما بدأ التمرد في كيرموش ، حيث توجد كنيسة أرمنية ، أرسلت الحكومة على الفور جنودًا ورجال درك ، قُتل معظمهم. نظرًا لعدم وجود قوات كافية في أورفة أرسلت الحكومة تعزيزات كبيرة لأورفة.

واصل الأرمن الهجوم على السكان المسلمين وقتلوا الكثير منهم. نصبت المتاريس في الشوارع. على الرغم من أن قائد القوات القادمة دعا الأرمن الذين ظلوا موالين للحكومة إلى مغادرة المدينة ، حيث لم يغادر المدينة أي أرمني واحد ، تم إطلاق النار على المتاريس ودمرت جميعًا.

إذا تم فحص تمرد أورفة بعناية ، يتبين أن هذه المقاطعة قد تم اختيارها كأهم مركز من قبل الأرمن. ومع ذلك ، قدم البريطانيون والفرنسيون والروس أيضًا مساعدة كبيرة في هذا العمل. تم تكديس الأسلحة بالأقبية وبالأماكن الأخرى بالذخيرة والأسلحة ، وتم تخزين ما يكفي من الطعام لمدة تسعة أو عشرة أسابيع. تلقى الأرمن مساعدة كبيرة من قناصل دول الحلفاء.

ساعد المنصرون الأمريكيون ، مثل الإرسالية ليزلي ، من خلال تقديم الأعلام والملابس. دعمًا معنويًا للأرمن من أجل نجاحهم ، لم يتردد الأرمن في اتخاذ إجراءات ضد القوات العثمانية. وقد انتحر المنصر المذكور فيما بعد بشرب السم. في المقال الذي تركه ، كتب أنه المسؤول الوحيد عن أفعاله وأنه لم يشارك في التمرد الأرمني وتم جره إلى هذا الأمر دون أرادته.

17.5.حركة قره هيسار "قره حصار" الشرقية

لعبت مقاطعة قره حصار ، المتاخمة لمحافظتي طرابزون وأرضروم ، دورًا مهمًا كقاعدة للحركات الأرمنية في مقاطعة سيواس. أرسلت الأحزاب الأرمينية المسلحة العديد من أعضائها كرجال دين ومعلمين ونشرت أفكار التمرد. بعد التعبئة ، ازدادت هذه الدعاية. كان شخص ما يُدعى سربونيل يثير انتفاضة مسلحة بالالتفاف حول المقاطعة بأكملها تحت ستار رجل دين. في 2-15 يونيو 1915 ، قُتل رجال الشرطة الذين كانوا يقومون بأبحاث الأسلحة في الحي

الأرمني. في الوقت نفسه ، قطعت أسلاك التلغراف ، مما منع قره حصار من التواصل مع أماكن أخرى. بعد أن تعرض المسلمون لهجوم بالرصاص والقنابل لمدة يوم وليلة ، انسحب الأرمن مع رؤسائهم إلى قلعة قره حصار ، حيث تمت الاستعدادات الدفاعية على نطاق واسع هناك.

تم تخزين الذخيرة والمواد الغذائية. من هنا أضرمت النيران في المنازل بأكملها ، ولم ينجُ سوى حوالي مائة منزل. عندها حاصرت القوات العثمانية التي استدعيت من الخارج القلعة وبقي الأرمن في الدفاع لمدة خمسة أيام. تمكن ثلاثمائة أرمني من الفرار نتيجة محاولة اختراق قام بها المحاصرون ؛ استسلم الباقون مع النساء والأطفال. خلال هذه الثورة ، قُتل ثمانون جنديًا ، بينهم ضابطان ، وقتل ثلاثون مدنياً مسلمًا، وجرح عشرين آخرين.

18.5.أحداث يوزغات (بوغازليان)

هاجم قرابة ستين مسلحاً من الأرمن قرية جقمك في منطقة بوغازيان. اختبأت العديد من العصابات الأرمينية في غابات يكنا حول أنقرة ، وأدخلت العصابات الأرمينية التي يبلغ قوامها حوالي مائة شخص تمردهم إلى خليج شولاك علي. قامت عصابة أخرى مكونة من ثلاثمائة قاطع طريق من قرية كومكويو في يوزغات بإحراق القرى المسلمة المحيطة بها وهاجمت قواتنا والدرك والشرطة في 15 سبتمبر 1915. ونصب مئات الأرمن حواجز وخنادق في قرية كاتيكبير واحتجزوا لعدة أيام الكثير من السكان المسلمين ليستخدمونهم كدروع بشرية واصطدموا بنا.

بعد الثورة العامة الأرمينية في البلاد ، بدأ الجيش بممارسة الترحيل في كل مكان. عندئذ اندلعت معارك شرسة بين القوتين العثمانية والأرمينية، اتخذت شكل حرب أهلية حقيقية. اعتقد الجنود والشعب الأتراك أن الأرمن يعتزمون القضاء على السكان الأتراك والمسلمين؛ وبدأت عيون انور باشا تبث الشائعات بين المتمردين الأرمن من أن الدولة التركية قد اتحدت مع الروس لإنهاء فكرة الوطن القومي للأرمن بشرق الأناضول وذلك بغرض خلق المشحنات فيما بينهم؛ لقد أثاروا الرعب والفتن في الكثير من الأجزاء المختلفة من الأناضول إثارة كبيرة حتى الأرمن في اسطنبول بدأوا يثيرون الفتن ويعملون كعيون للحلفاء. كان مقر الأحزاب المسلحة الأرمنية، أي

عقل التنظيم الأجنبي في اسطنبول. كانت هذه المدينة أيضًا مركزًا لجميع التحركات العسكرية العثمانية. لذلك وخطط الأرمن لضرب مقرات وقواعد الجيش العثماني عند مضيق جناق قلعة لمساعدة الحلفاء على احتلال اسطنبول.

فصدرت أوامر عسكرية للمديرية العامة باعتقال وإخراج جميع المشاركين في عمل الأحزاب الأرمينية من منطقة الأحكام العرفية. بمجرد إصدار هذا الأمر ، أبلغني رئيس الشرطةو بعض الأشخاص المعنيين من القوقاز أنه تم القبض عليهم جميعًا خلال الليل وإرسالهم إلى قونية. وخلصت لجنة التحقيق التي أُرسلت لاحقًا إلى إطلاق النار عليهم من قبل الدرك ، الذين كانوا ينقلونهم إلى أنقرة ، إلى محكمة الحرب. بناءً على ذلك ، تم تسليم هؤلاء إلى قوات الدرك وإلى مجلس الحرب وحُكم عليهم بعقوبات مختلفة ، حتى عقوبة الإعدام.

نصحت الأرميني فارتكس أفندي أحد مناصري حزب الطشناق عدة مرات بمغادرة اسطنبول ووعدته بتقديم مساعدات مالية له ولعائلته؛ لكنه رفض أن يرحل عن اسطنبول. لاحقًا ، اتضح لأي أنه لم يغادر مكانه لأنه كان عضوًا في لجنة التنظيم الطشناقي في اسطنبول.

بناء على قرار مجلس الحرب ، أعيد المنفيون من ديار بكر. كنت أرغب في منع إرسالهم ، حيث كانوا في مفوضية الهجرة. لكن تم تحديدهم من قبل السلطات العسكرية. يُفهم من التحقيق أنهما تعرضا للهجوم من قبل متشردين اثنين يدعى أحدهما أحمد والآخر خليل. وقد حكم عليهم بالاعدام من قبل مجلس الحرب ".[3]

19.5.إعدام الحكومة

يُفهم من ملفات التحقيق الرسمية والمعلومات التي قدمها النواب بمجلس المبعوثان الذين عادوا من لجان تقصي الحقائق؛ أن بعض الأشخاص عديمي الضمير والأخلاقيين أرادوا الاستفادة

[3] ملحوظة؛ للأطلاع على المراسلات بين طلعت باشا وجمال باشا حول إعدام الشركسي أحمد وصديقه خليل ، اللذين قتلا الصحفي زكي بك ، ينظر إلى ألباي قاباجالي Alpay Kabacali: جرائم قتل قانونية في تركيا ، اسطنبول. 1993 م، ص.140.

من مواقف المتضررين لمصالحهم الشخصية؛ وكان هؤلاء الأشخاص نشطين في ارتكاب العديد من جرائم القتل. يأخذ الولاة والحكمدارية وتشكيلات قلم مخصوص "المخابرات" والمحافظون الأحداث على محمل الجد قدر الإمكان خوفًا من وقع المسؤولية عليهم.

لقد حاولوا أن يشيروا إلي وأن يلقوا باللوم جزئيًا علي لتقاربي مع الأرمن وأن يلقوا باللوم على الشعب الكردي. كانت المعلومات التي قدمها النواب كارثية بشكل خطير. لم أستطع النوم عدة ليال. من جهة أخرى ، أمرت السلطات المدنية باتخاذ الإجراءات اللازمة ، ومن طرف آخر طلبت بشدة من السلطات العسكرية إرسال فرق عسكرية لمعاقبة المجرمين وحماية الناس. بصرف النظر عن هؤلاء المجرمين سواء من المسلمين أو الأرمن، قمت بتشكيل أربع لجان تحقيق من أعلى رجال ومسؤولي الدولة وأعضاء محكمة الاستئناف ومجلس الدولة العليا ورؤساء المحاكم الجنائية ، وأرسلتهم إلى الأناضول. فصلت هذه اللجان العديد من الضباط وسلمتهم لمجالس الحرب المحلية. تم تسليم نسخة من محضر التحقيق إلى الباب العالي "حكومة الصدر الأعظم"من قبل لجان التحقيق. هذه النسخة موجودة في Treasury-i Evrakتراتسوري أوراق (أرشيف الدولة).

عانى الأرمن كثيرًا بسبب التهجير والتمرد. يجب أن يتم قبوله ذلك أيضًا. ومع ذلك ، فإن الحقيقة هي أن المسلمين في المقاطعات الشرقية عانوا من الخسائر بنفس المعدل بل واكثر بسبب مواطنينا الأرمن.

إن عمليات الاضطهاد والقتل التي ارتُكبت أثناء الاحتلال الروسي بمدن وان وبطليس وموش وأرضروم والتي اعترف بها الروس أنفسهم ارتُكبت بوحشية لدرجة أن المسلمين لم يجرؤوا على البقاء في منازلهم بعد الآن وبدأوا يهاجرون جائعين وقاحلين. **ومات ستمائة ألف من المسلمين الذين هاجروا بهذه الطريقة في الطرق لأسباب شتى منها الجوع والبرد ومنها عصابات الأرمن والروس".** هكذا تم استغلال المنظمات الأرمينية المسلحة لصالح برامجهم الخاصة وانتهت كل مسؤولياتهم بهذه الطريقة. هذه القضية الأرمنية ، التي يُفترض أن تُفرض على الكتلة العالمية لبحثها، هي التي شرحتها الآن.

اتخذت الهجرة شكل غريب حيث بدأت تشرف على هجرات الأرمن وكالة المخابرات المركزية –الأمريكية- ووضع المسلمون والأرمن في أيدي أشخاص عديمي الضمير وبلا رحمة ، لقد أدات المنزاعات العسكرية والإجراءات العسكرية إلى الشك والريبة في الجميع من كلا الطرفين. ليس هدفي إخفاء قبح هذه الحركات الأرمينية كما قد يفهم البعض. فقط أريد أن أقول إنه من الظلم والتعسف إلقاء اللوم على الحكومة العثمانية بأكملها ولجان حزب الاتحاد والترقي وأعضائهم الذين لا علاقة لهم بهذه الأحداث. كان أعضاء لجنة الاتحاد والترقي مستائين للغاية من الإجراءات ضد الأرمن؛ وحاولوا دائمًا التأثير على الحكومة لمنع هذه الأحداث. اعتقد البعض سوء النية في الاتحاديين غير متولي المناصب لتعاطفهم مع الأرمن؛ وعدم إبدءَ هذا التعاطف مع المسلمين الذين تعرضوا للتهجير والقتل والاغتصاب ونهب أموالهم وممتلكاتهم من قبل الأرمن.

هاجم دعاة الأعداء من ألمانيا شرف ألمانيا بسبب الأحداث الأرمينية ، قائلين إن الألمان كانوا يقودون الأتراك لقمع الأرمن. وتكشف الأحداث عكس ذلك تماما. لأنه بمجرد سماع حادثة جديدة ، توصي الحكومة الألمانية بوقف مثل هذه الحوادث. لقد أرسلوا توصيات إلى جميع الأطراف وهذا مسجل بالوثائق حول هذا الموضوع إذا تم إنشاء محكمة نزيهة ، دون الدفاع عن جرائم القتل ، يمكنني أن أدعي كحقيقة أنه سيتم الكشف عن أن الأرمن أنفسهم هم من تسببوا في هذه الأحداث الدامية. كتبت ليبسيوز في كتابها أنني أخبرت **الكونت "كانت" بأن ألمانيا ستتصرف بنفس الطريقة لو كانت في مكاننا"** خلال المقابلة. ويضيف أن ترحيل البلجيكيين لم يكن قد بدأ بعد. لا أتذكر قول أي شيء من هذا القبيل. لن يكون من الدقة إجراء مقارنة بين ترحيل البلجيكيين؛ وترحيل الأرمن. بلجيكا دولة محاربة ، يحق للمدنيين والجنود الدفاع عن وطنهم فيها. من ناحية أخرى ، فإن الأرمن مواطنون عثمانيون. للمقارنة ، من الضروري مراعاة الإيرلنديين في سيليزيا. الى جانب ذلك ، وشرق بروسيا وما حصل فيها من تهجير ضد هذا الادعاء الموجه إلينا؛ ويكفي أن بعض المجرمين لم تتم إدانتهم من قبل مجالس الحرب الأوروبية والذين شاركوا في تهجير الإيرلنديين والبروسيين والبلجكيين، يكفي القول أن ضابطًا إنجليزيًا قتل العديد من الأيرلنديين في أيرلندا خلال الثورة بيديه وقد تم إطلاق سراحه من قبل محكمة الحرب البريطانية؛

على أساس أنه كان يدافع عن نفسه. ويتأثر بمشاعره الشخصية. من ناحية أخرى ، هناك قرار مفاده أنه يجب متابعة هؤلاء المجرمين عن كثب بعد الحرب. كانت لدي الشجاعة لنقل الأحداث كما هي نعم كنت ضد تهجير الأرمن وضد مجازرهم في حق السكان المحليين كذلك.

الآن حان دور من سبقونا أن يعترفوا بقتلهم وقسوتهم تجاههم بطريقة عادلة. على الرغم من ذكر هذه الإجراءات التعسفية في العديد من الأعمال ، لم يتم ذكر الأرمن بعد؛ كانت دائمًا الإدانة موجه إلينا نحن فقط "مسلمي الدولة العثمانية". ويترتب على ذلك نتيجتان: إما أن الحلفاء يتفقون مع الأذرع الإعلامية للمنظمات الأرمينية المسلحة على أن المسلمين يمكن أن يقتلهم النصارى ، أي أنهم يقبلون إراقة دماء المسلمين بحق ؛ أو يبررون جرائم القتل التي ارتكبها منظموهم لتحقيق مكاسب سياسية. بعد الهدنة ، أثبتوا هدفهم باتباع حركة تركيا الفتاة. من بين أعضاء حركة تركيا الفتاة "جون ترك" هناك أيضًا أعضاء منهم صوتوا ضد ترحيل الأرمن وحتى ذرفوا الدموع ضد اضطهاد الأرمن، لكن تم إرسالهم إلى مالطة من قبل قوات الحلفاء بعد احتلال اسطنبول عام 1918م وسجنوا هناك. وأنا أتعجب من عدم وفاء الغرب لمؤيديهم بالشرق؛ بل والتنكيل بهم كلما سنحت لهم الفرصة كأنهم ليسوا رجالهم؛ على الجانب الآخر، تم الترحيب باحترام في لندن وباريس كمندوب أرمن تحت اسم الجنرال ... الذي قتل بعض مئات الآلاف من المسلمين الذين قتلوا بيديه. ومع ذلك ، شريطة قبول الاستنتاجات التي توصلنا إليها أعلاه ، فمن الممكن أن نفهم كيف صافح البريطانيون والفرنسيون المحسنون هذه الأيدي الأرمينية الدموية.

20.5.الوثائق الروسية

دعونا نستمع إلى جرائم القتل والسلوك السيئ للأرمن ضد المسلمين أثناء فرار الشعب المسلم من أرضروم وأرزنجان وضواحيها من أفواه رفاقهم في السلاح. الوثائق التالية هي دليل قوي على ذلك.

21.5.اضطهاد الشعب التركي

عودة الجيش الروسي: حقق المقدم تفيردو كليبوف الروسي ضد الشعب التركي في أرضروم ومحيطها، منذ بداية الثورة الروسية البلشفية الشيوعيةحتى 27 فبراير 1918 م،

عندما استعادت الإمبراطورية العثمانية السيطرة على أرضروم؛ وخروج الروس منها مهزومين شن الروس حربًا إعلامية ضد الدولة العثمانية في الصحف والمحافل الدولية مدعين أن الدولة العثمانية أقامت مجازر للأرمن.

"كانت العداوة بين الأتراك والأرمن معروفة في أوروبا لفترة طويلة. لكن لم يكن أحد يتصور أنها ستصل إلى المستوى الذي كانت عليه في الحرب العامة "العالمية الأولى". من المعروف للجميع أن الأرمن لا يمكنهم التسامح مع الأتراك. من ناحية أخرى ، كانوا دائمًا يلعبون دور المظلومين وكانوا قادرين حقًا على إقناع العالم كله بأنهم كانوا ضحايا لأقصى حد مستغلين الروابط العقائدية النصرانية والحقد التاريخي الصليبي المشترك مع أوروبا والروس ضد الدولة العثمانية.

هذه التقارير الرسمية التي أعتمدت عليها في توثيق المسألة الأرمينية مأخوذة من عمل نشرته الحكومة العثمانية باللغتين التركية والفرنسية. بما أنني لا أملك النص التركي؛ فاستندت إلى النص الفرنسي. واعتمدت على النسخة التركية من النص المترجم من تفيردو كليبوف: التاريخ الخاص بفوج المدفعية العثمانية الخاص بقذف الحصن الروسي الثاني بأرض الروم؛ مع الأسف الوثيقة غير مؤرخة.

مقارنة بين الروس والأوروبيين، فإن الروس ، الذين كان لهم أكبر اتصال مع الأرمن ، حصلوا على رأي مختلف تمامًا حول حضارة هذا الشعب وأخلاقه. فكان يصف الروس الأرمن بأنهم بخيلون وجشعون ومحبون للمال؛ لقد أدركوا أنه شعب يعيش على حساب الآخرين. كان الفلاح الروسي يعرف جيدًا روح هذا الشعب الأرميني.

سمعت هذه الكلمات مرات عديدة من أفواه الجنود الروس:

"الأتراك كانوا لم يكونوا محظوظين لأنهم تعاملوا مع هؤلاء الأرمن. لكنهم لم يتمكنوا من تدميرهم بالكامل. كان ينبغي عليهم فعل ذلك حتى لا يبقى أحد؛ لكن الرحمة منعتهم؛ وهذا ما أضر بالأتراك على المدى القريب وسيضر بهم على المدى البعيد".

لم تكن القيمة العسكرية للأرمن كبيرة ؛ كان الأرمن في الأراضي الروسية في أدنى المراتب ؛ مهما كان الأمر مهينًا ، فقد فضلوا دائمًا الخدمات الوظيفية كعمال نظافة وغير ذلك من المهن الدنيا التي يعجز أن يقوم بها المواطن الروسي؛ لأن نفسه لا تقبل بذلك. لقد كان الروس يعرفون الأرمن جيدًا وأنهم شعب خدمي يخضع لمن غلب؛ ومداموا في حالة ضعف؛ فإنهم سيكونون مخلصين للدولة التي يحتمون بظلها؛ وأما إن تمكنوا فإنهم سيفتكون بالدولة التي عملوا في ظلها؛ وسيحاولون تخريبها من الداخل واستعداء الخارج عليها؛ لذا كان الروس يعرفون نفسية الأرمن ويسعون للسيطرة عليهم واستخدامهم لتحقيق مآربهم؛ لقد ظن الأرمن أن الروس يساعدونهم لأجل حقوقهم المشروعة المزعومة؛ بيد أن الروس كانوا يساعدونهم؛ من أجل تحقيق مصالح روسيا القيصرية ثم روسيا الشيوعية على حساب الدولة العثمانية. لم يعِّ الأرمن مكانتهم الكريمة في الدولة العثمانية؛ وفضلوا عليها أن يكونوا أداة لهدم الوطن وتشريح النسيج الاجتماعي في الأناضول.

إن الأحداث التي تعلمتها نتيجة ملاحظاتي الخاصة وما قيل لي عما حدث في شهري الأحداث ابتداءً من الثورة إلى استعادة الأتراك لأرضروم تبين بكل وضوح كل الشرور والأمراض النفسية الخفية التي تميز بها شعب الأرمن؛ وحقده الدفين على جيرانه المسلمين.

بعد احتلال القوات الروسية لأرضروم عام 1916 م؛ لم يُسمح للأرمن بالاقتراب من المدينة أو محيطها. وطالما كان قائد الفيلق الأول اللواء الروسي كاتيلين ، على رأس قوات الاحتلال في أرضروم ومحيطها يصر على إرسال أي وحدة تحتوي على عنصر أرمني إلى خطوط القتال والمواجهة مع العثمانيين. لكن بعد رفع كل هذه الإجراءات بسبب الثورة ، هاجم الأرمن أرضروم ومحيطها. وبدأوا في جرائم قتل السكان المسلمين العزل ونهب المنازل وقتل أصحابها في المدينة والقرى المجاورة لها.

خلال الاحتلال الروسي منع الوجود الروسي الأرمن من ارتكاب جرائم قتلهم علانية. جرائم القتل والسرقة ارتكبت في الظلام. في عام 1917 م أجرت اللجنة الأرمنية الثورية لأرضروم ، والتي كانت تتكون أساسًا من الجنود المرتزقة الأرمن الذين يعملون لحساب الجيش

الروسي، بحثًا عامًا بحجة جمع أسلحة الشعب. لكن بما أن هذه التحقيقات لم تجر وفق أي قواعد ، فقد اتخذت بشكل السرقة ونفذها الجنود الأرمن الذين لا يستطيعون أن يفهموا ما معنى الحياة العسكرية النظامية. واصلت هذه القوات الأرمينية المرتزقة بكل قوتها. اللصوصية ولم يراعوا حرمة جيرانهم المسلمين الذين عاشوا بين ظهرانيهم لقرون؛ حتى أن العدو الروسي كان يصفهم بأنهم أخس واجبن المرتزقة.

22.5.جرائم قتل الأرمن

ذات يوم ، بينما كنت أقود في أحد شوارع المدينة ، صادفت مجموعة من الجنود الروس بقيادة جندي أرمني ، كانوا يقتادون عجوزًا تركيًا يبلغ من العمر السبعين عامًا إلى السجن. كان الجندي الأرمني طموحًا للغاية، ولوح بسوط من الأسلاك في يده للعجوز وجر هذا العجوز المسكين الفقير بوحشية. حاولت عبثًا إقناع هؤلاء الجنود بضرورة معاملة الفقراء في السبعينيات معاملة أكثر إنسانية. جاء الأرمني الذي كان يقود الحشد نحوي وهددني بسوطه:

"أنت تجرؤ على الدفاع ومساعدة أولئك الذين أغرقونا بالدماء!".

اجتمع أرمن آخرون حوله وبالطبع وقفوا إلى جانبه. أصبح وضعي خطيراً أمام هؤلاء الناس والجنود الروس الذين ضربوا وقتلوا الضباط العثمانيين في كل مكان. في غضون ذلك ، ظهرت مجموعة دورية بقيادة ضابط وغيرت المشهد. هرب الأرمن ، وأخذ الجنود الروس الشيخ العجوز دون تعذيب.

تسبب تفكك الجنود الروس في الجبهة أمام الجنود العثمانيين في ظهور خطر وجودي على الميلشيات الأرمينية المسلحة ، الذين بقوا في الجبهة وجاءوا من أجزاء أخرى من أرضروم ، سيعاملون القرويين الأتراك بطريقة غير إنسانية حتى تأتي القوات من جنسيات مختلفة. وأكد وجهاء الأرمن للعثمانيين أثناء المفاوضات أن مثل هذه الأشياء لن تحدث بالتأكيد . وزعموا أنهم سيعاملون الأتراك والأرمن معًا بصورة متساوية للتوصل إلى اتفاق كامل واعتقدوا أن النتائج ستتحقق بعد اتخاذ الخطوات اللازمة لذلك.

في الواقع ، بدت الأحداث في البداية وكأنها تؤكد هذه الوعود. على سبيل المثال ، تم إخلاء المساجد التي حولها الجنود الروس إلى ثكنات وتنظيفها ولم تستخدم أبدًا كمسكن للجنود الأرمن. تشكلت ميليشيا مكونة من الأتراك والأرمن ؛ على الرغم من أن الأرمن أنفسهم كانوا ضد الأتراك.

لقد أعلنوا أنه سيتم إنشاء محاكم حرب لإدانة أولئك الذين يتصرفون بوحشية. تم الكشف فيما بعد أن كل هذه كانت مناورات خداع. أدرك الأتراك ، الذين دخلوا تنظيم الميليشيا الأرمينية، حقيقة الموقف عندما رأوا في معظم الأحيان أن من خرجوا في دورية ليلاً من الجنود الأتراك مع الأرمن لم يعودوا ولا يمكن معرفة أي شيء عما حدث لهم. وكذلك أختفى كثير من الأتراك ، الذين تم نقلهم للعمل في الحقول. من ناحية أخرى ، لم يستطع أعضاء مجلس الحرب الذي تم تشكيله أخيرًا توقيع أي عقوبة على القتلة من الأرمن خوفًا من أن الحكم عليهم بالإعدام؛ سيؤدي إلى اندلاع ثورة مسلحة أكبر. لذا تضاعفت أعمال النهب والقتل: بين يناير وفبراير ، حيث قُتل حاجي بكير أفندي ، أحد الشخصيات البارزة في أرضروم ، في منزله. بعد ذلك ، أمر الجنرال أوديشيليس قائد القوات الروسية بالعثور على القاتل في غضون ثلاثة أيام ، لكن جميع التحقيقات لم تكن حاسمة.

تمت معاقبة قادة الفصائل الأرمنية من قبل القائد العام الروسي بسبب المخالفات التي لا نهاية لها التي سيطرت على المفارز العسكرية الأرمينية. ووجه القائد العام الروسي نداءً إلى الوجهاء الأرمن ، وانتقد الفظائع التي ارتكبتها العصابات الأرمينية ضد السكان المسلمين، وأن نصف الفلاحين الأتراك الذين تم إرسالهم للعمل في الحقول الزراعية لم يعودوا. وأعلن أنه إذا أراد الأرمن الهيمنة على الأراضي المحتلة ، فعليهم أن يكونوا جديرين بها ؛ وأضاف أن الفظائع التي ارتكبت شوهت اسم الأرمن. وقال أيضًا إن الحرب لم تنته بعد وأن مؤتمر السلام لم يتنازل بعد عن هذه المناطق لصالح الأرمن ، ومن أجل استحقاق ذلك ، يجب أن يثبتوا بالفعل أنهم أمة تحترم القانون وتستحق الحرية.

ورد قادة المنظمات الأرمنية بأن عمليات القتل التي ارتكبها الأرمن ، الذين يشكلون أقلية صغيرة جدًا لن تلوث شرف الأمة الأرمينية بأكملها؛ وذكر أن قادة الميلشيات الأرمينية سيفعلون

كل ما في وسعهم لمنع هذه الأعمال التي تم تنفيذها بمشاعر الانتقام من الحكم القمعي للأتراك العثمانيين في الماضي. وأضافوا أنهم يخططون لإجراءات جادة ليتم تنفيذها في القريب العاجل. بعض هذه التأكيدات لم يمض وقت طويل على تكرار فظائع الأرمن مرة أخرى، حتى وصلتنا أنباء عن مقتل الكثير من السكان المحليين الأتراك في إرزينجان. لقد استمعت إلى تفاصيل هذه المجزرة ، التي نظمتها العصابات الأرمينية المسلحة ، ولكنني عرفت حقيقة ما حدث من قبل طبيب المدينة الروسي ومقاولي الجيش الروسي، ومن فم القائد العام الروسي أوديشليتسه. بما أنني لا أعرف بالضبط أسماء هؤلاء الأرمن ، فأنا لا أعطيهم هنا أي أهمية تذكر؛ سوى ما عرفته عن مجازرهم.

وقتل ثمانمائة فلاح تركي ، غير مسلحين وبلا أي وسيلة دفاع عن انفسهم. حيث أمر الأرمن الأتراك المساكين الذين أخذوهم بحفر حفر عميق هناك بالجبال ثم دفنوهم أحياء مثل الحيوانات وألقوا بهم الواحد تلو الأخرى. ومن المؤسف أن مسلح أرمني من تلك العصبات المسلحة كان يقود عمليات الإعدام هذه ويحصي ضحاياه بكل افتخار؛ وكان يقول:

"هل وصلنا إلى السبعين فقط؟ إذن هناك متسع لعشرة آخرين. تعال!" هو صرخ على ضحاياه؛ قائلاً لهم:" الأرض لا تتسع لنا ولكم؛ فأما أن تكونوا أنتم؛ وأما أن نحيا نحن! وقد اخترنا أن تكون الأرض وما عليها لنا؛ لذا عليها أن تكون خالية منكم".

بعد ذلك ، قُتل عشرة فقراء آخرون واهالوا عليهم الرمال. وقام أحد المقاولين الأ{من بحبس ثمانين فقيرًا في منزل للتسلية وقتل من غادروا المنزل بضرب رؤوسهم واحدًا تلو الآخر. وكان يقول:**" لقد أصبت الهدف".**

بعد مذبحة الأرمن للمسلمين ، بدأ الأرمن المسلحين بالتراجع نحو أرضروم. الضابط الروسي ، الذي كان يراقب القوات المنسحبة ببضعة مدافع لحمايتها من هجمات الأكراد الذين كانوا يحملون الثأر الشديد للأرمن والرغبة في الإنتقام منهم لقتل الأرمن ذويهم وأقاربهم، أراد ذات يوم جلب عدة فرق أرمينية إلى خط الجبهة القتالية. إلا أنه وجدهم لا يرغبون في القتال بشكل صحيح ، أضرموا النار في المنزل الذي كان يجلس فيه الضباط الروس من أجل التخلص منهم.

كي لا يجعلونهم في الصفوف الأولى في القتال اثناء مواجهة العثمانيين؛ نجا الضباط الروس من الموت بصعوبة بالغة ، لكنهم فقدوا جميع ممتلكاتهم في الحريق.

23.5.الفظائع التي ارتكبتها العصابات الأرمينية

العصابات الأرمنية ، التي انسحبت من إرزنجان إلى أرضروم ، دمرت كل قرى المسلمين في طريقهم وأبادت الكثير من السكان. أثناء عودة الجيش الروسي إلى أرضروم ، تم اختيار حافلات من الأكراد ومن بين هؤلاء السكان المدنيين المحيطين ، الذين لم يكن لدى أي منهم أسلحة ، لحمل ذخيرة المدفعية. بالقرب من أرضروم ، الأرمن ، الضباط الروس يستريحون للعمل مع الأكراد اكثر من الأرمن.

بيد أن الحراس الأرمن قتلوا العمال الأكراد الذين يعملون في خدمة الجيش الروس لا لشيئ سوى لكونهم مسلمين تحت مسمى القصاص في القتل لذويهم من الأرمن الذين سقطوا في المواجهات مع الجيش العثماني. لقد بدأوا في تنفيذ مجازرهم الرهيبة ضد السكان المسلمين العزل بأرض الروم. وتعرض الضباط الروس لهم، الذين اندفعوا ناحية صرخات الفقراء من المسلمين الأتراك والأكراد العزل، وهدد الضباط الروس بالبنادق الأرمن لمنعهم من التورط في الحادث ، إلا أن الأرمن هددوهم بأنهم إن وقفوا في طريقهم فسيكون مصيرهم في خطر التعرض لنفس مصير المسلمين؛ مما دفع الروس إلى التراجع وأفسحوا لهم الطريق لعمل مذابحهم وتم تنفيذ المجزرة بأبشع الطرق.

أفاد الملازم المدفعي الروسي ميديفاني أنه شاهد المشهد التالي في نادي ضباط المدفعية الروس في أرضروم: أصاب أرميني أحد المركبات الكردية وأراد أن يضع العصا التي كان يمسكها في فم الكردي الذي سقط على ظهره في حادثة الموت هذه. لم يكن ناجحًا في هذه المحاولة المروعة ، حيث كان السائق يصرخ على أسنانه بشدة. ثم ، بدافع الغضب ، قُتل الرجل الكردي الفقير ، الذي كان يحتضر بالفعل ، بركله شديدة على جسده من ذلك المسلح الأرميني.

أخبرني الضابط الروسي أوديشاليكا Odişelice نفسه أن جميع الأتراك الذين لم يهربوا من قرية إليكا قُتلوا وأنه رأى عددًا لا يحصى من جثث الأطفال الذين قُطعت رؤوسهم بخيوط معدنية بلا رحمة؛ بل كانوا يبقرون بطون الحوامل ويسقون الرهانات على ما في بطون النساء المسلمات؛ هل إناث أم ذكور؛ ثم يشقون بطن المرأة الحامل ليعلموا من الذي فاز بالرهان؛ ثم يتركونها تنزف هي ووليدها الذي يضعون الخنجر أو السكين في قلبه كي لا يصرخ.

في 28 شباط (فبراير) ، أي بعد ثلاثة أسابيع من المجزرة ، أخبرني المقدم غرياسنوف ، العائد من إليس ، ما يلي: **"على الطرق المؤدية إلى القرى بأرض الروم ، تم العثور على جثث مقطوعة الأعضاء ، وكان كل أرميني يمر بجوارها يبصقون عليهم ويحلفون على إبادة السكان المسلمين".**

صحن المسجد الجامع الذي يبلغ طوله 10 م× 4.69 م ، كان ممتلئ بجثث السكان المسلمين بأرضروم يبلغ ارتفاعها حوالي متر ونصف المتر. وكان من بينهم رجال ونساء وأطفال وكبار السن من جميع الأعمار. كانت هناك علامات اغتصاب على أجساد النساء. تم إدخال مفرقعات نارية في الأعضاء التناسلية للنساء والفتيات. استدعى المقدم غرياسنوف بعض الفتيات الأرمن العاملات كمشغلات هاتف في القوات الأرمينية إلى صحن المسجد الجامع، مبينًا لهم وحشية المواطنين الأرمن وقال إن بإمكانهم التباهي بهذه المجزرة، كتوبيخ. لكن عندما رأوا أنهم كانوا يضحكون بفرح بدلاً من الرعب من هذا المنظر أمتلأ الرجل بكراهية الأرمن. وكان مصدومًا ومندهشًأ من شدة تعطشهم للدماء.

لذا قال**:" إن الأرمن ، بمن فيهم النساء ، أمة وضيعة وهمجية متوحشة. والتعليم والتدريب في مواجهة مثل هذا المظهر الذي يجعل حتى شعر الضابط يقف؛ لا يجدي نفعًا مع جبلة هؤلاء المتوحشين".**

وأضاف قائلاً**:"... أن الفتيات اللواتي رأهم يصبن بالفرح لمجرد وصفهم بالمتوحشين، حاولن نتيجة غضبي الظهور بمظهر الحزن - وهو دليل لا يمكن إنكاره على وحشية أسلافهن. على**

الرغم من ادعائهم أن ابتساماتهم كانت بسبب العصبية ، إلا أنهم أظهروا كم كانوا متعطشين للدماء روحيًا؛ ولم يستطيعوا خداعي".

24.5.المذبحة الكبرى

وروى متعاقد وهو القائد الإقليمي في قرية ألاكا Ilıca، وهو القائد أوديشا ليكا وهو روسي من أصل أرمني ، ما يلي عن العمليات اللاإنسانية التي نُفِّذت في هذه القرية في 27 شباط / فبراير:

بعد أغتصاب إمرأة مسلمة تركية أنتزعوا قلبها من بدنها، ثم قام الأرمن بتعليق تلك المرأة التركية رأساً على عقب على الحائط؛ ثم قاموا بتسميرها بالمسامير.

بدأت مذبحة أرضروم الكبرى في 7 فبراير. أسر المدفعيون الأرمن 270 شخصًا في الشوارع ، وجردوهم من كل ملابسهم وأخذوهم إلى الحمام ، حيث أشبعوا أكثر مشاعرهم تحقيرًا. نتيجة للجهود الخارقة تم إنقاذ مائة شخص من هؤلاء الفقراء من قبل الجيش العثماني. وتم "إنقاذ" آخرين من قبل ما يسمى بوحدة القوات العثمانية الخاصة.

بدأ هذه الأعمال الحقيرة من قبل رقيب مشاة أرميني يدعى كاراجيدوف ، الذي انضم إلى سلاح المدفعية الروسي. في نفس اليوم الذي ألتحق بسلاح المدفعية قتل العديد من الأتراك في الشوارع. في 12 فبراير ، قتل الأرمن عشرة أبرياء وغير مسلحين في محطة أرضروم ، وهددوا الضباط الروس الذين أرادوا الدفاع عنهم بالقتل.

في هذا الوقت تقريبًا ، اعتقلت أرمنيًا قتل تركيًا دون سبب وجيه. وكان القائد العام قد أمر بتسليمه لمجلس الحرب. بموجب القانون القديم ، كان يجب إعدام القتلة. عندما قال أحد الضباط الأرمن إنه سيُشنق ، قفز القاتل غاضبًا وقال بدهشة:

"هل رأيت أرمنيا يقتل من أجل تركي؟" وظل يصرخ على صديقه الأرمني لا تخن القضية.

قام الأرمن بإحراق السوق التركية في أرضروم. في 16 فبراير ، في المنطقة التي كان يتواجد فيها فوج المدفعية وقتلوا كل سكان قرية تبه " تبه كوي – Tepeköy". تم القضاء على كل سكان القرية المكونين من نساء وأطفال وعجائز في نفس اليوم ، عندما جاء أندرانيك ، الذي

أرسلته حكومة القوقاز الروسية لضمان الأمن في أرضروم أرسلت له بخبر هذه المجزرة وطلبت معاقبة المجرمين الأرمن. لم أعلم أبدًا نتيجة طلباتي!

وعد أندرانيك بإعادة النظام في نادي ضباط المدفعية. ومع ذلك ، على الرغم من إرسال الأطباء سوفرييف وأندرانيك من قبل حكومة القوقاز الروسية لهذا الغرض ، لم يتم الوفاء بالوعود. فقط الحركات في المدينة قد انخفضت إلى حد ما. كان هناك ، بالطبع خيم الصمت في جميع القرى المسلمة التي قُتل جميع سكانها.

عندما انتشر خبر اقتراب العملية العسكرية التي بدأها الأتراك العثمانيين من إيليس ، بدأ الأتراك في الاعتقال مرة أخرى في أرضروم. وزادت هذه الاعتقالات خاصة يومي 25 و 26 فبراير / شباط. وفي ليلة 26 إلى 27 فبراير ، تسبب الأرمن في مجزرة جديدة. وفروا بعدها خائفين من الجنود الأتراك الذين كانوا في حالة غضب ورغبة في الانتقام من كل ما هو أرميني. ولنعد إلى المذبحة الجديدة التي قام بها الأرمن؛ عندما أدرك الأرمن أن سقوط أرضروم حتمي فقاموا بترتيب مسبق. حيث قاموا بقتل كل المسجونين الأتراك حتى ذلك الحين ، صودروا أملاكهم واحدا تلو الآخر. تفاخر الأرمن بأن عدد جرائم القتل التي ارتكبت في تلك الليلة قد وصل إلى ثلاثة آلاف مسلم من الأتراك والأكراد. كان عدد الأرمن المكلفين بالدفاع عن المدينة قليلًا لدرجة أن عدد الأشخاص الذين أجبروا على الفرار في وجه القوة التركية ، فر 1500 رجل من العصابات الأرمينية وعثر على مدفعين فقط، وبالرغم من ذلك لإإن جرائم القتل الدنيئة التي ارتكبت في تلك الليلة من قبل الأرمن يندى لها الجبين.

بما أن المثقفين الأرمن كانوا حقًا في وضع يسمح لهم بمنع هذه المذابح ، فمن الضروري استنتاج أن طبقات أكثر من العصابات شاركت في هذه الوحشية البربرية وأنهم على الأرجح المسؤولون الحقيقيون. الطبقة الدنيا تطيع أوامر رؤسائها. على الرغم من أننا والضباط الروس لا نملك أي وسيلة للعقوبات ، إلا أنهم يأخذون أوامرنا أيضًا بعين الاعتبار. لقد شكل المثقفين الأرمن عقلية ونفسية انتقامية عبر التعليم الكنائسي الخاص بهم وعبر صحفهم الخاصة في ظل غفلة منا لم نكن لنتوقع نتائجها هكذا.

ماذا كانوا يجلبون؟ لم يجرؤوا علانية على المشاركة في السرقة؛ لذا كانوا يسرقون وينهبون ليلاً. في ليلة المجزرة ، كان هناك ضابط روسي واحد فقط في الخدمة في الثكنة العسكرية الروسية ، وكان هناك مئات الأرمن والذين أسروا حوالي أربعين عروسًا كرديًا وتنابوبوا على اغتصابهن. على الرغم من ذلك، لم يُقتل كردي واحد؛ وأكتفى الأ{من بقتل السكان المحليين من الأتراك فقط.

بالطبع ، لا أريد أن أقترح أن جميع النخب الأرمنية ، دون استثناء ، شاركت في هذه الفظائع الرهيبة. لأنني كما رأيت بعض الأرمن يدينون هذه الجرائم بكل قوتهم ، فقد صادفت أولئك الذين عارضوها ليس فقط لفظيًا ولكن أيضًا بالأفعال. لكن اسمحوا لي أيضًا أن أقول إنهم كانوا أقلية صغيرة وقد تم إدراجهم في القائمة السوداء من قبل مواطنيهم. اتهموا بانتهاك المثل العليا للشعب الأرميني. يبدو أن بعض الأرمن الآخرين اعترضوا على هذه الفظائع ، لكنهم لم يترددوا في الانضمام إليهم سراً؛ خوفًا على حياتهم؛ حيث قامت الميلشيات الأرمينية المسلحة بقتل المعارضين الأرمن.

التزم بعض الأرمن الصمت في وجه التوبيخ والاتهامات الروسية؛ بينما كان لدى معظمهم الإجابة التالية جاهزة: **"أنت روسي ولا تستطيع أن تفهم المثل العليا للأمة الأرمنية"**؛ في بعض الأحيان دافعوا عن أنفسهم هكذا:

"هل يتصرف الأتراك بشكل مختلف فيما يتعلق بالأرمن؟ ما نفعله ليس سوى الانتقام".

تُظهر الأحداث الموصوفة أعلاه بوضوح المثل الأعلى المتعطش للدماء إنهم الأمة الأرمنية ومثقفيها. لا يوجد إنسان لديه القدرة على جعل هذه الأحداث المحزنة غير محققة. الأرمن زرعوا الريح ونسوا أنهم سيحصدون العاصفة.

أرضروم ١٦ أبريل ١٩١٨

مواقع القائد المؤقت لأرضروم وديفيبوينو وقائد فوج المدفعية الثاني

المقدم تفيردو كليبوف ".

25.5. الموقف الروسي بالحصن الثاني في أرضروم

من الجريدة الحربية الرسمية للفوج العسكري العثماني المتوجه لشرق الأناضول: "انسحب جيش القوقاز الروسي في منتصف شهر كانون الثاني (يناير) 1917 ، دون تلقي أوامر من القائد العام وقيادة الجيش الروسي. فقد تركوا الأماكن الحصين المحتلة في ديفيبوينو وأخلوا الأماكن التي احتلوها حتى ذلك الحين في أرض الروم وعادوا إلى القوقاز مخلفين خلفهم ما يقارب من أربعين طلقة مدفعية.

وبقي أربعون ضابطًا عثمانيًا من القوات الخاصة في منطقة أرضروم المحصنة وفوج المدفعية في منطقة أرضروم المحصنة تحت أسلحتهم التي تخلى عنها الجنود الروس؛ وسبب بقاء هؤلاء الضباط العثمانيين هو دافع الإحساس بالواجب وحده. كان هناك أكثر من أربعمائة مدفع لا يمكن نقلها وتركها هناك بسبب نقص المركبات في الأماكن المهجورة. وانتظر الضباط ، الذين يتصرفون بإحساس بالواجب والكرامة ، أمرًا من القائد العام يسمح لهم بالتخلي عن الأسلحة ، أو تقريرًا عن إرسال تعزيزات لمواصلة الدفاع. تم تشكيل قلب فوج المدفعية الثاني من ضباط الفوج الأول.

نتيجة لعودة الجيش الروسي ، تم تشكيل لجنة ثورية أرمنية في أرضروم ، أطلق عليها اسم "الاتحاد العسكري الأرمني" في نفس الوقت ، ورغم أن قيادة الجيش العثماني أرسلت أربعمائة مجندًا إلى فوج المدفعية الثاني في المنطقة المحصنة ، إلا أن معظمهم هربوا ولم يتمكن الباقون إلا من العناية بالبطاريات الموجودة في المواقع.

تم تشكيل حكومة مؤقتة في تبليسي تحت اسم "مفوضية عبر القوقاز" قبل انسحاب الجيش الروسي مباشرة وعندما انقطعت المواصلات بين روسيا ومفوضة عبر القوقاز. نوظرًا لأن هذه لم تكن حكومة قوقازية مستقلة ، فقد أعلنت أن عبر القوقاز كانت جزءًا من روسيا وستمثل الحكومة المركزية فقط حتى يتم استعادة النظام.

وبدلاً من الجيش الروسي، الذي تم حله في 18 يناير 1917 ، تم تشكيل المفوضية ، بمشاركة الروس والجورجيين والمسلمين والدول الأصغر مثل الشركس والأوسيتيين والأيسور ، على أساس الجنسية وتتألف من ثلاثة فيالق.

أعلن أنه سيشكل جيشا. انتظرت المدفعية في تحصينات أرضروم وديفيبوينو قرارًا بنفس الطريقة ، أي بشأن انفصال جميع الجنسيات والأرمن تحت قيادة السادة الروس. كان من الطبيعي أن هذه الأعراق التي كان جوهرها وقيادتها روسية ، لا يمكن اعتبارها أعراقًا أرمنية ، وهذه المنظمات التي تحمل اسم الأعراق الروسية كانت تأخذ رواتب من يد الضابط الروسي المسؤول عن خزانة المالية الروسية وذلك كتعويضًا ماليًا للذين خدموا في الجيش الروسي.

لم نتلقى من الروس أي طلبات بشأن الأرمن؛ غير ان الجيش الروسي في حروبه معنا كان يحضر القساوسة لتشجيع الجنود وتحميسهم للحرب ضدنا.

أثناء عودة الروس ، التي استمرت قرابة شهرين ، لم يكن بالإمكان فرض النظام بين الجنود العثمانيين الجدد، فقد هربوا ونهبوا وهددوا ضباطهم وكانوا دائمًا في حالة اضطراب.

ثم قام الروس بتعيين العقيد توركوم ، الذي كان يُفهم أنه أرمني من بلغاريا ، في قيادة منطقة إم.

6.الفظائع لا يمكن وقفها

في منتصف شهر يناير عام 1918 ، قتل بعض الأرمن من مفارز المشاة مسلمًا وأحد أعيان أرضروم في منزله ونهبوا منزله. جمع القائد العام للقوات المسلحة أوديشا ليكا Odişelice الروسية قادة جميع الفصائل وأمر بالعثور على مرتكب جريمة القتل المروعة هذه في غضون ثلاثة أيام. بعد ذلك ، التفت إلى الضباط الأرمن ، فقال ، أولاً وقبل كل شيء ، إنه الأرمن وقال إن شرفهم معرض للخطر وأن عليهم تبرير أنفسهم أمام الرأي العام العالمي بشأن

شراهتهم القاتلة للمساعدة المسلحة اللازمة للعثور على اللصوص؛ إلا أنه من جانب آخر أرسل إلى العثمانيين رسالة قال فيها:

"إذا لم يتوقف اضطهاد الأرمن ، فسيتعين على المسلمين الذين يهددهم الأرمن توزيع الأسلحة عليهم لحماية حياتهم وممتلكاتهم".

وقال العقيد توركوم في رده على**:" هذه الاتهامات إنه ليس من العدل أن نلوم الشعب كله على جرائم القتل التي ارتكبها قلة من الناس بسبب العدو".**

واقترح القائد الروسي أوديشا ليكا إنشاء لجان محاكمة روسية عثمانية لمحاكمة ومعاقبة الذين قاموا بهذه الجرائم؛ إلا أن الروس اصروا على معاقبة المسلمين فقط لا غير؛

العقيد توركوم ، إذا لم نخطئ ، فتشنا القوات المحصنة في 25 كانون الثاني ، وأطلقنا 21 طلقة من 21 بندقية

أراد من خلال هذا العرض شرح قوة الجيش للشعب. كما ألقى العقيد توركوم كلمة باللغة الأرمينية خلال هذا التفتيش. وأعلن مخاطبًا الجنرال أوديشيليتسه الروسي استقلال أرمينيا وقال إنه بدأ بممارسة السيادة كرئيس للدولة المستقلة. حالما سمع القائد العام الروسي هذه الكلمات الغريبة ، قام القائد العام الروسي على الفور بعزل رئيس الدولة الأرميني الجديد على الفور بإزالة توركوم من أرضروم. أظهر هذا الإجراء بوضوح أن الحكومة الروسية أرادت منع إقامة دولة أرمينية بأي ثمن.

في كثير من الأحيان ، قامت هيئة الأركان العامة الروسية بتزويد الأرمن بالأسلحة والذخيرة وما إلى ذلك ، والتي كانت توزع عليهم من مستودعات غير أرضروم. علمت أنه ذكري لي بأنه تم تسليم المعدات العسكرية مؤقتًا ولعدم وجود قوات روسية أخرى في الجوار. وبالتالي ، فإن الأرمن ليسوا سوى الأوصياء على هذه الممتلكات ، والتي يجب إعادتها عند الطلب الأول.

في غضون ذلك ، حمل الأرمن ، بوحشية لا يمكن تصورها ، أسلحة ، وما إلى ذلك ، حولوا إرزينجان إلى ساحة قتل وقتلوا الأتراك المساكين العزل الذين يفتقرون إلى أبسط وسائل الدفاع ، وبعد استكمال مذابحهم الوحشية فروا باتجاه أرضروم بعد أنباء عن اقتراب القوات العثمانية.

وبحسب النبأ ، الذي أخذ من القائد العام وأكدته شهادة الضباط الروس الذين كانوا موجودين في المكان الذي ارتكبت فيه جرائم القتل ، قتل أكثر من ثمانمائة تركي في إرزنجان ، كما قتل أرميني. خسر حياته فقط نتيجة للدفاع عن النفس. من ناحية أخرى ، دمر الأرمن المسلمين الفقراء في إليس وحول أرضروم ، دون تمييز بين النساء والأطفال.

في 7 فبراير ، لفتت انتباهي الحادثة التالية: في المدينة ، اكتشفت أن المليشيات الأرمينية والجنود كانوا يأخذون عدة مئات من المسلمين باتجاه مكان مجهول. عندما سألت عن سبب هذا الإجراء ، حصلت على إجابة مفادها أنه تم استدعاء هؤلاء العمال لتجريف الثلج على خط السكة الحديد. كنت راضيًا عن هذه الإجابة ، والتي ستفهم من خلال توضيحي الإضافي أنها كذبة. في حوالي الساعة الثالثة صباحًا ، اتصل بي أحد ضباط فوجي، الملازم ليبسكي.

وأبلغني أن عددًا قليلاً من الجنود الأرمن أطلقوا النار على خمسة أتراك في الشارع من المارة بدون أي سبب يذكر سوى لشهوة القتل. ثم أفادوا بأنهم أخذوا أحد الرجال الأتراك ودفنوه حي ركن من أركان ساحة الثكنات العسكرية الروسية ، وذلك بعد أن ضربوه بوحشية ، ثم قتلوه في النهاية برصاصة في الرأس أثناء احالة التراب عليه. وأضاف أن أحد الضباط الروس حاول منع أحد الأرمن من الفتك بطفل صغير لا يكاد يعي شيء ولا يفهم ما يدور حوله ولم يبلغ الحلم إلا أن الضابط الروسي تدخله لصالح هذا الطفل قوبل بالتهديدات من الأرمن وأن الضابط الأرميني المسؤول أستدعى العصابات الأرمينية من قطاع الطرق وقاموا بالتنكيل بهذا الطفل التركي بدون أي رحمة أو شفقة على هذا المشهد.

عند صدور هذا الخبر ، ذهبت على الفور إلى مسرح القتل مع ثلاثة ضباط روس. في الطريق ، التقيت بالضابط الذي اتصل بي أثناء وجودي مع عمدة أرضروم ، ستافروسكي. كانوا في طريقهم للبحث عن صديق تركي ، تم اعتقالهما من قبل الأرمن. علمت من ليبسكي أن الجنود

الأرمن أغلقوا مدخل الثكنة بالسلاح. واصلت طريقي. بالقرب من الثكنات الروسية ، لاحظت خروج اثني عشر مسلمًا من الثكنات وفروا خائفين. على الرغم من أنني أوقفت شخصًا ما منهم؛ إلا أنني لم أستطع التفاهم معه لأنني لم أكن أعرف لغته أو لهجته. أخيرًا ، تمكنت من دخول الثكنات دون صعوبة. سألت على الفور أين المسلمين الذين اعتقلوا في الشارع؟ أكد الجنود الأرمن للضباط الروس أنه لا يوجد أحد من المدنيين من اهل المدينة في الثكنات العسكرية. فتشت ركن الثكنة بالكامل ووجدت أخيرًا سبعين مسلمًا في الحمام مقطوعي الرأس ومسلوخين، كانوا ضحايا لأكبر كارثة إنسانية. نتيجة للتحقيق ، تم اعتقال ستة أرمن كمحرضين على جريمة القتل هذه من قبل الروس. خلال التحقيق ، تم العثور على أرمني لم أتمكن من تحديد هويته ، في أحد المنازل المجاورة للثكنة. علمت أنه قتل مسلما على سطح منزله ببندقية. وأنه كان يعمل قناصًا لإقتناص المسلمين في الطرقات عبر بدقيته بأرضروم وضحايا هذا الاغتيال الشنيع بلا شك ترك أكبر الأثر السيء في العلاقة بين الأرمن والأتراك.

وثائق هذا التحقيق تضمنت قائمة باسماء عدد من المدنيين المسلمين العزل تمكنت من إنقاذهم رسمياً من يد الأرمن بعد التفاوض مع الروس بتاريخ 27 فبراير على أن ينتقلوا إلى الأماكن التي تسيطر عليها الدولة العثمانية؛ ولقد تفاوضت حول هؤلاء المظلوميين مع كل من رئيس بلدية أرضروم الروسي السيد ستافروسكي ووزير أرضروم البوليدي الروسي والسيد باي علي بابا أوف Bay Ali Pepeov قائد سلاح المدفعية الروسي وهو مسلم من القوقاز. ولكن من الغريب أن بعد كل هذه الأحداث الدامية وجدنا الروس يقومون بشكوتنا إلى الأمم المتحدة بأننا اقمنا مجازر للأرمن؛ ومن الغريب أن الأمم المتحدة صدقت شهادة الروس دون أن تستمع إلى شهادة الطرف الآخر المدان من قبلهم (العثمانيين).

المرشح لهذا الاتهام الضابط المكلف بفوج المدفعية الروسي الضابط الأرمني قره آج والذي شارك هو ورجاله في كل ما وقع لأهل أرضروم من المسلمين الترك والأكراد؛ كما أنه شارك عبر عصابات الأرمن المنسقة له في نهب الممتلكات لمنازل السكان المسلمين من أرضروم وقاموا ببيع الأغراض في مزادات علانية للروس وللأوربيين كأنهم اصحاب هذا المال المنهوب.

كما تم سجن عدد من المسلمين الأتراك المدنيين العزل على يد الضابط كاراجيدوف Karagedovالأرميني وبمساعدة جنود أرمن آخرين وفي الليلة نفسها قتلوا هؤلاء المساكين العزل بأبشع الطرق الوحشية، تم إبلاغ القائد العام الروسي بهذه الأحداث بحضور مفوض هذه المناطق سيلاتوف ونائبه ستافروسكي. ثم قام الجنود الأرمن بقتل عددًا آخر من الأتراك في نفس اليوم وأحرقوا السوق التركية. وعلم أيضًا أن جرائم القتل قد ارتكبت واحدة تلو الأخرى في أرضروم والمناطق المحيطة بها هذه الأيام؛ إن الغرض الرئيس من هذه المذابح هو الإبادة العرقية لسكان أهل الروم المسلمين من الترك والكرد؛ واستبدالهم بسكان أرمن وروس؛ كما أنهم إن لم ينجحوا في تنفيذ مخططهم فسيكتفون بتقليل عدد السكان المسلمين عبر القتل والتهجير؛ لتصبح نفوس الأرمن أعلى من نفوس المسلمين بالمدينة؛ وبالتالي عند أي نزاع مع الأرمن أمام الأمم المتحدة يحق لهم المطالبة بأرضروم باعتبارها مدينة ذات غالبية سكانية أرمينية. لكن على الرغم من ثقتي في ميزان العدالة الغربي؛ إلا أنني لا أفهم تقاعسهم في إثبات أي ظلم أو غبادة وقعت للسكان المسلمين.

لقد اعتقلت شخصياً أرمنيًا قتل تركيًا حول تافيتا وسلمته إلى قائد الموقع الروسي بنفسي. قيل في المدينة أن معظم الأتراك الذين تم نقلهم للعمل في الحقول لم يعودوا وفقدت آثارهم. أبلغت إدارة المدينة القائد العام عن هذه الخسائر في الأرواح. لقد قدمنا تقريرًا مُعدًا نتيجة اجتماع بين القادة الكبار لضباط المدفعية إلى القائد الروسي العام وطلبنا السماح لنا بمغادرة موقع أرضروم المحصن على الفور؛ لأن وجودنا لم يحقق أي فائدة تذكر. بسبب استحالة منع الكوارث الأرمنية بحق السكان المدنيين، وكان وجودنا يشوه سمعتنا. كما أن الروس كانوا يكتفون بالشجب والإدانة ولا يمنعون الأرمن عن ارتكاب مذابحهم؛ أطلعنا أوديشليتس على برقية من قائد الجيش العثماني أنور باشا ، يعلن فيها أن قواته قد أُمرت بغزو إرزينجان ومواصلة مسيرتها حتى طرد القوات الروسية من شرق الأناضول. وان أنور باشا طلب منا أن نسأل الروس أن يحددوا موقفهم من الصعابات الأرمينية.

خلال هذه الأحداث ، عرض مفوض حكومة عبر القوقاز السلام على الحكومة العثمانية. وصرح قائد الجيش العثماني في رده بالراديو تلغراف بأنه قبل هذا الاقتراح. وأضاف أنه أبلغ حكومته أيضًا باقتراح مفوض عبر القوقاز للامتثال للقواعد. نتيجة للمبادرة التي قدمناها ، أنشأ الجنرال أوديشيليتسي اتصالًا تلغرافيًا مع رئيس مفوضي حكومةعبر القوقاز الروسي جيجشكوري ، والقائد العام للقوات المسلحة الروسية آنذاك الجنرال ليبيدينسكي؛ إلا أن أنور باشا كان يظن أن هذا الآتفاق ما هو إلا وسيلة للروس وللأرمن لكسب الوقت ولتهيئة أنفسهم للقتال؛ لكنه كان يتربص بالروس والأرمن الدوائر وينتظر أن يخطأوا؛ وهذا الخطا سيأتي من قبل الأرمن الشرهين للمذابح ضد السكان الأتراك والأكراد. وكان أنور باشا يتوقع أن الروس سيصمتون على خروقات الأرمن كالعادة. إن الروس والأرمن بغبائهم الأعمى أعطوا الفرصة لأنور باشا لكي يهاجمهم؛ وليعلن أنهم هم من نقضوا العهد أمام المجتمع الدولي.

ورد في الرد الذي جاء من قبل الروس، أنه تم توجيه إنذار إلى الجمعية الوطنية الأرمنية، للمطالبة بوقف الفظائع والمذابح الأرمنية بشكل مطلق ، وأن الجمعية أرسلت الدكتور سافرييف وأندرانيك إلى مدينة أرضروم كمندوبين لوضع حد للحزن الذي عم المدينة. الأحداث في أرضروم مزرية للغاية. أما بالنسبة لطلبات الضباط الروس، فقد طلب مجلس المفوضين من الضباط الروس عدم ترك مناصبهم لحين ورود رد الحكومة العثمانية على اقتراح السلام. وبعد شكر جميع الضباط الروس على خدمتهم ، أعلن المجلس أن روسيا في خطر جسيم واعتقد أن الضباط سيبقون في أماكنهم حتى اللحظة الأخيرة.

من ناحية أخرى ، نصح قائد الجيش الروسي ، بإصدار أمر يومي إلى الضباط الروس بعدم مغادرة أماكنهم الحصينة وعدم رغبة الضباط الروس في الوقوع في وضع غير شريف بسبب جرائم قتل الأرمن أو التضحية بأرواحهم دون مقابل لأجل انقاذ الأرمن من أيدي الغضب العثماني.

بقينا " لجنة تقصي الحقائق العثمانية" في أرضروم فقط بشرط أن نكون خاضعين لأمر القائد العام الروسي؛ وليس للأرمن. في غضون ذلك سمعنا أن الحكومة العثمانية استجابت بشكل إيجابي

لاقتراح مفوضية حكومة عبر القوقاز وأن المفاوضات الأولى من أجل السلام ستبدأ في طرابزون في 17 فبراير. أخبر قائد الجيش جميع الضباط شفهيًا أنه لا ينوي الاصطدام بالقوات العثمانية في أرضروم والمنطقة المحيطة بها ، وأننا سنبقى في أرضروم حتى يتم إحلال السلام وأنه وفقًا لبنود المعاهدة ، وسيتم نقل الأسلحة والمعدات العسكرية الروسية الأخرى إلى روسيا؛ ولن تترك في يد العصابات "الأرمينية"، كما صرح بأنه سيتم تسليم السلاح غير الروسي إلى الحكومة العثمانية بكميات كبيرة. في حالة محاولة القوات العثمانية استعادة أرضروم قبل توقيع السلام ، سيتم تدمير دشمات المدافع والمدفعية غير الروسية وستنسحب القوات إلى روسيا مع ضباطها إلى المواقع الحصينة. كان من الممكن إعطاء أوامر دقيقة لكل هذه الاحتمالات قبل سبعة أيام على الأكثر؛ لكن يبدو أن القائد العام للجيش الروسي في أرضروم ليس لديه معلومات مفصلة وواضحة من بطرسبرغ "لننجراد" أو من حكومة مفوضية عبر القوقاز.

كان القائد العام الروسي يرى أنه من الضروري الدفاع عن السكان الأكراد وألا يتركوا فريسة للعصابات الأرمينية كما ترك الأتراك من قبل؛ حتى يتم اتخاذ قرار ببقاء الضباط والجنود الروس في أرضروم أو اخلائهم المدينة. لأنه خلال مفاوضات السلام لم يصدر عن الحكومة العثمانية أي أوامر للسكان الأكراد بالانتفاضة علينا؛ وكان القائد الروسي يرى ضرورة ألا تنفجر الأوضاع في المدينة. بعد ذلك أعلن الأكراد رسميًا أنهم لم يتلقوا أي أوامر من قبل الحكومة العثمانية وأنهم عملوا منفردين بشكل مستقل تمامًا للدفاع عن أنفسهم ضد العصابات الأرمينية. وفي هذا الصدد ، كان قائد الجيش الروسي قد قرر نهاية شهر كانون الثاني / يناير إرسال ما يكفي من المدفعية إلى خط أرضروم-أرزينجان لصد هجمات الأكراد التي كان هدفها نهب مخازن المواد الغذائية الروسية؛ لقطع الأرزاق والإمدادات الغذائية عن الجيش الروسي؛ نتيجة لذلك تم إرسال مدفعين وضابط إلى كل نقطة استراتيجية. كما أعيدت هذه المدافع أثناء عودة القوات الأرمينية من أرزينجان وأرضروم بتاريخ 10 فبراير للغرض نفسه ، تم وضع مدفعين في بويوك كيرميتلي Büyük Kiremitliعلى طريق طرابزون -أرزينجان وعلى طريق سورب نيشان Surp

Nişanوفي نقطة أو نقطتين استراتيجيتين أخريين في مدينة أرضروم. وذلك لصد أي هجوم كردي محتمل ، سيتم وضع مدافع روسية أخرى بين قارس Kars وخاربوت Harput.

في منتصف فبراير تم جمع آليات وأوتاد المدافع في مواقع بعيدة وتسليمها إلى المستودع المركزي الروسي، وقد حان الوقت للمدافع الموجودة في الجوار ليتم سحبها من اماكنها. تم إعطاء نفس الأمر للمدافع التي تم العثور عليها في منطقة بالاندوكان Palandöken ، لكن لم يتم الوفاء بالعهود. تم صد الهجمات الكردية فقط ، ولم يكن من المتوقع أن تتقدم القوات العثمانية ، التي كان يُعتقد أنها غير قادرة على التحرك قبل الصيف بهذه السرعة.

في 12 فبراير ، قام قطاع الطرق الأرمن ، مدججين بالسلاح ، بقتل عشرة أو اثني عشر تركيًا في محيط أرضروم. حاول ضابطان روسيان ، غاضبان للغاية من هذا القتل الجريء ، إنقاذ الأشخاص المطلوب قتلهم من قبل الأرمن، لكنهم اضطروا إلى ترك الفقراء لمصيرهم لأنهم تعرضوا للتهديد أيضًا بالبنادق من قبل الأرمن. أعلن قائد الجيش الروسي الأحكام العرفية في 13 فبراير وأنشأ مجلس حرب. أمر بعقوبة الإعدام بموجب القانون القديم؛ لكل من يعصي الأوامر العسكرية. عُين العقيد موريل في قيادة منطقة أرضروم المحصنة، وعُين أرمني على رأس مجلس الحرب. وقام القائد الروسي جيراسيموف Gerassimov بتشديد الاستحكامات العسكرية في منطقة ألباي مورال Alpay Morel وعين قائد مائة أرمني يعرف باسم ساتشناؤور Schnauer مساعدًا له وأعلن أن سيحكم مرتفعات أرضروم بالمدفعية.

في اليوم التالي ، أراد القائد العام للقوات المسلحة والجنرال جيراسيموف العثور على مكان يكون مقر للقيادة الروسية وقت الحرب من أرضروم. مكثت في أرضروم. بالنسبة للمدفعية ، توليت قيادة المدفعية لموقع رأس الخيمة المحصن بعدما كان عليها التراجع. كان العقيد رئيس أركان الفوج هو النقيب شناور. تألفت هيئة الأركان العامة لموريل من ضباط روس؛ و تغير سلوك العقيد موريل بالكامل بعد تحرك قائد الجيش العثماني. وذكر أنه يجب الدفاع عن أرضروم حتى اللحظة الأخيرة ، وأنه لن يُسمح للضباط والأشخاص الذين يتمتعون بصحة جيدة بمغادرة المدينة. عندها أبلغ النقيب شناور مجلس الحرب أن بعض الضباط الروس أرادوا مغادرة أرضروم

، صرخ أحد أعضاء المحكمة الحربية وهو أرميني يدعى سوكلاوميان في وجهي قائلاً: **" إنه سيعدم بنفسه كل من ينوون مغادرة المدينة ، وسيرسل الذين حاولوا الفرار دون تصريح سفر من مجلس الحرب"**. في ذلك الوقت؛ أدركت أننا وقعنا في هذا الفخ؛ الذي يصعب التخلص منه ، وأن الأحكام العرفية والأحكام العسكرية ستنطبق على الضباط الروس؛ وليس على العصابات الأرمنية.

بدأت الفظائع ترتكب في المدينة كما كان من قبل. يواجه السكان الأتراك الفقراء ، المحرومون من السلاح وحق الدفاع هجمات الأرمن كما كانت في السابق ؛ وجدوا الملاذ فقط في الضباط الروس. كانوا يقدمون لهم القليل من المساعدة. اضطر العديد من الضباط الذين تحت إمرتي إلى استخدام القوة لإنقاذ حياة الأتراك الذين تم اعتقالهم وسرقتهم في الشارع.

أطلق كارابيف ، وهو مهندس في الجيش الروسي النار على أرميني كان قد سرق تركيًا في وضح النهار في الشارع أثناء فراره. إن الوعد بأن اللصوص الذين قتلوا الأتراك الأبرياء غير المسلحين سيعاقبون بشدة ظل كلمة ميتة كما كان من قبل. على الرغم من أن الأرمن هم من طالبوا بإنشاء مجلس حرب ، إلا أن المحكمة لم تستطع إدانة أي أرمني لأن القضاة كانوا يخشون انتقام الأرمن. قال الأتراك هذا من قبل وأوضحوا أن المحكمة المؤلفة من الأرمن لن تدين أبدًا أي أرميني. لذلك نقول: **"الغراب لا يقتلع عين الغراب".**

كنا نرى مثالاً حيًا لخيانة الكلمة. كان الأرمن الأصحاء يفرون من المدينة مع النساء بحجة حماية النساء. بعد ذلك علمت لماذا نُقل الرقيب كاراجيدوف إلى السجن دون موافقتي؟ عندما سألت العقيد موريل عن سبب ذلك ، حصلت على إجابة مفادها أنه تم إثبات براءته نتيجة التحقيق. على الرغم من أنني وضابطيّ كانوا أهم الشهود على الحدث الذي استدعى اعتقاله، إلا أننا على ما يبدو كنا الوحيدين الذين لم يتم سماعهم خلال هذا التحقيق الغريب. ونتيجة لذلك؛ لم أقتنع بالسبب الذي قدمه العقيد موريل فقد قمت بالتحقيق في الأمر مرة أخرى في الفوج وأعطيت الملفات الخاصة بهذا الموضوع إلى العقيد ألكساندروف. فتبين أن الضابط الروسي قتل أرمني قاتل؛ إلا أنه من ناحية أخرى بينما كان الروس يحاولون منع الصدام بالعثمانيين كان الأرمن يجرون

الروس ويسحبونهم لهذا الصدام لأجل تحقيق مطامعهم في تكوين دولة خاصة بهم. وأدرك حينها النقيب شناور

أنه لا ينبغي معاقبة القاتل الأرمني الذي اعتقل في منطقة تاف أيضًا.

1.6.الأحداث في الوثائق الروسية

كان الكولونيل موريل يخشى أن يثور الشعب التركي والكردي في أرضروم. في 17 فبراير ، وصل أندرانيك وسافرييف نائبا مفوض المناطق المحتلة إلى أرضروم. لم نكن نعلم أن أندرانيك كان مجرمًا حكمت عليه الحكومة العثمانية بالإعدام من قبل، حيث لم نتمكن من متابعة الأحداث الأرمنية بانتظام. لقد تعلمت هذه التفاصيل في محادثة أجريتها مع قائد الجيش العثماني أنور باشا في مارس الماضي.

دخل أندرانيك في زي العميد الروسي مع رتبة من الدرجة الرابعة "وسام القديس فلاديمير". ويحمل رتبة أخرى من الدرجة الثانية من صليب جورج. في ليلة وصوله إلى أرضروم ، أعلن العقيد موريل ، في برقية تلقاها من أندرانيك ، أنه تم وضع مدفع رشاش بمنطقة جسر كوي "جسر القرية" لتدمير الجبناء الذين سيهربون من أرضروم ساعة المعركة مع العثمانيين. بمجرد وصول أندرانيك ، تولى قيادة موقع أرضروم. يقول النقيب شناور: **" كان اللواء أركان حرب موريل تحت قيادته "ندرانيك" وكنا تحت قيادة موريل. كنت في المنطقة الواقعة تحت إمرتي يوم وصول أندرانيك".**

أحد الضباط الروس الذين خدموا في هذه المنطقة هو من حمل الخبر السيئ عن مقتل جميع سكان تبه كوي "قرية الهضبة" Tepeköy حيث قتلت العصابات الأرمينية كل من كان بالقرية رجالًا ونساءً وأطفالًا. أحضر هذا الضابط للقائد الروسي الخبر وهذا ما قلته له في أول لقاء مع القائد المتوحش أندرانيك. وأمر بإرسال عشرين من الفرسان معي على الفور إلى منقطة قرية الهضبة وأن يتم القبض على واحد على الأقل من القتلة وإحضارهم. لم أعرف بعدها ما هي نتيجة ذلك؛ غير أن هذا الأمر ربما ربما دبر بليل مع القائد أندرانيك.

عاد العقيد توركوم إلى الظهور في المدينة من جديد و جاء العقيد المدفعي الأرمني دولوخانوف معه إلى أرضروم. كانت كلمته الأولى أنه مفتش مدفعية ومشرف عليها. أخبرته أنني أعمل كقائد فرقة وأنني لست بحاجة إلى مشرف. أضفت أنه بخلاف ذلك سأنسحب من الخدمة. عند هذا الحدث ، أُعلن أن العقيد دولوخانوف سيقود مدفعية أرضروم المحصنة. بعد كل شيء ، كانت الأوامر التي أعطاها لي هي تلك التي جاءت باسم القائد العام أندرانيك ، كما كان من قبل ؛ لم تكن أوامر أعطيت باسمه؛ بل كالعادة أوامر شفوية.

كما بدأ كانبولاتيان ، نائب النقيب الأرميني ، الذي كان قائد فرقة المدفعية التي كانت تحت إمرتي ، بالتدخل في شؤوني. عندما أمرت بإعادة كل المدفعية ، بما في ذلك الديناميت والبارود ، أخبرني أنه لن يسمح بإعادة أي مواد ، لأن الأرمن الذين سيبقون حتمًا في أرضروم سيحتاجون إليها. يتضح من هذه الكلمات أن الأرمن أرادوا تولي قيادة الجهاز العسكري بأكمله في أرضروم وتحويل الضباط الروس إلى ضباط خاضعين لهم ينفذون أوامرهم فقط. بعبارة أخرى ، أرادوا جعلهم يعملون من أجل استقلال الأرمن دون أن يدركوا ذلك. لأنه إذا أدرك الضباط الروس الغرض من استخدامهم ، فسوف ينسحب الكثير منهم ويترك الأرمن بدون ضباط أو قيادة. إن العصابات الأرمينية مهما بلغت لا تستطيع الحرب كالجيوش النظامية ولا تستطيع تأسيس أي جيش نظامي مقاتل. لهذا كانوا يسعون بكل جهدهم على البقاء على الضباط الروس بينهم كل يتعلموا منه الخبرات النظامية القتالية لصالح جيشهم الأرمني المستقبلي. ويوضح البيان التالي للكابتن بيليات ، قائد الفرقة السابعة لمدفعية جبل القوقاز ، مدى خوف الأرمن من استقالة ضباط مدفعيتهم الروس.

الأرمن ، الذين أُبلغوا بأن فرقة المدفعية الجبلية السابعة كانت تستعد للانسحاب إلى ساري قاميش في 7 فبراير ، حينها اعتقل الأرمن القائد الروسي بمدفعيته اعتبارًا من الخامس من هذا الشهر، وعندما اضطروا للإفراج عنه بأمر من قائد الجيش ، وكرروا ذلك كثيرًا. وكان الأرمن في أرضروم قد هددوا القائد العام الروسي بأنه إذا غادرت المدفعية المدينة ، فإن المدينة بأكملها ستكون ملطخة بالدماء. كان على قائد الجيش الروسي أن يعطي الأمر بالتخلي عن إرسال

المدفعية. كان من الضروري الاتفاق مع قائد فرقة مدفعية الجبل السابعة. لقد اتفقا سرًا على المساعدة المتبادلة لبعضهم البعض إذا استخدم الأرمن القوة ضد ضباط المدفعية الروس؛ وأن نخبر الأرمن علانية أننا لن نعمل من أجل المصالح الأرمنية. القوة المادية لدينا هي قوة الأسلحة الرشاشة، تتألف كلها ضباط روس مدججين بالرشاشات الحديثة؛ وهذا ما لم يمتلكه الأرمن. اختار ضباط الفرقة السابعة للمدفعية الجبلية مساكنهم على مقربة من بعضهم البعض قدر الإمكان. وجعلنا ضباط المدفعية الروس المحليون منازلهم من حي المسلمين، حيث كان المقر العام منذ الاحتلال. لأن البقاء إلى جوار حي المسلمين ءأمن من البقاء إلى جوار حي الأرمن.

بعد وصول أندرانيك ، ازداد الخوف من ثورة شعب أرضروم على العقيد موريل وحاشيته. وأمر العقيد بأنه إذا تم إلقاء القبض على المحرضين على التمرد وظل الشعب ثائرًا ، فيجب وضع ضابط روسي في قلعة مجيدية لقيادة القصف ، والذي يمكنه فعل ما هو ضروري. تلقينا أوامر بمغادرة الحي الإسلامي والعيش في الحي الأرمني. نظرًا لأننا نعيش في هذا الحي منذ عامين وتواصلنا بشكل دائم مع المسلمين ، وجدنا أن موقف الأرمن هذا غريب جدًا. أعلن الضباط الروس أنهم ظلوا في الخدمة لمواجهة العدو الذي قد يشتبك معهم، لكنهم لن يكونوا قادرين على إطلاق نيران المدفعية على النساء والأطفال. لا أحد يشك في أن الأرمن يريدون إطلاق النار على المسلمين بحجة أن المسلمين ينتفضون. وبخاصة النساء والأطفال؛ ولكن الأغرب أن الأرمن رفضوا سكنى الضباط الروس بينهم؛ كي لا يراقبونهم.

تعذر العبور إلى الحي الأرمني لثلاثة أسباب:

1. عدم إمكانية نقل منازلنا في الوقت المحدد؛ بسبب انتفاضة المسلمين.

2. جودة المياه الصالحة للشرب القريبة من حي المسلمين

3.انسحاب رجالنا من الحي الإسلامي سيؤدي إلى مذابح دون عوائق من قبل الأرمن.

4. كان الضباط الروس غير واثقين منذ فترة وحتى الآن في السكنى بين الأرمن؛ فإنهم كانوا يشعرون بالأمان بين المسلمين المنتفضين؛ أكثر من العيش بين أبناء دينهم الأرثوزكس الأرمن.

كما اعترض ضباط فرقة المدفعية الجبلية الذين لم يكونوا من المحصنين. بعد ذلك ، اضطر الأرمن إلى القيام بعملهم القذر بأنفسهم وبدأوا في اعتقال بعض الأشخاص الذين اتهموا بأنهم قادة للحركة الثورية من المسلمين.

نظرًا لأن اقتراح العقيد موريل بقصف المدينة كان من النوع الذي يجذب الاهتمام، فقد اعتبرت أنه من الضروري جمع كل الضباط الذين يعملون تحت إمرتي. عقدنا اجتماعين يفصل بينهما يوم واحد. حضر الاجتماع الأول: جميع ضباط المدفعية في أرضروم ، والضابطان البريطانيان الذين وصلوا قبل أيام قليلة ، مع العقيد موريل وسينكيفيتش ودولوخانوف وتوركوم و أندرانيك والطبيب سافرييف. كان الغرض من استدعاء الضباط البريطانيين هو توضيح العلاقة بين الضباط الروس والقادة الأرمن، ومعرفة ما الذي كان لدى الروس في منع الهمجية الأرمنية ، حتى يتمكنوا من تأكيد حقيقة ملموسة ما رأوه ودرسوه. أثناء إقامتهم هنا. وفي ذلك ذكر العقيد موريل**:" علمت أن أوامري لم تحقق أهدافها؛ حيث لم تكن هناك خطوط هاتف وتلغراف تحت إمرتي مباشرة".**

لذلك استفدت من هذا الاجتماع مع الإنجليز وشرحت تفاصيل الوحشية والاضطهاد القذر للأرمن الذي كنت قد لاحظته شخصيًا أو علمته من مصادر أخرى تجاه السكان المسلمين. شرحت لهم درجة انضباط القوات الأرمينية. لقد أدرجت وشرحت الأمثلة التي سمعتها من فم القائد الأعلى للقوات المسلحة Odişelice أوديشليكا.

أنهيت لقائي مع الإنجليز بهذه الكلمات:

"نحن الضباط الروس بقينا في أرضروم ليس لكي يرتكب الأرمن أبشع جرائم القتل تحت حماية زينا العسكري، ولكن للامتثال لأوامر رؤسائنا ووضع حد للأعمال الهمجية والوحشية للأرمن؛ ولخدمة روسيا. والقيادة العليا في روسيا لا يسمح لنا بمغادرة المدينة وبترك وظائفنا فيها".

بعد ذلك ، أكد الضباط الآخرون الذين أخذوا الكلمة ما قلته بكل الطرق للإنجليز. وفي رده على تصريحاتي ، قال القائد أندرانيك:**" إن الأرمن سيكونون مدينين إلى الأبد للروس ، وأنهم جزء**

لا يتجزأ من السكان الروس العظماء؛ وأنه في هذه اللحظة ليس لديهم أي غرض آخر سوى خدمة المصالح الروسية. أما عن الفظائع التي يُزعم أن الأرمن ارتكبوها .. قال إن ذلك جاء نتيجة التوتر بين الأتراك والأرمن. وأضاف أنه نظرًا لأن السبب الوحيد لمجيئه إلى أرضروم هو منع مثل هذه الشرور ، فسيكون أول شخص يغادر المدينة ما لم يستعد الأرمن إلى رشدهم".

تمت ترجمة الخطب في هذا الاجتماع من قبل المترجمين. وقال أندرانيك ، ردًا على سؤال حول إمكانية مغادرة الضباط الروس لأرضروم؟ **:" إنه وجد أنه من المفيد لأولئك الذين لا يستطيعون الاعتماد على شجاعتهم في مغادرة المدينة أن يعتمدوا علينا، وأنه لن يعارضها قدر الإمكان أي اقرار يحل السلام بالمدينة".** وأعلن العقيد سينكيفيتش **:" أمام الجميع أنه يؤمن بأن الخدمة التي يؤديها الضباط في أرضروم كانت لروسيا وحدها".**

من أجل تحقيق نتيجة ، وجد جميع الضباط الروس أنه من المناسب الانتظار لمدة عشرة أيام واتخاذ قرار بشأن كيفية التصرف بعد معرفة ما إذا كانت تأكيدات أندرانيك تتطابق مع الحقيقة أم لا.

عقد هذا الاجتماع في 20 أو 21 فبراير. بعد فترة ، أعرب العقيد دولوخانوف عن دهشته لي ولضباط روس آخرين لأنهم احتقروا الأرمن وحتى كرهوهم. في اليوم التالي قال أندرانيك لنا**:" إن كل قاتل يقتل ، سواء كان أرمنيًا أو مسلمًا ، وسيُقبض عليه ويعاقب بنفس الطريقة ، ويمكنه مواصلة تجارته دون تردد مع المسلمين ، وأنه إذا كان هناك مسلمون لم يعودوا من العمال الذين ارسلوا للعمل في الحقول، فإن أفراد الحي الذين جمعوهم يتحملون المسؤولية عن حياة المفقودين".**

في اليوم التالي ، أثناء مرورنا بجانب القبطان الأرمني كانبولاتيان ، الذي كان في حاشيتي أثناء المرور في أحد الشوارع ، رأينا أن بعض الأشخاص كانوا يقرؤون الإعلان على الحائط. أوضح لهم كانبولاتيان أنه إعلان بالتركية وأنه ليس من الضروري أن يخاف المسلمون الأرمن إذا لم يحاولوا الثورة. وردًا على ذلك قال الروس**:" إن المسلمين لم يفعلوا شيئًا يستحق العقاب**

لمدة عامين، ولم ينووا ذلك بعد الآن؛ وأضافوا أن كل ما يريدونه هو عدم قتل المسلمين الذين حرموا من السلاح ومن أي وسيلة دفاع دون سبب".

طلبت من الكابتن كانبولاتيان أن يخبرهم أنني قائد المدفعية الروسية ، وأنني أنا وأصدقائي الروس لا يريدون أن يتعرض المسلمون للأذى وأننا سنواصل الدفاع عن هؤلاء الفقراء كما كان من قبل؛ وبكل الوسائل. التي في حوزتنا. وأكد العديد من الأتراك هناك ، وخاصة واحد أو اثنان منهم ، كلامي وقالوا إنني أنقذت حياتهم في مذبحة 7 فبراير التي أقامها الأرمن لهم.

كانبلاتيان ، الذي كان مترجمنا ، عضوًا في اللجنة الأرمينية. وحضر الاجتماع الثاني فقط للضباط الروس. سُمح فقط باحضار الطبيب سافرييف كأجنبي. وكانت الموضوعات التي تمت مناقشتها كما يلي: توضيح أن فوج مدفعية منطقة أرضروم الثانية المحصنة كان فوجًا روسيًا ؛وليس فوجًا أرمنيًا كما كان يعتقد الأرمن. لم يدخل أي من الضباط طواعية الخدمة الأرمينية ، ولم يوقع أي منا على هذه المسألة أو أبرم عقدًا بهذا المعنى. إذا كان هذا الفوج هو فوج روسي كما يزعمون، فإن طلبنا هو السماح بإرسال جنود روس. إذا كان فوجًا أرمنيًا، كان يجب السماح لأولئك الذين أرادوا المغادرة للخدمة مرة أخرى في الجيش الروسي بالانصراف عن هذه الخدمة.

لم يعمل إعلان الأحكام العرفية إلا على منع مغادرة الضباط الروس الذين يفضلون القتال في جبهة دينية على جبهة القوقاز. أفضل لهم من قتل السكان العزل الذين استسلموا لهم من ناحية أخرى ، إذا كانت حكومة مفوضية عبر القوقاز ستغادر روسية كما قيل ، فإن عمل الضباط الروس من أجل عدم بقاء أي أجنبيًا في هذا البلد "أرضروم"؛ وما كان يجب السماح به على الإطلاق. بعد الكثير من النقاش ، توصلنا إلى استنتاج مفاده أنه وفقًا للتقارير التي جمعتها القيادة العامة الروسية في المدينة أنه يحق لكل ضابط أن يطلب رسميًا إرساله تحت إمرة وزارة الحرب أو أحد الفيلق الروسي إلى المكان اذلي يريده. أبلغت أنني سأرسل التماسًا إليّ حول هذا الموضوع إلى السلطات المختصة مع توصيتي.

في هذا الاجتماع ، كمثال مميز ، تم أيضًا إخبار حالة مساعد النقيب يرمولوف ، الذي كان ضابطًا في كتيبة المدفعية السابعة لجبال القوقاز. وطلب هذا الضابط نقل الكتيبة الأرمنية الجديدة

التي عُيِّن فيها. ولما رأى العقيد موريل أنه أصر رايه بعد محاولته عبثًا في ثنيه ، فقد كتب في التماسه على هذا الضابط أنه قد أعيد إلى قيادة الأركان العامة الأمامية؛ لأنه لم يستطع أداء واجبه. وفي الوقت نفسه ، أُمر بمغادرة أرضروم في غضون أربع وعشرين ساعة. توضح هذه الحادثة كيف تم انتهاك شرف ضابط مخلصين لروسيا بسبب الأرمن وضحى بنفسه لأنه لم يكن يريد خدمة المصالح الأرمنية ، ومن ناحية أخرى ، كان النقيب يرمولوف متهورًا بالقول:**"إن العقيد موريل كان في خدمة الأرمن".**

في تكرار لما قاله أندرانيك حرفيًا ، قال الدكتور سافرييف إنه من مصلحة روسيا فقط أن نبقى في أرضروم حتى يتم إحلال السلام. قال ضباط دولة روسيا المتحضرة: **"الأرمن، الذين هم غرباء عنا ، وصفوا حساباتهم مع الأتراك بأنفسهم على حسابنا، قاتلوا؛ ليس لأجلنا بل لأجل مصلحتهم الخاصة. لماذا نحتاج نحن الروس للتدخل في شؤون العثمانيين الداخلية؟ لعنة الله على الأرمن!"** وقال أيضًا:**" إنه ليس لديه الحق في القول أو الاعتراض على الأرمن ، الذين اثبتت النتائج أنهم لا يستمعون لأحد"**، وأضاف**:" أنه إذا أردنا خدمة الإنسانية ، فمن واجبنا المقدس البقاء في أرضروم لمنع قتل المسلمين على يد الأرمن".**

لم تتحقق وعود أندرانيك ولم يصدقهم المسلمون على أي حال. تم إغلاق المحلات التجارية واستمر الرعب. لم يتم العثور على أي شخص حي في شوارع الحي الإسلامي؛ بعد مجزرة الأرمن في المسلمين. افتتح متجر أو متجرين فقط حول مبنى البلدية وقليل من المسلمين يمكن أن يجتمعوا هناك خلال النهار.

لم يعاقب أي أرمني. من أجل غرس الرأي القائل بأن الأرمن مجد للجميع ، أدرك القائد أندرانيك حقيقة الأرمن متأخرًا؛ ولكنه لم يتخذ أي رد فعل ملموس تجاههم؛ فعلى الرغم من وحشيته؛ إلا أن وحشيته لا تقارب بوحشية الأرمن المتعطشين لشرب دماء الأتراك.

7. معاقبة الأبرياء على الوفاء بالوعود

كان يسأل عما هو مطلوب. لكن عندما قال الضباط الروس إنهم سلموا العديد من الأرمن إلى السلطات الرسمية كمجرمين ، التزموا الصمت أمام هذه الكلمات التي لا يمكن إثبات خلافها؛ لأن هذا الأمر لا يعلم أحد حقيقته.

لم تتوقف جرائم القتل الأرمينية، بل كانت تُرتكب في الخفاء. تم ارتكاب أبشع جرائم القتل في قرى بعيدة عن المدينة إلى حد ما ، وبالتالي بعيدة عن أنظار الضباط الروس. وبالمثل ، فإن الأتراك الذين يعيشون في القرى المحيطة بأرضروم كانوا في طريقهم للاختفاء أيضًا ، ولم يكن لدى أي شخص معرفة نهاية مناسبة لجرائمهم. وتضاعفت الاعتقالات في المدينة بحجة التمرد. عندما سألت عن وضع المعتقلين وهل يتعرضون لخطر القتل كما في أرزينجان ، أجاب العقيد موريل على سؤال ساخر لبعضهم وقال إنه أُرسل إلى تبليسي تحت إشراف حراس أقوياء ، وأن الآخرين احتُجزوا في أرضروم كرهائن. عصابات مسلحة من المهربين الأرمن كانت تقتل كل من يعترض طريقهم. سواء فعلوا ذلك بدافع الخوف أو السرقة ، فإن النتيجة لم تتغير. قبل وصول أندرانيك، تجنبت الفرق العسكرية الذهاب إلى المقدمة. على الرغم من أنهم انطلقوا للجبهة بعد وصول أندرانيك ، إلا أن هدفهم الرئيسي كان الفرار فقط؛ كان أندرانيك يمتطي حصانًا ، محاولًا البحث عن الهاربين بضربات بالسيف، حتى بقبضتيه. كان أمل جميع الأرمن وخاصة أندرانيك في المدفعية الروسية. اعتقدت إيني أنه لا يمكن استخدام سوى سبعين سلاحًا من قبل مناطق الاستحكامات بشرط أن يكون هناك ما يكفي من المشاة المنضبطين. كان هدفهم الرئيسي واضحًا بالفعل: الاحتماء تحت حماية المدافع الروسية عندما اندلعت هزيمة أمام العثمانيين! فر الأرمن من جبهات القتال تاريكين الجنود والضباط الروس وحدهم في مواجهة الأتراك.

تم تأجيل بدء محادثات السلام في طرابزون. من قبل موظفي الإدارة الروسية بأرضروم ، تقرر القيام بذلك في 17 فبراير؛ علمنا أنه تم تأجيل المفاوضات إلى 20 فبراير ثم إلى 25 فبراير؛ كان الجزءان من المقر في الأطراف البعيدة من المدينة. كان الهاتف الذي يربط بين هذين القسمين مكسورًا لدرجة أنه كان لا بد من نقله من مكان إلى آخر مرتين في اليوم.

كما علمت من العقيد موريل خلال زيارة منه ومن موظفيه ، لم تكن هناك قوات تركية نظامية حول أرضروم. كان القرويون المحيطون ، بمن فيهم جنود نظاميون من القوات التركية الذين قُتل زويهم في أرضروم عام 1916 ، يقاتلون مع العصابات الكردية ضدنا وضد الأرمن. كان يعتقد أن العصابات التركية تشكلت من قبل ضباط هرعوا إلى هذه المنطقة لحماية أرواح المسلمين. في هذه المناطق ، لم يتبق سوى قرتين جبليتين في إرزنجان تحت سيطرة الأرمن. يمكنهم التقدم في اتجاه أرزينجان-أولتوا-فام Erzincan-Oltu-Fem وكذلك في اتجاه قارس وبالاندوكان.

اعتقد الكولونيل موريل أن الهجوم سيأتي من أولتو. كان عمل الاستطلاع سيئًا للغاية من قبل الأرمن. أولئك الذين شرعوا في الاستكشاف يقضون وقتهم في القرى عن طريق السرقة وقتل الناس وسرقة الحيوانات واغتصاب النساء. تمت مهاجمة الكشافة بقوة من ألفي رجل. كان المهاجمون الفعليون مائتي شخص. لم يخجلوا من القول إنهم هربوا عندما هاجمهم ثلاث أو أربعمائة أشخاص ، مما أسفر عن مقتل شخص وجرح آخر. في أحد الأيام ، أفاد ضابط أرمني عبر الهاتف أن قوة معادية قوامها أربعمائة هاجمت قواته ؛ في الواقع ، صادفهما رجلان غير مسلحين من إحدى القرى المتقابلة وعادا على الفور.

2.6.رحيل من أرضروم

خلال الفترة الممتدة من إجلاء الأرمن عن إرزنجان إلى احتلال الأتراك لأرضروم ، كان الكشافة الأرمن قادرين فقط على أسر فارس تركي واحد كان يُعتقد أنه تجمدت أقدامه من البرد. بعد الاجتماع الثاني للضباط الروس، كان هناك من الأرمن من أراد نقل مكانه إلى مواقع أخرى. عندما قدمت التماساتهم إلى العقيد موريل ، كان اللواء موريل غاضبًا جدًا وأخبرني أنه سيمنعهم بقرار من المحكمة. وذكر أن المدافع لا تزال في أيدي الضباط الروس ، ويمكنهم الرد على الإجراءات الجائرة والقاسية بنيران المدفعية الروسية، ولأن طلبهم كان قانونيًا ، فلن يتم اعتبارهم فرارًا من الخدمة وأنه تم اتخاذ الإجراءات اللازمة في هذا الصدد وفق اللوائح العسكرية.

لقد أعلن الضباط الروس واصروا على موقفهم بشأن الأرمن، لذا أعلن اللواء موريل أنه سيضع وثائق من شأنها تشويه أسمائهم ، كما فعل مع النقيب يرمولوف. رداً على ذلك ، ذكرت أنه ، كما قال العقيد دولوخانوف في تبليسي وباتومي ، لا يمكن توقع أي خدمة من الضباط الذين ظلوا في الخدمة بأرضروم بغض النظر عن اتجاهتهم. أجاب بعد ذلك أنه طلب إرسال ستين ضابط مدفعية بريطاني إلى أرضروم لهذا الغرض وأنه أخذ الكلمة رسميًا من القيادة العليا بروسيا. في غضون ذلك، علمت أن جنديًا روسيًا من اصل بولندي كان يعمل رئيسًا لمحطة في أرضروم ، لكنه لا يريد الاستمرار، تم اعتقاله وإجباره على البقاء في منصبه. وفي ذلك يقول القائد موريل:**" أمرت ضبّاطي بالجلوس بالقرب من بعضهم البعض بحجة التنفيذ السريع لأوامري ، وفي الواقع حتى أتمكن من تقديم المساعدة لهم عند الضرورة".**

كان النقيب يرمولوف قد غادر يوم 25 فبراير. وفي الطريق أوكلت إليه مهمة التوقف في ساري قاميش ، لرؤية رئيس الأركان القائد فيشينسكي ، وقائد المدفعية اللواء غيراسيموف ، للإبلاغ عن محنتنا ضد الأرمن ، لإخبارهم بما رأوه وسمعوه وسألوه أن يخرجهم من هذا الوضع السيئ في أسرع وقت ممكن.

في 24 فبراير لُأحظت طائرة تركية تقوم برحلة استطلاعية في المنطقة المجاورة. من هذا توقعت أن العدو كان في أرزينجان ، وربما حتى في ماما خاتون. في غضون ذلك ، أخبرني العقيد موريل أنه تلقى عرضًا من الأتراك لإخلاء أرضروم. بعد استرداد الأتراك لأرضروم ، أبلغني قائد الفيلق كاظم بك أن هذا الاقتراح لم يكن قطعة من الورق ، بل رسالة رسمية تحمل توقيعه. وفي ذلك يقول النقيب يرمولوف **:" إن العقيد موريل قائد الفيلق لقد أراد تضليلي بتقديم هذا الاقتراح الرسمي ، الذي يحمل توقيعه ، كقطعة ورقة عادية للدعاية".**

وكان إنشاء الموقع المحصن قد نفذ في 24 و 25 فبراير / شباط بعدم وجود خطر. تقرر أن الأكراد قد تجمعوا فقط حول تكية درسي Tekke Deresi وتم منع تقدمهم من قبل فريق عسكري في تلك المنطقة. قيل أن القوات المرسلة من أرضروم ألقت بالعدو وراء قرية إليكا. تلقينا أنباء عن تعرض القوات الأرمينية في تيكي كريك لهجوم في 26 فبراير. الناجون والضباط

من قرية إليكا الذين كانوا يفرون في نفس الاتجاه أمام العثمانيين جاءوا إلى أرضروم بسرعة كبيرة.

على الرغم من أنني تلقيت أوامر من العقيد موريل بإطلاق نيران المدفعية على المهاجمين الأكراد، إلا أنني لم أجد سببًا لتنفيذ هذا الأمر. لم يكن هناك أحد غير الجنود الأرمن المذعورين الذين فروا في طريقهم إلى خربوت وفروا في الطريق إلى طرابزون ، من ناحية أخرى كما لو كانت مناورة ، شوهدت الفصائل الأرمنية في انسحاب كثيف باتجاه أرضروم. في فترة ما بعد الظهر ، وردت أنباء عن تواجد قوات العدو العثماني النظامية في قرية العين القريبة جدًا. توقعت أن هناك حوالي ألف وخمسمائة من العساكر العثمانيين. لم يبدوا وكأنهم عصابات المقاومة الكردية ، لقد أعطوا انطباعًا بأن الفوج يتلقى الأوامر بانتظام من قبل قوات وخطوط إمداد خلفهم. بيد أن القائد أندرانيك يحاول جمع الهاربين الأرمن وإرسالهم نحو العدو العثماني؛ حفاظًا على حياة الجنود الروس. ولكن بمجرد أن تم جمع هؤلاء الجبناء؛ هربوا مرة أخرى من خطوط الدفاع الأمامية وكشفوا خطوطنا أمام العدو العثماني. من جهة أخرى ، استمر القصف المدفعي حتى الليل بيننا وبين العدو. بعد هجوم الأكراد منذ لحظة الاستعدادات لمواجهتهم، وبدأ العثمانيين في تغطية تقدم وانسحاب القوات المهاجمة الكردية.

يقول القائد أندرانيك :"لم أتمكن من أخذ المشاة الأرمينيين، الذين اضطلعوا بمهمة حماية بطاريتي المدفعية، من المنطقة المجاورة لكريميتلي الكبيرة. على العكس من ذلك ، تراجعوا في اتجاه خاربوت ، تاركين بطاريتي المدفعية مكشوفة أمام العدو. كان الأرمن الهاربون من قرية تيكي كريك يتعبون من قبل الفيلق العثماني الكردي حتى أثناء هروبهم. وبالرغم من ذلك كانت العصابات الأرمينية الفارة تقوم بسرقة القطعان وقتل القرويين القلائل الذين التقوا بهم في الطريق.

لم يعتقد طاقم العمل الروسي أن الأتراك كانوا يقتربون من أرضروم. لم يتم إعطاء أمر بالقتال ، وحتى لو كان الأمر كذلك ، فأنا لست على علم به من قبل القيادة الروسية العليا. كانت مهمتي بسيطة: **"أن أبقي العدو العثماني تحت اطلاق النار الكثيف لوقف تقدمه إلى خطوطنا**

الأمامية وكان هناك مشاة ومدفعية جبلية لم تكن تحت إمرتي؛ ولو كانت لمنعته من عبور خطوط المدينة المحصنة. بيد أن الأرمن كالعادة يستأسدون على المغلوب ويفرون عند المواجهة".

في ذلك اليوم ، جمعت الميليشيا الأرمينية جميع الرجال المسلمين ، بمن فيهم كبار السن والمرضى ، حتى المساء. وعندما سئلوا عن السبب ، قالوا إنهم يجندون عمالاً لتطهير السكك الحديدية التي تغطية الثلوج لها.

في نفس اليوم لبدأ المعارك وصلت إلى العقيد موريل أنباء مفادها أن طالبًا أرمنيًا ، مع حشد من الغوغاء والغجر جاءوا إلى منزله وفي ذلك يقول: **" ...وحاول دخول منزلي بدعوة التحقيق في أمر الهاربين ، على الرغم من أن اسمي مكتوب على باب منزلي. قاومت زوجتي هذا الإجراء التعسفي ؛ عندئذٍ ، لم يكن هذا الأرمني قادرًا على دخول منزلي ولكنه استطاع أخذ الترك الذين كانوا يعملون لدينا وةالتركي صاحب المنزل واثنين من الخدم الأكراد هناك. ومع ذلك ألقى الشتائم التي لم أستطع تكرارها. وقال إن هذه الإجراءات تمت بأمر القائد أندرانيك نفسه. ثم كان لدي باب مفتوح حتى يتمكن الرجل العجوز من الهروب بالذهاب إلى منزلي إذا جاءوا للبحث مرة أخرى عنه؛ كان عجوزًا مسكينًا يريدون فقط انهاء حياته لأنه "مسلم" تركي".**

"...مؤخرًا ، في طريقي إلى أندرانيك أو طاقمه ، كنت أصطحب معي النقيب يولكيفيتش ، مدير التعبئة لأستشهد بهم عند الضرورة. ذات ليلة ذهبت معه إلى اجتماع للضباط. بدأ الاجتماع عندما وصلنا. وحضر الاجتماع القائد أندرانيك والدكتور سافرييف والعقيد سينكيفيتش وموريل ودولوخانوف وآخرون. عندما رآني العقيد سينكيفيتش قرأ البرقية التالية من القائد العام للقوات المسلحة أوديشيليتسي: "أبلغني قائد الجيش العثماني ، أنور باشا ، عبر البرق "التلغراف" أنه أمر قواته بتحرير أرضروم وبتدمير جميع المدفعية الروسية في أرضروم ومواقعها في حالة مقاومة الروس. وأنه توعد بهدم المنطقة المحصنة وسحق قواتنا بلا خسائر للعثمانيين". وكان يتحدث وهو واثق من نفسه في النصر؛ ولا أعلم من أين أتته هذه الثقة". التوقيع: أودي تشيلسي "

كان الأمر متأخرًا بعض الشيء. لم يكن هناك وقت لتدمير الكرات المدفعية كي لا تقع في أيدي العثمانيين. وذكر أندرانيك:" **أنه كان ينوي عدم البقاء في أرضروم لمدة يومين آخرين حتى يتمكن من الانسحاب بعد أن تسببت الحرب في أضرار جسيمة للجيش الروس، وأنه ناشد شباب المقاومة الكردية أن يتوقفوا عن العصيان كي لا يتعرض كبار السن والمرضى وذويهم للأنتقام. وأن عليهم وقف الحرائق في المدينة".**

و عندما أخبرت الطبيب سافرييف **:" أنه تم القبض على جميع المسلمين واقتيادهم إلى مكان مجهول"**، قال الطبيب سافرييف**:" إن الأمر قد صدر بوضع حد لهذه الاضطرابات"**؛ ومع ذلك، هذا لم تكن هناك نتيجة من وعد الطبيب سافرييف الصالح بالحديث مع قيادات الأرمن العسكرية؛ فهم كانوا مصممين على إبادة مسلمي المدينة كافة.

يقول العقيد موريل **:"بعد مناقشة إمكانيات تنفيذ قرار القائد أندرانيك مع الضباط الروس عدنا إلى مواقعنا. كان من الممكن تنفيذ قرار الاحتفاظ بأرضروم لمدة يومين إضافيين بسهولة ؛ في مواجهة عدد المهاجمين وقوة مواقعنا الحصينة، استغرقت المدينة اثنين وأربعين يومًا تصد هجوم المقاومين الأكراد وليس ضد الجيش النظامي العثماني والذي كان يغطي ظهر المقاومة الشعبية الكردية ضدنا أيضًا؛ لقد كان الأكراد متعطشين لدماء الأكراد ثأرًا لذويهم؛ كنا نعلم ذلك جيدًا؛ إلا أننا كنا نتحاشي أن يدفع جنودنا الروس ثمن أخطاء ارتكبها الأرمن".**

يقول القائد أندرانيك**:"خلال مفاوضات الهدنة ، أعلنت الحكومة العثمانية رسمياً أنه ليس لها أي تأثير على الأكراد. لذلك كنت مسؤولاً عن اتخاذ الاحتياطات اللازمة ضد هجوم كبير متوقع من الأكراد. بالعودة إلى مقر القيادة العسكرية، أمرت بتدمير المدافع غير الروسية. يمكن تدمير هذه المواقع في غضون يومين. علمت من تقارير ضباط المخابرات العسكرية الروسية أن جنود المشاة قد فروا من الخنادق مستغلين الظلام. أبلغت العقيد موريل بهذا. هدأني وقال إنه أرسل تعزيزات ، لذلك لم يكن هناك خطر في هذا الصدد. عدت إلى المنزل وذهبت إلى الفراش في الساعة الواحدة صباحًا. ما بين الساعة الثانية والثالثة تم سماع أعيرة نارية بشكل متقطع من المدينة. وسمعت أصوات الأرمن وصوت فأس تكسر الأبواب وصرخات الخوف نتيجة جر**

المسلمين المساكين لتعذيبهم وقتلهم. أزعجتني وقتئذ فكرتان: أولاً كان شرفنا على المحك ، لأن أولئك الذين لا يرون بأم أعينهم جرائم القتل التي ارتكبها الأرمن الحقير (الذين يقاتلون من أجل الحرية كما يزعمون!!) قد يعتقدون أن هذه الفظائع الفظيعة قد ارتكبت بموافقة من الضباط الروس وأننا مثل هؤلاء المتوحشين. ويمكنهم إلقاء اللوم علينا وقتئذ. ثانيًا: بما أن هدف القائد العام للقوات المسلحة الروسية ليس الدخول في معركة ضارية مع الوحدات العسكرية العثمانية النظامية ، وقد يكون هناك مثل هذه الفصائل بين المهاجمين الأكراد، لذا فهناك سوء فهم ضد الأوامر الصادرة من القيادة العليا الروسية وعلينا توضيح ذلك للعثمانيين ولجنودنا قبل العثمانيين. سيزداد العصيان ضدنا في أرضروم كنتيجة طبيعية لجرائم الأرمن البشعة. بسبب هاتين النقطتين ، اتخذت القرارات التالية: أولاً: إذا لم تساعد الظروف الأخرى ، يجب عليّ تحويل بعض المدافع إلى الأرمن وإطاعتهم لأوامرنا.

بشكل عام ، فكرت في إرسال وابل من الشظايا. لكنني امتنعت عن التفكير في وجود بريء أو اثنين بينهم.

كانت حقيقة عدم إمكانية تدمير المدافع حيلة الغزاة الأرمن. لقد كانت نتيجة غطرستهم وجبنهم.

عندما كنت على وشك العودة إلى مقري ، سمعت صرخات مؤلمة وانفجارًا مدويًا في شارع منعزل نوعًا ما. عندما أدركت أن هناك تصادمًا بسبب بقع الدم على الثلج ، ترجلت من السيارة وواصلت طريقي سيرًا على الأقدام. عندما رأيت قائد الميليشيا الأرمنية يظهر على حصان من أحد الشوارع المجاورة ، علمت أنني على وشك أن أشهد فظاعة مروعة.

حالما عدت إلى مقري أمرت بطارياتي المدفعية بالانسحاب مع المشاة وإبقاء العربات تحت تصرف الضباط. علمت أن الفرسان الرواد قد فروا بالفعل من الليل. مسلحين حتى الأسنان ، حل الأرمن ربط الخيول وهربوا معًا بحيث شخصين على حصان واحد. أراد السائس منعهم من أخذ الخيول ، أطلقوا النار عليه وعلى معاونيه وأثناء قيامهم بذلك، أطلقوا النار على أحد حيواناتي. من بين الخمسين عربة ، تم الحصول على ثلاث عربات فقط ، واستخدمها بعض

الضباط. سرعان ما علمنا أن الجيش العثماني قد دخل المدينة. أدركنا أن هؤلاء لم يكونوا أكرادًا ضالين بل جنودًا نظاميين. استغل جنود المشاة الأرمن الأبطال الظلام وفروا بسرعة الريح من طريق أرضروم قارس! في الواقع ، لو اندلعت عاصفة ، لما كانت لتطهر أرضروم من القذارة الأرمنية في مثل هذا الوقت القصير. لم يتم العثور في الخنادق ولا في المدينة على أرميني مصاب بأدنى قدر من الجرح. ما هذه أرضروم الأرمن؟! إنه دليل جديد على ما دافعوا عنه بشجاعة وبطولة كبيرة غير حقيقية. السجناء الذين وقعوا في أيدي العثمانيين هم ضباط روس فقط. يمكن للأرمن التباهي بأنهم ساعدوا بشكل سلبي في الدفاع عن المدينة. عندما علمنا أن الأتراك استولوا على المدينة ، تقدمت بطلب إلى السلطات الرسمية مع مساعدي للإبلاغ عن وجودنا إلى الأتراك الذين قابلتهم في الشوارع ، أعرب عن خالص شكري لإنقاذ الأرواح الروسية على يد العثمانيين؛ أما لو كنا نحن أسرى الأرمن لفتكوا بنا؛ كما فتكوا بالسكان المساكين العزل المسلمين بارضروم".

قال الكاتب الروماني بترون عن الأرمن: **"إنهم لاذعون".** "كما أثنى عليهم الشاعر الروسي ليرمونتوف بهذه الكلمات**:" الأرمن بشر أيضًا ، لكنهم يتجولون في منازلهم في كل مكان ويقولون لأنفسهم: "أنت عبد ، أنت جبان ، لأنك أرمني ".**

أرضروم ٢٩ أبريل ١٩١٨م

محصنة أرضروم وديفيبوينو

المنصب قائد الفوج 11 من المدفعية المحصنة المقدم تفيردو كليبوف.

أرسل الجنرال Odişelice ، الذي كان يقود جيش القوقاز الروسي ، برقية لاسلكية إلى قائد جيشنا الثالث في 9 فبراير 1918م ، وأدلى بالبيان التالي:

"أعتبر أنه من واجبي أن أبلغ سعادتكم بالأحداث المؤسفة التالية:

بعد أن نشر بعض المحرضين أنباء عن تسبب المسلمين في الاضطرابات في 16/15 يناير ، بدأت القوات الروسية التي استقرت في إرزينجان بإجراء أبحاث احصاء في مساكن السكان

المسلمين لمعرفة نسبتهم إلى نسبة الأرمن. وعندما قاوم المسلمون في نقاط مختلفة بالمدينة وأصيب جندي أرمني برصاصة أطلقت القوات النار على المسلمين. وسقط قتلى وجرحى من الجانبين لم يتحدد عددهم بعد. أوقف تدخل الضباط الروس إراقة الدماء ومنع المزيد من الاضطرابات. بالإضافة إلى ذلك ، تم اتخاذ إجراءات جادة ضد من قاموا باستفزاز المسلمين وضد أولئك الذين ينشرون إشاعات لا أساس لها من الصحة.

كان العقيد موريل ، وهو شخص روسي ذاهب على طريق الكرد أرزينجان - أرضروم ، والذي جاء إلى أرزينجان في يناير لقيادة المنظمة الثورية الأرمنية ، أحد رجال الأركان العامة البريطانية والفرنسية ، وادعى أنه كان يستعد لنقل رسالة إلى قائد الموقع الروسي وأنهم " الأرمن" كانوا يستعدون لمهاجمة المدينة.

لقد ذهب العقيد موريل ، لأنه ساعد الأكراد وأما تدمير قرى المسلمين على طريق أرزينجان – أرضروم؛ فكانت من أفعال الأرمن وحدهم.

وأضاف أنه أصدر أوامر للقيام بذلك".

"الشاهد المطابق للجرحى الذين فروا إلى صفوفنا. ويدل على صحة التصريحات المذكورة أعلاه حول التنظيم الثوري الأرمني بقيادة العقيد موريل؛ وأن السبب الحقيقي في الأحداث العقيد موريل الذي كان يصمت عن مذابح الأرمن ويكتفي بالشجب والاستنكار وبالتأييد أحيانًا كثيرة. وفي يد نائب قائد الجيش العثماني الثالث ، وثائق تثبت أن الجنود ، الذين أعلنهم العقيد موريل كفارز ونيزون ، كانوا من عصابات أرمينية يقودها قائد قطاع طرق يدعى مراد الأرمني.

إن عجز موريل ، الذي قاد القوات التي تسمى حامية أرزينجان ، عن ضمان الأمن الشخصي للمندوبين الروس في كلكيت ، يثبت أنه لم يكن سوى زعيم عصابة أرمينية يرتدي الزي الروسي. ولقد استطاع خداع القيادة الروسية وبحسب تصريحات أهالي أرزينجان الذين لجأوا إلى صفوفنا ، أمر زعيم العصابة مراد جميع المسلمين بالتجمع في ساحة الكنيسة ،

وسحبت الدوريات الأرمينية الأهالي من منازلهم واقتادتهم في مجموعات إلى منزل فاخيت باي. خلال الليل وأحرقت العصابات الأرمينية منزل فاخيت باي ومباني وثكنات مهمة أخرى. مات أكثر من ألف رجل وامرأة في هذه النيران من السكان العزل المسلمين. وأما أولئك الذين قفزوا من على القضبان قتلوا بالرصاص وبالحراب

أفاد خلوصي أفندي ، الذي كان أحد الأشخاص المحترمين في إرزنيجان وتمكن من من الفرار إلينا أنه سمع الصرخات المروعة لضحايا النيران المساكين.

أمر قومه بالتجمع في بايبورت. فر زعيم عصابة أرمنية آخر ، يُدعى اسحاق - Halk Erain Arshak خلق أرعن، إلى الجبال المغطاة بالثلوج مع أطفال قرية قدماي kadmy ، حيث علمت القرى المحيطة بالأحداث المروعة في وان. وهناك أمثلة قليلة على أعمال وحشية نُفِّذت في المناطق المجاورة لجبهاتنا ، والتي تم إبلاغ القيادة الروسية بها أيضًا. سوف نعطي مثالا على ذلك

بعد أن أخذ الأرمن محين أفندي الكاتب السابقة لبلدية إرزينجان وأمه وزوجته وأربعة أطفال. قتلوا أطفالهم. كما قتلوا رجلاً يُدعى فيزيوغلو ، أرادوا اختطاف زوجته بالقوة. كما أغاروا على قرية كيلرسن في 12 يناير / كانون الثاني ، وقيّدوا 15 مسلماً وقتلوهم جميعاً.

جمع الأرمن الذين كانوا يرتدون الزي العسكري الروسي ، خمسين رجلاً وامرأة من قرية فول في البحر الأسود في 7 يناير واقتادوهم إلى اتجاه طرابزون. تم العثور على جثث بعض هؤلاء الفقراء في وقت لاحق في النهر مخنوقين ومبطورة أطرافهم.

تم العثور على جثث مسلمين مقيدة أيديهم من الخلف في قرية قزل آغتش Kızılağaç جنوب شارلي بازار. كان مفهوما أن الفقراء قتلوا بجروح الحربة.

ارتكب الأرمن مذابح بحق المسلمين حول قريتي كركول وإريكلي واغتصبوا النساء علانية.

قامت عصابات أرمينية قوية بنهب قرى شارلي بازار وأقليسي وإينسل لمدة شهر كامل وقتلوا أغلب السكان بهذه المناطق.

داهمت عصابة أرمينية قوية قوامها خمسون شخصًا أرفاسا وسرقوا هذا المكان وأحرق السوق. أثناء عودتهم كما قاموا بنهب قرى ومدن ساربو وصادق وكوس وأرداسا وجوموشان وإيكيسان وبايبورت وترحال وأرضروم ، سرقوا كميات كبيرة من الطعام الذي تركه الروس في المخازن.

قطعوا جميع وسائل الاتصال والمواصلات من الخارج في إرزنجان ، وبعد ذلك أحرقوا الكثير من الناس في منازلهم. حُشر الباقون في الكنيسة وأضرمت النيران في الكنيسة. كما قاموا بتفجير مسجد يني ومبنى البلدية بالقنابل بارزينجان؛ والتي قتلوا بها حوالي خمسمائة مسلمًا بعد ربط يديه وقدميه من الخلف. تمكن مير حسين آغا مع 800 من سكان ديرسم ، من الفرار من الأرمن واللجوء إلى الخطوط التركية. إن العمليات الهمجية المذكورة أعلاه ليست سوى جزء بسيط مما وصلنا من مذابح الأرمن الوحشية في شعبنا بشرق الأناضول. ليس لدينا معلومات في هذا الوقت عما حدث للمسلمين الذين يعيشون في مناطق غير متاخمة للخطوط التركية ، ويمكن أن نخشى أن قائمة الأشخاص المضطهدين ستستمر في الازدياد بشكل كارثي ".

7.حقوق الأغلبية

مما لا شك فيه أن الضباط الروس لم يروا أو يسمعوا أن هناك مئات الآلاف من الحوادث التي أدت إلى القتل الوحشي والحيواني للنساء والأطفال والرجال والشباب والعجائز المسلمين. في مواجهة كل هذه الوحشية والقتل ، يصمت أولئك الذين ينتصرون في الحرب من الحلفاء ويصفقون لمن يقومون بهذه الأعمال. إذًا هناك نوعان من العدالة في العالم أحدهما للفائزين والآخر للخاسرين. في الواقع يجب أن يكون هناك عدالة واحدة فقط. **إذا لم يتم تنفيذ هذه العدالة الآن، فهناك قوة روحية لتحقيقها ولن يتمكن الوقت من منع تنفيذها؛ ولكنها عدالة ستتحق مع الزمن.**

في رأيي الشخصي أن المذنب الرئيس في الأحداث المذكورة أعلاه هم الروس. الذين استفزوا الأرمن لفعل هذه الأشياء لتحقيق مآربهم السياسية الخاصة ، واللجان الأرمينية ، التي كان لها دور فعال في هذه المذابح التي أرتكبت في حق الترك والكرد من الدرجة الثانية؛ وذلك لأنهم شكلوا القوة الفكرية الروحية لهذه المذابح؛ لقد حولوا الأرمني المواطن والصديق إلى قاتل متوحش همجي؛ كان هدف الروس هو إقامة دولة أرمينية في شرق الأناضول غير أرمينية التي وعدهم بها الروس على أرض أذربيجان ، وكان هدف العصابات الأرمينية المسلحة هو إقامة دولة أرمينية من خلال تدمير الشعب الآخر المجاور لهم، والذي كان يشكل الأغلبية في المناطق التي يشكل الأرمن فيها عُشر السكان فقط. بوسائل مختلفة. لم يكن من الطبيعي محاولة تنفيذ هذه الأهداف غير المبررة في وقت كان الفكر السياسي الإمبريالي هو السائد ؛ ولكن بعد ذلك ربما كان ذلك ممكنًا. فقط لمحاولة تطبيق نفس المبادئ في وقت يتم فيه منح حقوق معينة للدول التي تشكل الأغلبية ، إنه يعني الاستمتاع بحقيقة أن السكان المسنين في تلك البلدان الغربية يواصلون قتلهم ودفعهم لقتل بعضهم البعض؛ بدعوة الحفاظ على شباب الأمم الغربية. وفقًا للإحصاءات في أوروبا والبطريركية ، فإن السكان الأرمن يشكلون عُشر السكان الآخرين. إذا هاجر العديد من الأرمن ، كما هو مقبول ، واختفى جزء كبير منهم في بؤس ، يجب الاعتراف بأن هذه النسبة قد اختفت تمامًا اليوم. 90 في المائة من سكانها أتراك وجزء من الأكراد ، لكن نية إنشاء دولة أرمينية من مقاطعات أرضروم وأرزينجان وديار بكر وخاربوت وأضنة وجزء من سيواس ، وهي أراضي أغلب سكانها مسلمين دفعهم لهذه الاحصائيات المزيفة. إذا هاجر العديد من الأرمن ، كما هو مقبول ، واختفى جزء كبير منهم في بؤس. يجب الاعتراف بأن هذه النسبة قد اختفت تمامًا اليوم. لذا يجب إعادة تأكيد هذه النقطة سيستمر هذه المعارك الدموية إلى الأبد.

ومع ذلك لا شك في أن مؤتمر دول الحلفاء ، آخذًا هذه الحقيقة في الاعتبار ، سيتخلى عن إقامة دولة طبيعية وغير معقولة ويحمي حقوق الأغلبية إذا كان يرغب في إقامة سلام عادل ودائم.

المجالس التابعة لحزب الاتحاد والترقي والدعاوى القضائية ضد أعضاء هذا الحزب كانت بغرض الانتقام من حزب الاتحاد والترقي.

1.7.الحكم

لم تنتهج أي حكومة في عالم السياسة مثل الطريقة القبيحة والسخيفة في مواجهة القانون والحق ، مثل حكومة أولئك الذين هم في السلطة الآن. من بين الأحداث التي تم التحقيق فيها والملفقة ، ولم يشارك أي ممن وجهوا اتهامات أو افتراءات أكثر جدية في هذه الاتهامات والافتراءات التي لطخت شرف الوطن. فقط حاولوا تلطيخ شرف الباشا العجوز "طلعت باشا"، وعدد قليل من الضباط أصبحوا أدوات لهذا العار.

تنص المادة 92 من مبدأ القانون الأساسي بوضوح وبشكل نهائي على أنه لا يمكن محاكمة وزراء الدولة إلا من قبل محكمة عليا. خلافًا لهذه الأحكام ، تتم إدانة الأشخاص الذين شاركوا في وزارات مختلفة من قبل مجلس حرب. بهذه الطريقة ، يتم توجيه ضربة إلى القانون الأساسي. السلطان الخليفة محمد وحيد الدين الذي أقسم على مبادئ القانون الأول أمام مجالس أعيان والنواب قبل ستة أشهر؛ يريد ألصاق كل ما حدث للبلاد وللدولة العثمانية لحزب الاتحاد والترقي. ونسي أنه لولانا ما كان سلطانًا أو خليفة؛ فنحن من قبل بتوليته الخلافة والسلطنة. إلا أنه كان يريد أن يعيش كما كان يعيش السلاطين العثمانيين المستبدين من قبل الإنقلاب على السلطان عبدالحميد الثاني. وكان يرفض أن يلزمه البرلمان أو أن يحكم من قبل سلطة نواب الشعب أو أن نشاركه السلطة؛ ولقد حاول مرارًا وتكرارًا أن ينتزع السلطان السياسي من أيدينا؛ وكان عديم الثقة بنا؛ ولكن الهزائم في الحرب العامة نتج عنها أن سنحت له بفرصة كبيرة للآطاحة بنا ولقد استطاع أن يستغل سلاح الخلافة ضدنا. وكنا نرفض أن يتم اتخاذ قرار انهاء الحرب فرمان سلطاني بل على الشعب عبر نوابه أن يوافق على ذلك مع السلطان؛ بهدف تحديد المسؤولية ومنع التعديات على أمة تم إخراجها من منطقة الحرب بناءً على قانون أقره السلطان ، وهو إجراء عسكري بحت؛ لكن بسبب الخيانة أثناء الحرب تمكن السلطان محمد وحيد الدين من ذلك. ، ولقد قام السلطان محمد وحيد الدين بتكليف حزب الاتحاد والترقي بهذا الموضوع بصيغة الأمر، تم إرسال فرمان السلطان إلى ديوان الحرب العرفي الذي أسسه السلطان وحيد الدين ، والذي يسمى الآن باختصار ديوان الحرب "Divan-1 Harp" وهذا الديوان هو من راسل دول الحلفاء بشأن انهاء الحرب، وهذا الديوان

يعادل"المحكمة الإدارية"؛ وهذا الديوان هو الذي راجع ووثق كل أحداث الحرب في شرق الأناضول بما فيها مجازر الأرمن في حق السكان الأتراك والأكراد وكذلك هجوم اليونان على إزمير حتى تحريرها منهم.

على الرغم من أن الحكومة وجميع العثمانيين كانوا دائمًا أصدقاء للاتحاديين - أو بالأحرى ، كما قال قائد البحر العثماني ، الذي عمل كمدعي عام في محكمة الحرب ، في لائحة الاتهام أدناه:" **على الرغم من أن الحكومة والشعب كانوا دائمًا يفهمون الأعمال الصالحة التي تم القيام بها ؛ يريد أن يوضح أن جمعية وحكومة حزب الاتحاد والترقي ، المكونة من خمسة أو عشرة أشخاص فقط ، دخلت الحرب ضد دول الحلفاء دون سبب وارتكبت فظائع ضد الأبرياء والمضطهدين من الدول الأرمينية والروسية خلال الحرب. ويصفونهم بما يليق بوحشية القبائل الأفريقية الهمجية غير المتمدنة بالغابات، ويعتقدون أنهم حلوا المشكلة برمتها من خلال تقديمهم للمحاكمة وإدانتهم بأقصى العقوبة".** ولكن يبدو أن الحكومة الجديدة محكومة من قبل حكومات دول الحلفاء وإلا ما أصدرت ضدنا أحكامًا عسكرية بالنفي والسجن. لم يدرك هؤلاء الحمقى مدى خطأ افتراضاتهم إلا بعد فترة وجيزة ، بعد صفعة سياسية من كليمنصو (طبيب وصحفي ورئيس الحكومة الفرنسية في الحرب العالمية الأولى خلال فترة حكمه الثانية في الفترة من 1917-1920م). في مجمل رده على حكومة الدولة العثمانية بعد الحرب اعتبر كليمنصو الكلمات التي مفادها أن الحرب شنت دون سبب وأن اليونانيين والأرمن تعرضوا لسوء المعاملة ، فأجاب على النحو التالي:

"منذ أن انضممت إلى الحرب دون أي سبب، عليك أن تتحمل العواقب، ولست مستحقًا وكافًا لقيادة حكومة بسبب الشر الذي فعلته بأمم أخرى. وقد أعلن بطاركة اليونان والأرمن أنهم ليسوا كذلك؛ وأنهم كانوا راضون عن الحكم التركي ، ليس فقط بسبب تقاربهم مع حركة تركيا الفتاة ، ولكن أيضًا من الإدارة التركية على مدى أربعة قرون ".

وهنا أنشر نص الدفاع الذي قدمه أشهر المحامين في اسطنبول أو بالأحرى جميع أعضاء نقابة المحامين في اسطنبول والذين دافعوا عنا أمام محكمة الحرب. حيث قالوا في محضر دفاعهم عنا:

"وفقًا للقانون الأساسي الصادر عن مجلس المبعوثان لا يمكن رفع دعوى قضائية إلا ضد وزراء الدولة أمام المحكمة الأولى وذلك بسبب موقعهم السياسي الحساس".

1.7.الدفاع

دون الإسهاب في الحديث عن الأسباب والمسببات والقانون ، أقتبس أيضًا القرار بشأن رفض هذه المحاكمة ، وأخيراً البيان السخيف الذي أدلى به المدعي عند شرح القضية. عند قراءة هذه الوثائق التاريخية ، تصبح محاكم الحكومة الحالية ، وحتى محكمة الحرب نفسها ، أدوات للكراهيته. يا له من شيء سخيف وقبيح كان يستخدمه أكثر من غيره هؤلاء؛ ولكن يبدو أنه في موقف. لا أعتقد أن للسلطان محمد وحيد الدين دخل بذلك؛ فهو غير محكم السيطرة على زمام الأمور مائة في المائة؛ ولكن يبدو أن القوى الغربية العظمى أرادت التخلص من أعضاء حزب الاتحاد والترقي؛ الذين قادوا الدولة العثمانية نحو المدنية الغربية؛ وليراجع في ذلك وثيقة محكمة الإدارة العسكرية لديوان الحرب المؤرخة بتاريخ 27 أبريل 1335هـ/1919م.

المحامي جلال الدين عارف بك المتخصص في الجنايات المرتكبة طلب مرسوم ولائحة الاتهامات وقال:**" إنها تلزمنا لتقديم بعض الشروحات حول القانون العام من أجل تقديم الأشخاص الذين نتولى الدفاع عنهم أمام مجلس القضاة. وبالطبع ، وكما تدعي النيابة العامة ، فإن المهمة المتمثلة في إنهاء هذا الحدث التاريخي ، الذي تمت مواجهته منذ قيام الدولة العثمانية ، ضمن المتطلبات الصارمة لقوانيننا الحالية ، قد أوكلت إلى النضج والمثابرة والقوة. وعدالة مجلسكم الأعلى وخاصة في عمله الدؤوب. الحكم الذي ستصدره المحاكم العليا لدينا ، وأنا هذا الحكم ليس لجيل اليوم؛ وستتعلق هذه الأحكام العثمانية بأنها مثال العدالة التي لن يقع مثلها في المستقبل وولم يكن مثلها أمجد تاريخ العدالة الإسلامي. بل ستكون مثال يحتذى به لكل البشرية".**

"...هناك أحكام مخففة وتكرار في محاضر أحكام المحكمة ، بما في ذلك الخطب التي ألقيت باللغة القانونية الثقيلة المتكلفة لتلك الفترة لفهم مذكرات التحقيق والتي تعتمد على فلسفات القوانين الغربية لتلك الفترة...سيُظهر القضاء درجة الدقة في تطبيق القانون المدني

على أنه خالٍ من كل أنواع الشكوك ، وجميع أنواع العواطف؛ ولا مكان للرحمة فيه مرة أخرى ، نحن نمثل أمام محكمتك العليا مدركين تمامًا لواجبنا ، ولكن مع التصميم والإصرار على خدمة تحقيق الحقيقة وواحقاق الحق. ونحن على يقين من أن رفع شأن مجلس محكمتكم الأعلى سوف يسهل هذه المهمة التاريخية. مرة أخرى ، كما ذكرت النيابة العليا ، لا يمكن لمشاعر مثل البلاء والانتقام أن ترقى إلى هذا المنصب الرفيع الذي تشغله محكمتكم العليا ، ومثل هذه الأشياء لا يمكن أن تؤثر على محكمة القضاة الكبرى بأي شكل من الأشكال. ومن هذا المكان المقدس حيث يجب أن يتركز على العدل ؛ سوف يرتفع الصوت بالبساطة والعظمة والجلال، وهذا الصوت سيغمر كل تلك الضوضاء وسيُسمع بكل عظمته الحقيقة والتي ستستمر حتى في المستقبل تأثيرها. وسيكون هذا الصوت صوت العدل والحق".

الاتهام ضد موكلينا يتعلق بارتكاب نفس الفعل عن طريق اللمس (الذبح) وما إلى ذلك ، أو المساعدة ارتكاب الجريمة ؛ ويدعي كل من لائحة الاتهام والمرسوم أن حزب الاتحاد والترقي المحل كان دار بطريقتين ، أحدهما طريقة انتمائه إلى منظمة سرية والآخر؛ إلى منظومة مفتوحة. يدعي أن بعض وكلاؤنا شاركوا عن علم في الجريمة من خلال المساعدة. ولما كان الأمر كذلك ، فإن مسألة ما إذا كانت هذه القضية تدخل في اختصاص لجنتكم العليا هي مسألة قانونية تستحق الدراسة أكثر من غيرها. كما هو معلوم ، فإن موكلينا سعيد حليم باشا وخليل ونسيمي وإبراهيم وشكر بك قد انعقدوا في مجلس الوزراء السابق. وفق أحكام القانون الأساسي ؛ بالنظر إلى المادتين الثلاثين والثالثة من قوانين محاكمة الوزراء ، يمكن ملاحظة ذلك ؛ محاكمة الوزراء بسبب شؤون الدولة هي من اختصاص المحكمة العليا من الدرجة الأولى ، والمكان الذي سيتم فيه الاستماع إلى جميع أنواع القضايا المتعلقة بهم وحدهم ، بصرف النظر عن واجباتهم ، هو محكمة عامة. من ناحية أخرى ، فإن المادة الثالثة والعشرين من القانون الأساسي الأول دقيقة للغاية في تحقيق مسألة محاكمة الوزراء ومسؤولي الدولة. تنص المادة الثالثة والعشرون من القانون الأساسي الأول على ما يلي:

"لا يمكن إحالة أي شخص إلى محكمة غير المحكمة التي هو عضو قانوني فيها. بعبارة أخرى ، لا يمكن إجبارها على الخوض في أمر ليس اختصاصها. وأيضًا ، تنص المادة الخامسة عشرة بعد المائة من القانون الأساسي الأول بشكل أكثر دقة على الغرض التالي لا يمكن إلغاء هذه المادة القانونية لأي سبب أو عذر. أي أن حقيقة أنه لا يمكن النظر في هذه القضية في محكمتين منفصلتين تستند إلى أحكام قانونية مقبولة بشكل عام. لهذا السبب ، درسنا هذه المسألة أولاً من أربع زوايا. أول هذه الزوايا ستكون جوهر توجيه الاتهام نفسه. ثانيًا ، شخصيات وصفات موكلينا ؛ ثالثًا ، التوصيف القانوني للأفعال المزعوم ارتكابها ؛ رابعًا ، يجب فحص مسألة الواجب من حيث حقيقة أن التحقيق في هذه القضية قد بدأ من قبل السلطة المختصة".

"...لا بأس في القيام ببعض الأشياء

أولاً: الاتهامات الرئيسية في الدعوى والمرسوم الخاص بلائحة الاتهام تتعلق بالجرائم التي ارتكبت أثناء تطبيق قانون الترحيل. ومع ذلك ، فإن الجرائم المرتكبة أثناء تنفيذ مرسوم أعده مجلس الوزراء حسب الأصول ورفعه إلى السلطان (للموافقة) ونشره وأعلن عنه، تقع في الحدود التي تحددها المادة الحادية والثلاثون من القانون الأساسي من حيث المبدأ. المادة الحادية والثلاثون من القانون الأساسي الأول واضحة جدا. تقول: "إذا قام عضو أو أكثر من أعضاء البرلمان (الجمعية) بتقديم شكوى ضد أحد الوزراء بسبب أوضاع ضمن نطاق هذا المجلس ، أولاً ، مجلس النواب وفقًا للائحة الاتهام والمرسوم ، من إعلان الملكية الدستورية حتى حل حزب الاتحاد والترقي وحظره ، كان أحدهما مفتوحًا للتعاون مع الآخر ، بناءً على البرنامج واللوائح ؛ لابد من أن المتعاركين يجمعان بين صفتين متعارضتين ؛ يُزعم أنه بما أن الفظائع تمت من خلال منظمة سرية وعمل بعض وكلاؤنا كوزراء ، فقد كانوا أعضاء في الجمعية العامة لحزب الاتحاد والترقي ، وفي هذا الصدد ، كانوا على علم بالجرائم المزعومة. أو أن تكون قد ارتكبت من قبل الجمعية السرية لحزب الاتحاد والترقي، لكنها لم تمنعهم وساعدتهم. حتى لو افترض أن هذا صحيح ، فقد تكون هذه الاتهامات قد نشأت من واجباتهم

الرسمية. وفي الفقرة الأولى من المادة الثالثة والثلاثين من القانون الأساسي الأول تشرح ذلك ". حتى لو تم القبول بأنهم لم يمنعوا الجرائم التي ارتكبها الذين دخلوا التنظيم السري من المفترض أن هؤلاء الوزراء حاضرون في الجمعية العمومية لحزب الاتحاد والترقي، لكنهم لم يمنعوا ارتكابها، وحتى ـ أخذ الكلمة في لائحة الاتهام ـ لم يمنعوها عن قصد ؛ قد تشكل هذه الإجراءات جريمة إساءة استخدام الخدمة المدنية. لأن واجب الوزراء هو بالأساس منع هذه الأشياء.

هو أن يكون هذا يعني أنهم أساءوا استخدام موقفهم لأنهم لم يتعرضوا للعراقيل. في هذه الحالة وفقًا للمادة الحادية والثلاثين من القانون الأساسي الذي استشهدنا به أعلاه ، يجب إعطاء المحكمة رقم 4 لعلي من حيث كونه موظفًا حكوميًا. مرة أخرى ، ورد في لائحة الاتهام والمرسوم أن هناك تنظيمًا خاصًا: التنظيم الخاص للحربية. وتجدر الإشارة إلى أن تشكيلات قلم مخصوص من المخابرات Teşkilat-ı Mahsusa المرتبطة بحزب الاتحاد والترقي Imtihat ve Terakki ، وهذا يظهر الأمر يظهر كجريمة لوكلاؤنا. إلا أن التنظيم الخاص قام على أساس بعض الأسباب العسكرية ، ومن حيث كونه إدارة شكلتها وزارة الحرب مباشرة ، فهو إدارة وفرع داخلي للمؤسسات العامة للدولة. حيث أن هذا القسم له مركز وفروع مختلفة. ومعلوم للجميع أن هناك بعض موظفي الخدمة المدنية والموظفين المسؤولين عن القيام بالعمل في إطار اللائحة الرسمية الصادرة عن وزارة الحرب وتدفع رواتبهم من الميزانية العامة للدولة. إذا تم إحضار السجلات والملفات الرسمية التي كان ينبغي حفظها في وزارة الحرب التابعة لهذه المنظمة ، فسيتبين أن هذا الادعاء مبني بالكامل على الحقيقة. لأن المنظمة هي الدائرة الرسمية ، ويوجد على رأسها بعض الضباط والمسؤولين ، وكانوا يتقاضون راتبًا دائمًا من ميزانية العمالقة. وكان من بين الذين قاموا بأعمال هذا المكتب أعضاء لجنة الاتحاد والترقي. بالتأكيد لا يمكنه تركه. لأنه اليوم على الرغم من أن لديهم واجبات خاصة بهم ، يمكن لأي شخص أن يكون موظفًا مدنيًا في عدد من الأماكن المختلفة ويخدم هناك. على سبيل المثال ، كان هناك بعض أعضاء لجنة الاتحاد والترقي، بعضهم كان في الدفاع عن اتحاد جمعية التربية والتعليم

Cemiyet-i Tedrisive. كما أن دخول الأشخاص إلى تلك الأماكن لا يتوقف عن كونه الدائرة الرسمية للمعرفة أو المكاتب الصحية ؛ بل على الكفاءة المحسوسة خارج المكاتب الرسمية للدولة؟ بالتأكيد لا يمكنه تركه. لأنه اليوم ، على الرغم من أن لديهم واجبات خاصة بهم ، يمكن لأي شخص أن يكون موظفًا مدنيًا في عدد من الأماكن المختلفة ويخدم هناك. على سبيل المثال ، كان هناك بعض أعضاء لجنة الاتحاد والتقدم ، بعضهم كان في الدفاع عن ميلي ، اتحاد Cemiyet-i Tedrisive. كنت في الإسلامية ، وكان البعض في لجنة المدارس الإسلامية وهم يعملون هناك. كما أن دخول الأشخاص إلى تلك الأماكن لا يتوقف عن كونه الدائرة الرسمية للمعرفة أو المكاتب الصحية؛ وكالة إذا وُجدوا على هذا النحو، فهل تعرف منظمة المحسوسة خارج المكاتب الرسمية للدولة؟ بالتأكيد لا يمكنه تركه. لأنهم اليوم ، على الرغم من أن لديهم واجباتهم الخاصة ، يمكنهم أن يكونوا موظفين مدنيين في أماكن مختلفة ويخدمون هناك. على سبيل المثال ، كان هناك بعض أعضاء لجنة الاتحاد والترقي، وبعضهم كان في الدفاع عن الحضارة والمدنية. كما أن دخول الأشخاص إلى تلك الأماكن لا يتوقف عن كونه دوائر رسمية للمعرفة أو مكاتب صحية ؛ وكالة على الرغم من أن لديهم واجباتهم الخاصة ، يمكنهم أيضًا أن يكونوا موظفين مدنيين في أماكن مختلفة ويخدمون هناك. على سبيل المثال ، كان هناك أعضاء في حزب الاتحاد والترقي ، في خدمة الدفاع عن الأمة؛ إن التواجد في هذا المكتب الرسمي والعمل فيه على وجه الخصوص لا يزيل هذا المنصب من كونه مؤسسة رسمية.

ثانيًا ، سأقدم بعض الآراء حول شخصيات وصفات وكلاؤنا محل الاتهام: كما طلبت من بعض وكلاؤنا الوزراء. وفقًا للبند الصريح لمبدأ القانون الأساسي لدينا ، يتحمل الوزراء المسؤولية المشتركة عن السياسة العامة للدولة وعن الإجراءات الجنائية المتعلقة بحضانتهم أمام المحكمة رقم الأولى العليا. نظرًا للوضوح المطلق في المواد المحددة لمبدأ القانون الأساسي ، لا يمكن تفسير موضوع المسؤولية من قبل لجنة التحقيق والمطالبة (السلطة) ، ولا من قبل المحكمة العليا. لأن الوزراء كانوا في مهام المسؤولية وكانوا يدافعون عن بلدهم وقت الحرب؛ لأنه وفقًا للفقرة الثانية من المادة مائة وسبعة عشر من القانون الأساسي الأول ، فإن سلطة التفسير

تعود إلى مجلس الأعيان ، وهذا التفسير فقط مذكور في محضر مجلس الأعيان الأول وفقًا لمجلس القانون الأساسي الأول رقم334 المؤرخ بتاريخ (29 ديسمبر 1918). الرد نيابة عن الحكومة على السؤال الذي طرحه أحمد رضا بك ، الرئيس السابق لمجلس الأعيان ، من أجل فهم مدى أنشطة الحكومة في معاقبة مرتكبي جرائم الهجرة والقتل ، تم تصنيف وزير العدل الذي أعطى ثلاثة أجوبة على الجرائم المرتكبة عن طريق التهجرة؛ لأجل وقف مذابح الأرمن بحق المدنيين العزل من أبناء شعبنا. كما أنه رفض اقتراح جمعية الأعيان بشأن اصدار أحكام على الجرائم التي يحتمل أن يرتكبها الضباط الذين يجب إحالتهم إلى الديوان العالي لوجود فرض الاحتمالية. ثانياً: الجرائم التي يرتكبها مسؤولون غير هؤلاء لهم أحكام خاصة حسب الظرف والوظيفة. والثالث: هي الجرائم التي يرتكبها المدنيون في الحالات الاجتماعية العادية الخالية من أوقات الحروب. أدلى وزير العدل الذي تحدث نيابة عن الحكومة العثمانية ، ببيان أمام مجلس الأعيان بهذه الطريقة وقال: "حول أولئك الذين يجب إحالتهم إلى المحكمة – أولاً: القضايا المتعلقة بهذه الأمور ومحاضر المدعون العامون لا يمكنهم المقاضاة على أساسها وإذا صادفوا مثل هذه الجرائم أثناء التحقيق. سيتعين عليهم اكتشاف ذلك وإبلاغ الحجز عنه. وفي محاكمة الديوان العالي الإدارية اقر هذا الحكم ، هناك قضية جديرة بالملاحظة. ومن القواعد الخاصة أن تخضع الجريمة لمحكمة كبرى. في هذه الحالة ، إذا تمت معالجتها بالاشتراك مع أشخاص من المجتمع فإن أكثر الجرائم المرتكبة تصنف حسب حالتها. لهذا يجب تحديد قوائم الاتهام والأدلة والصلاحيات المتاحة لكل اسم بقائمة الاتهام من وكلاؤنا على حدة".

"...في الحالات التي يشارك فيها بعض الأشخاص من الجمهور في المشكلات التي يجب إحالتها إلى الديوان العالي الأول van-1 Ali ، فيجب أيضًا إحالة هؤلاء الأفراد إلى الديوان العالي Divan-1 Ali بالكامل. لأن الجريمة من الجرائم ذات الصلة بسلطات وصلاحيات الديوان العالي. وهذا يعني أن هذه المسألة تمت مناقشتها في مجلسي المبعوثان والأعيان ، والمصرح لهما بتفسير القانون الأساسي Kanun-1 Esasi ، وقرار مجلس الأعيان الأول ، كما هو معروف لديه الأحقية في تفسير القانون. تم قبول القرار الذي تم اتخاذه في مجلس الأعيان على

أساس الإحالة المباشرة للوزراء تكون إلى محكمة الديوان العالي Divan-1 Ali ، وحتى إذا كان هناك غير وزراء ، فإن إحالتهم إلى الديوان العالي Divan-1 Ali. كما ذكرت تكون حسب مواقعهم ومسؤليتهم، نوقشت هذه المسألة بالتفصيل في مجلس أعيان ومسألة إنشاء الديوان الأول على يد حضرة صاحب الشرف الصهر فريد باشا ، وتمت مناقشة الاقتراحات المتعلقة بتأجيل الانتخابات إلى ما بعد الحرب والإحالة الفورية لمحاكمة الوزراء المتهمين إلى محكمة الحروب الأولى في مجلس الأعيان ، إلى جانب تفويض المجلس المدني ، وبعد ذلك أدلى وزير العدل بتصريحات بالطريقة التي قدمت بها ، واقترح الصهر السلطاني الصدر الأعظم فريد باشا في مجلس الأعيان قبوله القرارات الصادرة عن مجلس الأعيان والمبعوثان. وهذا يعني أن القرار الذي يتخذه مجلس الأعيان بهذه الطريقة هو قرار تفسيري. لذلك أكرر مرة أخرى. لا يتمتع قاضي التحقيق أو النيابة العامة ولا سلطتك العليا بسلطة تفسير مبدأ القانون الأول. وبالقرار السالف الذكر ، وافق مجلس الأعيان على أن الهجرة والعقاب على الجرائم ذات الصلة ليست خارجة عن واجبات الوزراء كموظفين مدنيين، وأن إحالة الوزراء إلى الديوان العالي Divan-1 Ali كان مقررًا من قبل مجلس الأعيان. في مواجهة الجانب العلمي (القانوني) لهذا القرار ، إذا تقرر أن مجلسك الأعلى هو المسؤول عن التعامل مع هذه القضية ، فبالطبع تكون محكمتك العليا قد نظرت في مذكرة الوزير السابقة التي تم ملؤها وقبولها من قبل مجلس الأعيان وإلى أي مدى يتوافق هذا مع أساسيات القانون الأساسي الأولى ، فهذا أيضًا جدير بالذكر. بناءً على المبادئ التي قدمناها ، لا يمكن تعيين وقائع الاتهام لوكلاؤنا في الديوان العالي Divan-1 Ali إلا من حيث مناصبهم. ثالثًا ، حتى إذا كانت الطبيعة والشكل القانوني للشعر المزعوم من قبل وكلاؤنا ، كما هو مذكور في فقرة خاصة من المرسوم ، يفترض أنه من الجرائم العادية الخارجة عن واجبات وكلاؤنا ، المكان الذي يوجد فيه هذا الشعر (القضايا المتعلقة على الجرائم) ستحاكم مرة أخرى محكمة ديوان الحرب العرفي وليس المحاكم العادية. لأن حروب المجلس الأول ذات طبيعة استثنائية ودرجة اختصاصها محدودة؛ ومحددة بالنسبة للمحاكم الخاصة ، كما

ورد بوضوح في مرسوم الأحكام العرفية. يخضع هذا المكان للأحكام العرفية منذ عام 1909م".

2.7.بعض الادعاءات الفاسدة

تم رفع الأحكام العرفية المعلن عنها في اسطنبول في عهد حكومة غازي مختار باشا ؛ ومع ذلك ، فقد أعيدت بعد ظهور بوادر الثورة في البلاد. في الواقع ، تصف المادة المائة والثالثة عشرة من مبدأ القانون الأساسي رقم 1 الأحكام العرفية وتقول: "**عندما تثبت غشارات على بودار ثورة ستندلع في جزء من البلاد ، يحق للحكومة فرض قانون عرفي مؤقت لهذا المكان بالذات"**. تصف الأحكام العرفية (idare-i örfiye): بأنها احكام إدارية وقتية تتألف من الإلغاء المؤقت للقوانين والأوامر المدنية ، والطريقة التي سيتم بها إدارة الأماكن الخاضعة للأحكام العرفية سيتم تحديدها من خلال لائحة خاصة. يتم نشر مرسوم الأحكام العرفية والإعلان عنها بالطريقة المحددة ، وتكون سلطة الأحكام العرفية محدودة قانونًا. في الواقع ، إن أساسيات القانون الأساسي الأول إنها إحدى الوثائق القانونية التي تؤكد ذلك معي. لأن القانون الأول يبحث موضوع الأمن ، حقيقة أن الأمن الأجنبي والداخلي موضع تساؤل ، فإن صلاحيات المحاكم (بما في ذلك آرائنا) محددة ومحدودة تمامًا. في الأساس ، حتى لو قبلنا أن حروب الأحكام العرفية فإن محاكمة موكلينا من أعضاء حزب الاتحاد والترقي يجب أن تطبق عليهم بهذه الطريقة ، إذا تخلينا عن موكلينا للحظة والجرائم العسكرية الواقعة نظرنا إلى مرسوم القانون. يجب أن يحاكم المتهمون بالجرائم أمام المحاكم العدلية (المحاكم العادية) وفق المادة السابعة من المرسوم. نظرًا لأن قانون الجرائم الجنائي ينظم مسؤولية أحكام وجزائات القتل فقط عن أداء واجبات المحاكم الجنائية العادية التي تم تعيينها فيها ، فلا يمكن أن تحل محل محكمة الديوان العالي ، وهي محكمة استثنائية ويجب اعتبارها أكبر محكمة ، لأي سبب أو بأي طريقة. ومن ذلك مرسوم إداري أورفي -

"نظرًا لأن حرب الديوان الأول Divan-1 ملزمة (ملتزمة بواجباتها) حصريًا أمام محكمة المحاكم الجنائية العادية التي تمثل مركز الفصل من مكتبها ، فهي تقع خارج المكان الذي أُعلن فيه عن الإدارة (القانون العادي). تمامًا كما قد لا يكون للمحكمة الحق في التدخل في عمل ما يتم

التعامل معه أو سيتم التعامل معه في المحكمة (خارج نطاق الولاية القضائية) التي لا تدخل في نطاق اختصاص المحكمة العادية للمحكمة وهو ظرف استثنائي (وهي ليس ضمن اختصاص المحاكم العادية في ذلك المكان) ، فلن يتمكن حتى من النظر في الأعمال التي شاهدها إلى حد ما قبل إعلانها "؛ إن الولاية القضائية والاختصاص والواجب للمحكمة في الحرب محدودة. بل هي ممنوعة من مصاف الأعمال التي تتولاها المحاكم العادية إلى حد ما ، كيف يمكن للمحكمة العليا ، المحكمة رقم 1 ، معاقبة مسؤول على تنفيذ مهام وظيفته وبالمثل ، في الادعاء والمرسوم ، يذكر أن موكلينا ، الذين كانوا في الوزارة ، ساعدوا موكلينا عن علم على الرغم من أنهم علموا بجرائم القتل التي يُزعم ارتكابها من قبل التنظيم السري لمخابرات حزب الاتحاد والترقي ، منذ ذلك الحين. الأعضاء الطبيعيين في الجمعية العمومية للجنة الاتحاد والترقي. لا يمكن توجيه هذا الادعاء إليهم إلا لأولئك الذين دخلوا الجمعيات السرية واتبعوا أهداف وغايات تلك التنظيمات. وإلا فإن كون الوزراء أعضاء طبيعيين في الجمعية العمومية للجنة الاتحاد والترقي لا يكشف عن انتمائهم إلى التنظيم السري الذي يفترض أنه تم تشكيله سراً من قبل بعض أعضاء حزب الاتحاد والترقي. لهذا السبب- هل يمكنه تولي وظيفة مدنية؟ الإجابة نعم؛ وبالمثل ، في الادعاء والمرسوم ، يذكر أن موكلينا ، الذين كانوا في الوزارة ، ساعدوا موكلينا عن علم على الرغم من أنهم علموا بجرائم القتل التي يُزعم ارتكابها من قبل التنظيم السري للجمعية ، منذ ذلك الحين. الأعضاء الطبيعيين في الجمعية العمومية للجنة الاتحاد والترقي. لا يمكن توجيه هذا الادعاء إلا لأولئك الذين دخلوا الجمعيات السرية واتبعوا أهداف وغايات تلك المجتمعات. وإلا فإن كون الوزراء أعضاء طبيعيين في الجمعية العمومية لحزب الاتحاد والترقي لا يكشف عن انتمائهم إلى التنظيم السري الذي يفترض أنه تم تشكيله سراً من قبل بعض أعضاء الجمعية. ولا يمكن توجيه هذا الادعاء إلا لأولئك الذين دخلوا الجمعيات السرية واتبعوا أهداف وغايات تلك المجتمعات. وإلا فإن كون الوزراء أعضاء طبيعيين في الجمعية العمومية للجنة الاتحاد والترقي لا يكشف عن انتمائهم إلى تنظيم سري يفترض أن يكون قد تم تشكيله سراً من قبل بعض أعضاء الجمعية. لهذا السبب- يذكر أن موكلينا الذين كانوا في الوزارة قد ساعدوا عن علم ، على الرغم من علمهم

بجرائم القتل المزعوم ارتكابها من قبل التنظيم السري للجمعية ، لأنهم أعضاء طبيعيون في الجمعية العمومية للحزب؛ ولا يمكن توجيه هذا الادعاء إلا لأولئك الذين دخلوا الجمعيات السرية واتبعوا أهداف وغايات تلك المجتمعات. وإلا فإن كون الوزراء أعضاء طبيعيين في الجمعية العمومية للجنة الاتحاد والترقي لا يكشف عن انتمائهم إلى تنظيم سري يفترض أن يكون قد تم تشكيله سراً من قبل بعض أعضاء الجمعية. لهذا السبب- لا يمكن توجيه هذا الادعاء إلا لأولئك الذين دخلوا الجمعيات السرية واتبعوا أهداف وغايات تلك المجتمعات. وإلا فإن كون الوزراء أعضاء طبيعيين في الجمعية العمومية للجنة الاتحاد والترقي لا يكشف عن انتمائهم إلى تنظيم سري يفترض أن يكون قد تم تشكيله سراً من قبل بعض أعضاء الجمعية. لهذا السبب؛ لا يمكن توجيه هذا الادعاء إلا لأولئك الذين دخلوا الجمعيات السرية واتبعوا أهداف وغايات تلك المجتمعات. وإلا فإن كون الوزراء أعضاء طبيعيين في الجمعية العمومية لحزب الاتحاد والترقي لا يكشف عن انتمائهم إلى تنظيم سري يفترض أنه تم تشكيله سراً من قبل بعض أعضاء الحزب.

حتى لو اعتبرنا لقب العضوية في الجمعية العامة لحزب الاتحاد والترقي سببًا كافيًا لإثبات الادعاء المقدم ، فإنه يجب قبول أن جميع أعضاء الجمعية العامة للجنة الاتحاد والترقي ، تتكون من عناصر مختلفة ، كما ساعدت المنظمة السرية المفترضة. وبالفعل ، فإن هذا الاتهام ، الذي كان على شكل مساعدة ، تم تضمينه أيضًا في محتوى الاقتراح المتعلق بإحالة الوزراء إلى الديوان العالي Divan-1 Ali ، والذي قدمه المرحوم فؤاد بك ، نائب الديوان العالي. ، وإلى جانب هذا الاتهام ، وفقًا للعناصر القانونية لبعض الجرائم المنفصلة التي بينها سعد الدين فريد بك (محام) - والالتماس المقدم من المرحوم فؤاد بك ، نائب الديوان، والمكتوب في محضر مجلس النواب. هناك ، كما أتذكر ، تم التفكير فيه وكتابته بهذا المعنى الشامل والعام على عشرة أو اثني عشر سطراً ؛ لقد غطت جميع الإجراءات التي يعتقد أو يمكن الاعتقاد أنها قد نفذها حزب الاتحاد والترقي في هذا البلد ، واعتبرتها بالكامل في إطار القانون الأساسي الأول ، وكلاهما جزء من الوزراء وبما انهم يخضعون لقانون محكمة الديوان العالي الإداري وللقانون الأساسي يجب محاكمة المتهمين من أعضاء حزب الاتحاد والترقي على هذا الأساس.

ومرة أخرى كما أكد محضر اجتماع البرلمان ونتائجه الفعلية ، تم قبول هذا الاقتراح ونقله إلى الفرع الخاص به ، الذي سيتولى مهمة التحقيق ؛ تم إجراء تحقيق ، واليوم لا يوجد سوى عدد قليل من المتهمين المنتمين لحزب الاتحاد والترقي فبإجراء هذا التحقيق موضع تساؤل في لجنتكم الموقرة. التحقيق في هذا كان أيضا موضوع هذا الفرع. فرع التحقيق ، كما هو معروف ، هو جزء من كل موجود إما في الواقع أو في الفكر. إنه بعبارات خاصة ، هو مجلس بحث قدمه صديقي العزيز جلال الدين عارف بك المحامي على شكل لوحة استجواب.لهذا لا توجد إمكانية قانونية للتعامل مع هذه القضية من قبل محكمة أخرى ، حتى لو لم تستحوذ على هذه القضية محكمة الديوان العالي. هذا الواجب ، الذي لا يمكن إنكاره والذي يستند إلى المادة الثالثة والعشرين من القانون الأساسي الأول، لا يمكن تغييره بأي نظرية أو بأي رأي شخصي. في المرسوم ، ذكر بعض عملائنا أنه تم ذكر موضوع الواجب التالي أثناء التحقيق ، وتم رفض الطلبات التالية على أساس الأسباب. بالطبع ، أثناء التحقيق ، لا يمكن للاعتراض (إيجاد السبيل) أن يتخذ موقفًا قانونيًا من رفض هذا الاعتراض الابتدائي. لأنه بأي طريقة تظهر هذه الصورة لديوان حرب ، بعبارة أخرى ، ليس من الواضح إلى أي مدى تم تزويده بفرصة فحص قرارات مجلس التحقيق هذا. لذلك قاموا بالطبع بتأجيل الحديث عن الحقوق العامة واختصاص المحكمة للمثول أمام المحكمة العليا اليوم.

سيدي في المرسوم إذا كان للوزراء جريمة سياسية ناشئة عن واجباتهم فيحالون إلى المحكمة - 1 علي وإذا كانوا قد درسوا المادة الحادية والثلاثين قبل المادة الثانية والتسعين والمادة الثالثة والثلاثين من Kanun-1 Esasi ، صديقي العزيز جلال الدين كان سيفحصه للتو. لقد تذكروا أنه في المقال الواحد والثلاثين ، الذي قدمه عارف بك بطريقة تليق بالمعرفة ، كان من الواضح أن الوزراء بحاجة إلى وأشاروا إلى ديوان علي لأي سبب من الأسباب ، ولم يشعروا بضرورة ذكر المادة الثالثة والثلاثين. إلا أن المادة الثالثة والثلاثين مرة أخرى لا تؤكد قرار هيئة التحقيق برفض ادعاء الواجب. سيدي ، الأمر واضح تماما. قيل هناك أن "الوزراء هم وحدهم ، بصرف النظر عن واجباتهم في الخدمة المدنية".

الهجمات الموجهة ضد الأشخاص (سريع الزوال - 1 عام) ، مثل قيام أحد الوزراء بصفع شخص ما على الطريق ، أو إذلاله ، أو ارتكاب عمل احتيالي ضد هذا الشخص ؛ ارتكب هذا الفعل ليس بسبب لقبه الرسمي ، ولكن بسبب لقبه الشخصي. وبخلاف ذلك ، فإن الجرائم المرتكبة ضد أشخاص آخرين ، مثل عدم القيام بما هو ملزم به فيما يتعلق بواجبه كموظف ، تعود مباشرة إلى المحكمة العليا وفقًا للمادة الحادية والثلاثين. في رأينا ، تظل وجهة نظر هيئة التحقيق ضعيفة في تصور جريمة سياسية في هذا الفعل. لأنهم اعتمدوا على المادة الثانية والتسعين في طريق إزالتها ورفضها. في المقال الثاني والتسعين ، يقال إنها تخص محاكمة الوزراء وأعضاء محكمة الاستئناف وأولئك الذين يحاولون الاعتداء على شخصية السلطان وحقوقه وتعريض الدولة للخطر ؛ لذلك ، يجب أن يذهب الوزراء إلى محكمة الديوان العالي Divan-1 Âli. والقضية تخضع للشكل السياسي التالي.

نحن نقدم الآراء التي عبرنا عنها حتى الآن مع الرغبة في تحقيق هدف لجنة التحقيق. ومع ذلك فإن القانون الساسي يبدأ بالمادة الثانية والتسعون هناك. أولاً ، ذكر تشكيل الديوان الأول ، ثم قيل: "واجبها محاكمة الوزراء ورئيس وأعضاء محكمة الاستئناف ، ومن يحاول ضد السلطان نفسه وسلطانه. الحقوق وتعريض الدولة للخطر ". في هذه الفقرة ، يذكر الوزراء أولاً ؛ هذا يعني أن واجب الديوان العالي Divan-1 Ali هو الحكم على الوزراء أولاً. هذا السجل النهائي ، بالطبع في القضايا التي تتطلب أن يحاكم فيها الوزراء أمام محكمة عليا.

وثانيًا ، محاكمة رئيس وأعضاء محكمة الاستئناف ، مع توضيح المادة الحادية والثلاثون وتأكيد المادة الثالثة والثلاثين. في حق المتهم المسؤول في محكمة الاستئناف تعني أم المحاكم) ؛ وفوقها المحكمة العليا.

بما أنه لا توجد محكمة فوق أعضاء محكمة الاستئناف ، والواجبات المنوطة بهم على اتصال كامل بروح العدالة ، حيث لا توجد سلطة أخرى للتعويض عن الضرر الناجم عن الجرائم المرتكبة عن قصد أو على نحو نتيجة إساءة استخدام الخدمة المدنية ...

على أي حال قال صديقي المحامي جلال الدين عارف بك للمحكمة:**" أنه يجب محاكمة موكلينا وفق مسؤلياتهم ومناصبهم الخاصة والحكم الذي يصدر بشأنهم يكون من قبل الأشخاص المسؤولين عن إصدار هذا الحكم. لذا يجب أن يتولى القضية المحكمة العليا لأنه من اختصاصها ولأن تتعامل مع جميع مسائل التقاضي. يجب أن يكون الأمر كذلك حتى تتم العدالة بشكل قانوني وموثوق".** وقال ايضًا محامينا أثناء الدفاع أيضًا:**" سيدي الرئيس الثقة في محكمتك لا تنتهي ، لكن لدينا واجب قانوني؛ على أي حال ، يجب محاكمة موكلينا في سلطاتهم الخاصة والحكم الذي يصدر بشأنهم يكون من قبل الأشخاص المسؤولين عن إصدار هذا الحكم".**

3.7. مسألة سلطة المحكمة

قال محامي الدفاع صديقي جلال الدين عارف باشا:**" معالي السيد الرئيس الموقر ، واجبنا في الاعتراض ليس بالدرجة الأولى لأن الوفد الموقر ينظر في هذه القضية. وفدكم الموقر يستمع إلينا فقط. يمكن للمحكمة أن تأخذه في الاعتبار مباشرة ، حتى لو لم يتم تأكيده من قبلنا. هذه النقطة كانت موضوع لجنة التحقيق، ولدينا التزام قانوني بتأكيد هذا الحق في كل وقت ، والآن نطرح هذا ونقول: دع محكمتكم الموقرة تقرر أنها غير مخولة للنظر في القضية القادمة قبلك. لأنه ، كما تعلم ، فإن تقسيم المحاكم إلى درجات يقوم على قاعدة عظيمة وحكمة عظيمة. ويتم تحديد الأحكام التي ستتخذها محكمتك الموقرة بموجب المرسوم المُعلن بشأن إنشاء هيئة المحكمة العليا. لذلك ، فإن سلطة ديوانك واسعة جدًا ومحددة للغاية. ومع ذلك ، هناك مجلس عام ومحكمة تاريخية ، سيقدر تطبيق هذه الصلاحيات واليقين على الحدث ، وقبل كل شيء هناك المحكمة الكبرى (وهي محكمة الحكم الإلهي العدل يوم القيامة) والتي لن تقبل أي انتقاد على ما يفعله كل فرد؛ لأن كل شيء مدون في صحيفة كل إنسان على حدة. ها نحن أمام أساسيات القانون الأول المعدل؛ والذي سيتم فيه الحفاظ على جميع أحكامه مع خليفته المجيدة وملايين الأفراد".**

"...من ناحية أخرى ، في الوجود الروحي لكل المقدسات ، والتي تتلخص في عبارة "مراقبة الله" ، ندعوكم إلى أداء واجب العدالة الأعظم الذي فرضه التاريخ. في هيئتكم العليا الموقرة، ونعدكم بأن القضية خارجة عن اختصاص هيئتكم العليا".

محمود ماهر أفندي (محامي) - تحدث مع السيد سعد الدين فريد بك عن تجمع الجرائم. باختصار قال:**" تم استدعاء موكلي ، إبراهيم بك ، إلى لجنة التحقيق في الديوان العالي Divan-1 Ali ، أي إلى الفرع المعني من النواب ، حيث لا يمكن انتهاك اختصاصات الديوان العالي Divan-1 Ali في مرسوم التجمع ، بسبب بعض الجرائم السياسية وغير السياسية الناشئة عن وظيفته كموظف حكومي. وورد أن تدقيق النيابة وقد تم. لذا ، موكلي إبراهيم بك لا يمكن مثوله أمام المحكمة العليا في جريمة حوكم عليها من قبل. لأنه في هذه الحالة يتبين لنا أن لديهم مجموعة من الجرائم. في حالة تجميع الجرائم ، تتم محاكمة جميع الجرائم الإجمالية معًا. سيحكم عليهم وفقًا لأثقلهم. الحكم الذي يتطلب العقوبة الأشد يحل محل الآخرين. وبخلاف ذلك يتم الفصل بين الجرائم والحكم على بعضها في محكمة. أي لا يجوز إصدار نفس الأحكام في جرائم منفصلة. لذلك ، بالنسبة للدعوى التي تم رفعها ضدهم في المحكمة الأخرى ولا تزال معلقة لا تنظر إليها المحكمة العليا ولا يمكنها رفع الدعوى التي تخص المحكمة؛ ما لا يمكن أن يكون مشروعًا؛ لا يعد الحكم الصادر عنه جائزًا".**

وأما المحامي جمال ملا بك فقال في مرافعته عني وعن أعضاء حزب الاتحاد والترقي:**" معالي صاحب السمو رئيس هيئة المحكمة الموقرة الباشا القاضي أتفق أيضًا مع صديقي العزيز محمود ماهر أفندي فيما قال. لذا أطالب برد المحكمة لعد الاختصاص ورد المتهمين من حزب الاتحاد والترقي لمحكمة الديوان العالي الإدارية".**

وأما مصطفى نظمي بك المحامي فقال:**" سأقدم أيضًا رأيي في موضوع المهمة والمكان. هل هذه المحكمة التي يمثل أمامها موكلينا تختص بالجرائم الناتجة عن الحرب أو ديوان عليا لمحاكمة المسؤوليين والورزاء وفق القانون الأساسي؟ يعتمد تحديد ذلك على تحديد ما إذا كانت الجرائم المرتكبة ترجع إلى الخدمة المدنية ، والجرائم المزعومة في المرسوم ولائحة الاتهام**

لم تنشأ من الخدمة المدنية ، بل كانت بسبب الجرائم التي وقعت في المركز العام والاجتماع العام للمركز العام لحزب الاتحاد والترقي. في هذه الحالة ، تكون إحالة القضية مناسبة لتقييمها على أنها ناشئة عن واجب الخدمة المدنية. وأفادوا بأن قضية التي جمعت الجرائم ضد إبراهيم بك قد أحيلت إلى النيابة. وإذا لم يعرف الحكم بعد. بسبب نقص بعض الوثائق ، فإن مجلس المبعوثان قد أقر هذه الجرائم ورأها في مصلحة الوطن والأمن والسلم الإجتماعي وإذا أصبحت هذه الجريمة ، في نهاية الاستشارة ، غير مرتبطة بالخدمة المدنية ، فيمكن عندئذٍ أخذها في الاعتبار. لا يوجد أي سؤال عن الواجب والسلطة على الإطلاق. ولكن اعتبارًا من الوضع الحالي ، فهذا من اختصاص المحكمة العليا لديوان الحرب. وهذا ما أقره مرسوم مجلس المبعوثان. أما إذا كان الأمر متعلق بجرائم شخصية. إذا كان من الواضح في نهاية المحاكمة أن الأمر ليس كذلك ، فيمكن أن يؤخذ في الاعتبار".

القاضي الأساسي رئيس هيئة المحكمة: **"سنعلن قرارنا بعد إجراء المداولة والتشاور اللازم. آمل أن نبدأ الجلسة الثانية يوم الخميس الساعة الواحدة ظهرًا".**

4.7.نهاية المحاكمة الأولى

حكمت محكمة الحرب على الصدر الأعظم ، ووزير الحرب ، ووزير البحرية ، ووزير التعليم بالإعدام على أساس خمسة أفعال تستوجب العقوبة ، وبرأت وزير التلغراف "البرق"، الذي كان من نفس الوزارة والذي مثل شخصيًا أمام المحكمة.

دعونا نتفحص هذه الأفعال الخمسة من أجل إثبات براءة الأسرى والقتل الذي أرتكب من قبل وجهة نظر القضاة أمام الرأي العام للبلاد واهتمام العالم كله بهذه المحاكمة.

المادة 1 - نتيجة لمحاكمات محكمة الحرب ، تم تنظيم وتنفيذ جرائم القتل في طرابزون ويوزغات وبوغازليان من قبل أعيان الاتحاد والرقي ، وكما ورد أثناء الدفاع ، كان هناك من عرف بجرائم القتل بعد وقوعها ، وحتى بعد اكتشافها ، لم يتم منعها. وبما أنه من المفهوم أن أساليب العقاب لم تطبق على من ارتكبوا الأفعال السابقة وجب تنفيذ أشد أحكام الجزاء بهم.

مرة واحدة: إذا قيل أنه كان من المفهوم أن عمليات القتل قد تم تنظيمها وتنفيذها من قبل قادة لجنة الاتحاد والترقي ، فيجب أن يحدد القرار ممن صدرت الأوامر؟ وكيف تم تنظيمها وتنفيذها ؟ لكن هذا الأمر غير محدد. منطقيًا ، سنعتمد دائمًا على الافتراضات. تم تنفيذ هذه الإجراءات المزعومة إما شخصيًا من قبل أعضاء حزب الاتحاد والترقي ، أو تم إجراؤها للتأثير على موظفي الخدمة المدنية. إذا تم ذلك بشكل شخصي، فمن الطبيعي ألا تكون هناك حاجة لها إذا تم الادعاء بأن الحزب بأكمله والحكومة يتحملان المسؤولية عن جريمة القتل التي ارتكبها الشخص؛ ويدعى أنها ارتكبت عن طريق التأثير. على العكس من ذلك ، عارض موظفو الخدمة المدنية من أعضاء حزب الاتحاد والترقي الحكومة بشأن قراراتها الصادرة بحق الأرمن. وهذا الأمر من الأمور الطبيعية أيضًا وأنها ليست في حالة عابرة. تقع المسؤولية أيضًا على عاتق موظفي الخدمة المدنية الذين تصرفوا تحت تأثير مذابح الأرمن في السكان المحليين من الأكراد والأتراك.

5.7. الأبرياء المدانون

الاحتمال الثالث هو أن أعضاء حزب الاتحاد والترقي عملوا جنباً إلى جنب مع المسؤولين الحكوميين. في هذه الحالة ، يجب محاسبة أعضاء المجتمع والحكومة على جرائم القتل التي ارتكبوها ويجب إدانتهم. من ناحية أخرى ، كان من بين أعضاء مجلس الوزراء المدانين وزير البحرية جمال باشا الذي كان في سوريا أثناء ترحيل الأرمن؛ وبالتالي فهو لا علاقة له بهذه الأمور. وشكرته الجاليات الأرمنية مرات عديدة لكونه طيبًا مع المهاجرين الأرمن الذين تم إرسالهم إلى تلك المناطق التي كانت تحت سلطته في سوريا حيث عاملهم على انهم مواطنين من الدرجة الأولى.

دخل وزير التربية والتعليم الطبيب ناظم بك ، إلى مجلس الوزراء قبل شهر واحد فقط من الهدنة ولم يشارك بأي شكل من الأشكال في الإجراءات التي اتخذها مجلس الوزراء بشأن تهجير الأرمن. بما أن هذه النقاط لم تؤخذ بعين الاعتبار ، يبدو أن محكمة الحرب حكمت مباشرة على أولئك الذين أعطيت أسماؤهم بالإعدام دون أي دليل.

ثانيًا: وفقًا للدفاع ، كسبب الإدانة ، قيل إنه إذا كان هناك أشخاص علموا بجرائم القتل بعد ارتكابها ، فإنهم لم يمنعوا تكرار هذه الجرائم ولم يتخذوا أي إجراء ضدهم. الجناة. يمكن الافتراض أن جمال باشا ، الذي لم يكن في اسطنبول في ذلك الوقت ، ووزراء التعليم والتجارة ، والأشغال العامة والشؤون الخارجية ، الذين لا علاقة لهم بهذه الأحداث ، علموا بالأحداث لاحقًا. فكيف يتم معاقبتهم؛ بجرم لم يرتكبوه؛ سوى لانتمائهم لحزب الاتحاد والترقي؟ وكيف كان يمكن لمثل هؤلاء منع جرائم القتل التي ارتكبت في يوزغات؟ ثم ما الذي يمكن أن يفعله الطبيب ناظم بك الذي لم يكن في مجلس الوزراء في ذلك الوقت؟ من بين السجناء جاويد بك. كما استقال هذا الرجل المسكين نتيجة الخلاف في مجلس الوزراء بسبب إعلان الحرب ، وعاد إلى مجلس الوزراء فقط بإصراري عليه ولخدمة البلاد وبعد انتهاء حركة الهجرة الأرمينية تمامًا. لم يكن كل من الطبيب ناظم بك وجاويد بك سوى أفراد في وقت الأحداث؛ ولم يتدخلوا فيها. في هذه الحالة كان يجب أن يكون الحكم الصادر على أحد هؤلاء الأفراد وفقًا لاتهام مثبت أيضًا.

6.7.وضعية وزير الداخلية

لنأتي الآن إلى الوزراء الذين تمت إضافتهم إلى الموضوع ، وخاصة وزير الداخلية. وفي أثناء معرض دفاعه عن نفسه: **"كما ذكرت أعلاه وسمعت عن بعض جرائم القتل التي ارتكبت أثناء ترحيل الأرمن بعد حدوثها. اتخذت على الفور الإجراءات اللازمة لمنع تكراره ومعاقبة المخالفين. ونتيجة لهذه الإجراءات ، حُكم على العديد من الجناة بالإعدام ، وحُكم على بعضهم بعقوبات مختلفة. أرسلت وزارة الداخلية على الفور أربع لجان تحقيق ، تتألف من كبار المسؤولين في البلاد ، لإجراء تحقيقات في أجزاء مختلفة من الأناضول وتسليم مرتكبي جرائم القتل التي ارتكبت أثناء الهجرة إلى المحاكم المحلية ومحاكم الحرب على الفور. ألم يؤد هؤلاء الناس واجبهم؟ إذا لم يفعلوا ذلك ، لكان يجب أن يمثلوا أمام المحكمة. رؤساء محكمة الاستئناف ومحكمة القتل العمد. ومحكمة مجلس الدولة العليا. وبما أنهم لم يدلوا بشهاداتهم أمام قاضي التحقيق ولا يخضعون للمساءلة اليوم ، فقد قاموا بواجبهم. ويجب أن تؤمن بذلك يا سيادة القاضي".**

في هذه الحالة ، عندما علم وزير الداخلية بالأحداث ، أراد متابعة المجرمين على الفور واتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع تكرارها. لذلك ، لم يلزم اتخاذ قرار بعدم المسؤولية بالنسبة للمادة الأولى.

من المسؤول عن إعلان الحرب؟

المادة 2 - أدلى الصدر الأعظم السابق سعيد حليم باشا بتصريحات لأعضاء المقر ، الذين دعاهم إلى قصره في بداية التعبئة ، **" بأن المشاركة في الحرب أمر خطير للغاية وأن الوضع الأفضل للدولة يجب أن يكون محايدًا"**، *رغم أنه لم يستطع حملهم على قبول مشاركته في الحرب. وقد فهم ذلك من محضر البيانات التي أدلى بها. وبناءً على ذلك ، قال جاويد بك ، الذي كان في وزارة المالية في ذلك الوقت ،بعلامة استقالة وزير الأشغال العامة محمود باشا ووزير التجارة سليمان البستاني (البستاني) ، لم تعلن الحرب بقرارات لجنة النواب المكلفة ، بل دخلت الحرب؛ بواسطة اصرار حزب الاتحاد والترقي.*

لسبب واحد ، عندما تم الإعلان عن التعبئة ، لم يكن هناك أي سؤال للانضمام إلى الحرب ، ولم تكن هناك دعوة لحضور اجتماع. إذا قال سعيد حليم باشا هذا بالفعل ، فلا بد من الاعتراف بأن الأفكار قد تغيرت بسبب الأحداث المؤسفة الأخيرة. في بداية التعبئة كانت الأمور مستقرة وتمت مناقشة مسألة ما إذا كان ينبغي أن تكون التعبئة عامة أو محدودة أو محلية. واقترح وزير الحربية التعبئة العامة. وكان وزير الأشغال العامة محمود باشا ووزير المالية جاويد بك ضد ذلك. لكن بما أن أنور باشا أصر على اقتراحه ، وافقوا على التعبئة العامة. كان على الدولة العثمانية أن تدخل الحرب بعد ثلاثة أشهر فقط من التعبئة. ماذا فعلت تركيا لأجل تلك الحرب؟

لقد تم شرح هذا الأمر بالتفصيل أعلاه.

وبافتراض عقد مثل هذا الاجتماع ، ما هو القانون الذي يمكن أن يمنع حق أعضاء حزب سياسي أو أي نقابة في الحصول على رأي خاص والتعبير عنه علانية؟ وهل يجب أن يحكم عليهم بالموت لأنهم تحدثوا بحرية عن آرائهم؟ هل يمكنك التفكير في جملة لا معنى لها أكثر من هذا؟

7.7.المسؤولون عن السياسة الخارجية

الوزير الأعظم ووزير الخارجية مسؤولون مباشرة عن السياسة الخارجية. في ذلك الوقت ، تولى سعيد باشا كلا الواجبين في نفس الوقت. إذا لم يوافق على الدخول في الحرب، فلماذا لم يستقيل بعد ثلاثة أشهر عندما أصبحت الحرب حتمية؟ يجب الاعتراف بأنه بما أنه لم ينسحب ، فقد آمن أيضًا بضرورة الانضمام إلى الحرب.

ثانيًا: يذكر أن رضا بك اعترف بإرسال فرق جهادية للعمل ضد روسيا في القوقاز الإسلامي المحتل قبل الحرب. رضا بك ، الذي كان مخلصًا لمبادئه كضابط متقاعد ، قطع علاقته بالحزب في بداية التعبئة وأبقى على استعداد تحت إشراف وزارة الحرب ونظرًا لاحتمال اندلاع حرب. تم تعيين كل هؤلاء الضباط في المكاتب غير الرسمية للسلك الاستخباراتي. قبل بدء الحرب ، يحق لكل فيلق إرسال جواسيس وكتاب وأشخاص آخرين إلى جانب العدو للقيام بالاستعدادات. إذا تم القبض على هؤلاء الناس ، فسوف تعاقبهم الدولة المعادية. ومع ذلك ، لا يمكن أن نجد في تاريخ أي دولة سهلت عملية النصر لجيشها بدون أن يكون لديها عيون على أعدائها وقد يحكم عليهم بالإعدام من قبل دولتهم. لقد كنا أيام الدعوة لاسقاط عبدالحميد الثاني في البلقان نبحث في القمامة بالأحياء الراقية لنعرف منها ماذا يحب الشخص؟ ومدى مستوى تفكيره؟ وهل هو مؤيد أم معارض لنا؟ وكيف يمكن اختراق هذا الشخص؟

8.7.دليل على التنفيذ

ثالثًا: منذ إعلان الحرب دون قرار من مجلس الوزراء ، استقال الوزراء كجاويد بك ومحموت باشا وأوسقان أفندي والبستاني (البستاني) أفندي. الذين أرادوا الانفصال عن حزب الاتحاد والترقي الذي أراد الحرب وهم رفضوها وسعى حزب الاتحاد والترقي إليها. وأجبرهم على الاستمرار في الحزب؛ لكن مع الأسف تم طرح هذا كدليل على الإعدام.

كما ذكرت أعلاه في قسم خاص ، لم يتم إعلان الحرب كأمر واقع. ولكن بعد القتال مع الأسطول الروسي بسفن جوبان"Göben" Blackdem ، وصلت الحرب إلى طريق مسدود. في مجلس الوزراء تقرر منع هذا الأمر الواقع وعدم الدخول في حرب حتى الآن. ومع ذلك ،

نشأت خلافات خلال المفاوضات حول قبول شروط دول الحلفاء في مجلس الوزراء. أولئك الذين كانوا ضد قبول المجد وافقوا على المشاركة في الحرب.

عندما أعلن الصدر الأعظم ، بعد تردد طويل ومفاوضات متواصلة ، في مجلس الوزراء أنه تقرر خوض الحرب علناً؛ استقال أولئك الذين عارضوا وفقاً لمبادئ القانون الأساسي الحرب. وبعد أن أكمل الوزير الأعظم حكومته ، تم الإعلان عن برنامج الحكومة بقرار من المجلس الوزاري المسؤول وتم إبلاغ إعلان الحرب إلى سلطات المقاطعة.

بما أن الحدث برمته كان على هذا النحو ، فإن الادعاءات بأنه تم الإعلان عنه دون قرار من مجلس الوزراء السابق هي كذبة واضحة وكذبة فضحها جاويد بك وأصدقاؤه الذين استخدمت كلماتهم كغطاء.

المادة 3 - كما يمكن فهمه من تصريحات الصدر الأعظم السابق أحمد عزت باشا في المحضر ، أن استقالتهما من وزارة المرفأ نتجت عن الخلاف بين الحزب والصندوق.

تشكل هذه المادة من قرار المحكمة ذروة العمل بأكمله. هنا تتلاقى وجهة نظر قانونية ووجهة نظر سياسية. وبحسب أحد الوزراء ، فقد تمت إدانتهم بسبب تدخل الحزب. ولأن هذا أيضًا قد تم سحبه من حكم الإعدام ، فقد تم الاستشهاد أيضًا بزملائه الباقين في مجلس الوزراء كسبب. كما يكتب هؤلاء الفقراء هذا ، كانت معظم مكاتب الوزراء تفكر في أن تدخل الحزب. هؤلاء الناس لم يسمعوا قط عن دول ذات حكومة دستورية؛ لأن الذهنيات مازالت كانت معلقة بالماضي ذي الحكومات الدينية. في ذلك الوقت ، نتيجة الخلاف الذي نشأ من وزارة التربية والتعليم و البنك المركزي استقال أمر الله أفندي ووزير المالية نائيل بك وحتى حسين حلمي باشا من مناصبهم بسبب الخلاف الذي نشأ نتيجة التداخل بين السلطتين المدنية والعسكرية. وفقًا للقاعدة المذكورة أعلاه ، **"كان يجب أن يُحكم على جميع وزراء هذه الحكومة بالإعدام."** لن أقول الكثير عن هذه المادة. وأترك مهمة التعبير عن آرائهم وقناعاتهم للوزراء البرلمانيين الذين تركوا مناصبهم بالمثل. هم فقط من يمكنهم الحكم على مثل هذه النتيجة السخيفة.

8.7.حوادث "تم تزويرها"

المادة 4 - احتكر مندوب اسطنبول كمال بك ، الذي تم تعيينه من قبل مقر "الاتحاد والترقي في اسطنبول" للعيش بها وتم تعينه في مجلسي الأعيان والمبعوثان وكان له نشاط واسع في المعاملات التجارية مع مجموعة من التجار ولاحقًا مع بعض الشركات والمجتمعات. لقد أخذوا كل ثروة الراعي ، وقيل إن العديد من العثمانيين أصيبوا بسوء التغذية أو ماتوا ، وبالتالي استنزفت قوات دفاع الدولة ، وفي نفس الوقت تم تكليفهم بمهام حكومية. السؤال حول الالتماس ، الذي تمت قراءته وقبوله في مؤتمر 332 (1916) ، والذي تدخل فيه مركز الحزب ،

ويبدو أن هذا الجزء مأخوذ بالضبط من مقال صحفي كتب لأغراض دعائية فقط ، دون الحاجة لإظهار الأدلة والوثائق ضد المعارضين السياسيين. ليس من الضروري حتى قراءة قرار مجلس المبعوثان المعني. هناك حديث عن النقابات والشركات ، ولكن متى تم إنشاء هذه الشركات ، وما هي التجارة المقيدة ، ونطاق هذه القيود **"الحكم في قرار المحكمة كان معيبًا".**

لا شيء يقال عن ذلك. يشار إلى أن هناك إعلانات في صحف إسطنبول تلقيتها للتو ، تظهر أن نفس الشركات لا تزال تعمل وتواصل مسيرتها المهنية. لذلك لم يتم إنهاء مشروع قانون هذه الجمعيات والشركات التجارية وما زلت غير مسئول أمام المحكمة؛ والسؤال المحير من الذي يدعم هذه الشركات ويحافظ على استمراريتها في العمل رغم الحرب.

في هذه الحلقة ، تم تشويه الأحداث عمدًا وتغييرها بطريقة ماكرة. وتقوم المحكمة بالدعاية ضد حزب الاتحاد والترقي دون الاستناد إلى حقيقة ودون تحديد مادة معينة. في الواقع ، عملت هذه الشركات والجمعيات بكل قوتها على منع الوقوع حكم على لائحة الاتهام المذكورة في هذا القسم التجاري، وقد نجحوا عن عمد في ذلك.

نظرًا لأن شهرامانتي Şehremaneti (البلدية) لم يكن لديها منظمة منتظمة كما هو الحال في المدن الأوروبية الأخرى ، فقد استخدم Şehremini (رئيس البلدية) المندوب المعتمد من اسطنبول وكمال بك وبعض أصدقائه خلال سنوات الحرب الأولى لشراء الحبوب والإشراف على الطهي و توزيع العمل ، لأن كمال بك ، بصفته الممثل المعتمد للإدارة المركزية لحزب

الاتحاد والترقي بشأن الأرزاق، كان على علاقة وثيقة مع النقابات المختلفة. رأى كمال بك هذه الأعمال تخليدًا لنفسه وشخصياً. لكن جميع عمليات كمال بك كانت تحت سيطرة الاتحاديين واليهود. اعتبر كمال بك وأصدقاؤه هذه الوظيفة واجبًا وطنيًا وعملوا ليلًا ونهارًا دون توقع أي شيء في المقابل. إذا كان الأشخاص الذين لا يفكرون بهذه الطريقة ولا يعرفون شخصياتهم ليسوا في مزاج يسمح لهم بتصديق تفسيراتي أعلاه ، فهذا صحيح.

لقد تم تحقيق ربح كبير من بيع الخبز الذي لا يتذكروا سعره في هذا الوقت. على سبيل المثال ، لا يمكن بيع 57 وعاءًا بهذا السعر ، وتم بيع الخبز الذي لا ينبغي بيعه مقابل 55 بارة مقابل 60 بارة ، نظرًا لوجود عملتين من العملات. ستنتعش الحياة الاقتصادية من هذه الفرص ، ومن ناحية أخرى ، تتحقق رفاهية الشعب. ظن الأشخاص المعنيون أن ينفقوا هذه الأموال التي لم يطالب بها أحد بطريقة تجعل احتياجاتهم أرخص.

ولهذا السبب الخاص تم استثمار هذه الأموال الخاملة في هذه الشركات من أجل توفير رأس مال لبنك إسلامي مع أرباح لاحقة.

من خلال التصرف على هذا النحو ، لم يرغب كمال بك وأصدقاؤه في زيادة ثروة هذه الشركات التي يشارك فيها بعض الأشخاص ، ولكن على العكس من ذلك ، أرادوا منع الشركات من تجميع الثروة. ولهذا السبب أصبح الكثير من الناس أعداء لهم. وكان من بين هؤلاء الأعداء جميع أنواع الناس: تجار ورجال أعمال مسلمون ونصارى ويهود. لقد عملوا بجهد أكبر من محكمة الحرب لإثارة الرأي العام من خلال نشر أخبار كاذبة. دفعت هذه الشائعات حزب الاتحاد والترقي للتحقيق في الاتهامات الموجهة ضد أحد أشهر أعضاء الحزب ومطالبة كمال بك بالإدلاء ببيان. بعد اكتمال التحقيق وعلم البيان الذي أدلى به السيد كمال بك. كان من الضروري الموافقة على هذه المبادرات والاعتراف بها ، والتي تم إنشاؤها فقط من خلال الجهد الشخصي للسيد كمال بك. بدلاً من الإساءة ، شوهدت تضحية بالنفس نادرة وتجاهل للمال في القرن العشرين. بعد ذلك ، تم نشر جميع البيانات مع وثائقها ، في شكل كتيب.

سيؤكد الآلاف من سكان اسطنبول أن هذا الحدث لم يحدث على النحو المبين أعلاه. عضو الأعيان صالح باشا ، الذي يعمل في وزارة البحرية اليوم ، كان أيضًا تحت تأثير هذه الشائعات وطلب مني الإدلاء ببيان. بعد سماع هذا البيان من كمال بك ، أعرب عن تقديره لمبادراته وقال إنه لا يمكن أن يكون هناك إساءة في وظيفة معروفة لكثير من الناس.

هل قلت لك؟

ومن المؤسف أنه خلال المحاكمة ، ورغم إصرار أعضاء المركز الإداري ، لم يُطلب من السيد كمال بك الإدلاء بشهادته في هذا الشأن. يمكن القول أن محكمة الحرب كانت خائفة في النهاية من الاضطرار إلى الموافقة على ذلك ومثلها مجلس المبعوثان؛ ولا نعرف السبب في ذلك. ، لأنه ، كما ذكر أعلاه ، حقيقة أن الشركات لا تزال مستمرة على الرغم من كل المعارضات ، مما يدل على أن معاملاتهم نظيفة وخالية من الفساد .

ومع ذلك ، دعونا نقبل هذه القضية برمتها لأن محكمة الحرب قد زورتها. في هذه الحالة ، يجب أن يُحكم على أعضاء مجلس الوزراء ، وخاصة الفقير جاويد بك ، الذي لم يكن ضد الإجراءات ، لكنه عارض شكلها ، بالإعدام وبسبب أفعال كمال بك الشخصية ؛ هل هذه هي الطريقة التي يتم بها العدل؟

المادة :5 حقيقة أن شيخ الإسلام السابق موسى كاظم أفندي قال: "لا تطلبوا تصويتي. هكذا يريده الحزب هكذا سيكون" رداً على السؤال المطروح أثناء المناقشة: يجب إلحاق المحاكم الشرعية بوزارة العدل في مجلس الأعيان؛ وإلغاء المحاكم الشرعية واستبدالها بالمحاكم المدنية ، وخلال تم اثبات هذه النقطة أمام المحاكمة وإيضاح وإقرار هذه النقطة يشير أيضاً إلى تدخل الحزب في شؤون الدولة ... وإليكم المواد الخمسة المذكورة أعلاه وما تم سماعه من إشاعات وقضايا أخرى مع نتائجها ، أنه لا يجوز التدخل في جزء كبير من شؤون الدولة بأصوات وآراء النواب ، ويميلون إلى التدخل وفق الغايات والأغراض الخاصة ، وكما أصبح مؤكداً ، كانت هناك قوة تهديد رابعة فوق القوى الثلاث التي شكلت الشكل القانوني للحكومة العثمانية.

تمت كتابة هذا الجزء ، مثل الأجزاء الأخرى ، بطريقة لم تُمنح للسجناء فرصة للدفاع عن أنفسهم بسهولة في الأماكن العامة وإثبات ذنبهم. تكفي حقيقة كون أعضاء محكمة الحرب جنودًا لإثبات عدم معرفتهم بالدستور وقضايا الحزب. هم معاقون من هذه الرعاية. إلا أن قرار محكمة الحرب قُدِّم إلى السلطان محمد وحيد الدين عن طريق الصدر الأعظم بشأن قرار 1916 م في مؤتمر الاتحاد والترقي، ووفقًا لقرارات هذا المؤتمر تم فصل المحاكم الشرعية عن مشحات (شيخ الإسلام) وإلحاقها بوزارة العدل (صدر القانون في 25.3.11917) مما لا شك فيه أن هذه كانت خطوة مهمة للغاية نحو العلمنة وكانت معاصرة ، من الضروري أيضًا مراعاة جهود العقلية البرجوازية للتخلص في النهاية من نظام الاستسلام. لأنه مع استمرار المحاكم الدينية في البلاد ، يصبح من السهل عليهم الاعتراض على سلطة المحاكم التركية العالمانية بالقول إنهم يأخذون قوانين الأوروبيين الكفار. كان لابد من تهيئة البلاد من التخلص من العقلية الدينية الإسلامية ويظهر أنني أتفق مع هذه القضية السخيفة. إن تبعية المحكمة الشرعية لوزارة العدل ليس من اختصاص السلطة التنفيذية للدولة. هذه مشكلة مهمة للنظام الدستوري للدولة.

كان وضع اللوائح في المحاكم الشرعية موضوعًا تم تضمينه في برنامج لجنة الاتحاد والترقي لسنوات؛ لأجل علمنة هذه المحاكم كل يسهل إلغائها ودمجها في القضاء التركي المدني فيما بعد. ومع ذلك ، فإن ارتباط المحاكم الشرعية بوزارة العدل لم يأخذ بعين الاعتبار من قبل الحكومة إلا بعد رفع التنازلات ، واقترح على المؤتمر إدراج هذا التعديل في البرنامج من أجل تمكين الحزب من تعزيز الحكومة خلال اجتماعات البرلمان. كان هناك العديد من الآراء المؤيدة والمعارضة للمؤتمر. استمرت مفاوضات مطولة حتى تم اتخاذ القرار بأغلبية كبيرة لإدراجها في البرنامج ووافقت الحكومة على اقتراح مجلس المبعوثان بجعل المحاكم الشرعية تتبع وزير العدل؛ لا شيخ الإسلام".

أشعر أن موسى كاظم أفندي في ذلك الوقت تحدث فقط عن الصعوبات في التنفيذ بسبب تردده الشخصي. ومع ذلك ، عندما تم قبول الاقتراح بأغلبية كبيرة ، تم حل تردده ووقعه بنفسه. لكن لنفترض ، ولو لمرة واحدة أنه ضد هذا الاقتراح بقبول العكس. يمكن لكل وزير التعبير عن

رأيه والدفاع عنه في قضية ما أو ضدها ، وإذا لم يتمكن من الحصول على أغلبية الأصوات لصالح رأيه ، فإنه إما يحتفظ بمنصبه من خلال الانضمام إلى رأي الأغلبية أو يستقيل بالإصرار على التمسك برأيه. وإذا كان له رأي كامل في رأيه ، فإنه يترك الحزب ويدافع عن رأيه بحرية في البرلمان وفي الصحافة. ما لم يتم قبول هذا النموذج ، لا يمكن إجراء مناقشة حول الموضوع ، ولا يمكن اتخاذ أي قرار.

يسري هذا السلوك في جميع الولايات التي لديها حكومة دستورية ، وكذلك في اجتماعات مجلس الوزراء والأعيان والمبعوثان. سأذهب إلى أبعد من ذلك ، على سبيل المثال ، اتفق رئيس مجلس الوزراء مع زملائه في الحكومة من خلال الفوز بأغلبية الأصوات حول قضية أساسية تُرك حلها للجمعية الوطنية ، وضمنت المجلات اليومية غالبية أعضاء الحزب. في هذه الحالة ، مجلس الوزراء إذا عارض واحد أو أكثر منه قرار ما ، فلا توجد طريقة أخرى أمامهم إما باتباع الأغلبية أو الانسحاب من مجلس الوزراء. موسى كاظم أفندي اختار الطريق الأول وظل مكانه. مسكين موسى كاظم أفندي! لهذا السبب ، حُكم عليه بالنفي لسنوات عديدة وعلى أصدقائه الآخرين بالإعدام.

بعد شهور من التحقيق من قبل محكمة الحرب ، كل التحقيقات التي سيتم إجراؤها حول هذه المقالات الخمس القاتلة التي تمكنت أخيرًا من التوصل إليها وأفعالي فيما يتعلق بحياتي السياسية وحياتي ، وهي أدلة قاطعة على براءتي ، وسوف يثبت ذلك أيضًا أنني خدمت بلدي.

في حياتي السياسية ، لم أكن مشغولاً بمشاعري ولم أفكر في نفسي أو بأقاربي. اتهمني الكثير بأنني ألين مع أصدقائي القدامى. هذا خاطئ تمامًا! لم أقم بالتضحية بالنفس إلا كلما اقتضت ذلك فكرة الوطن ورفاهية الجمهور.

8.الملاحق

في رأيي ، لا يوجد شخص آخر في البلد كان في مكان أكثر فائدة لوطنه. أولئك الذين يعرفونني جيدًا سيؤكدون ذلك. وأولئك الذين لا يعرفونني لن يفشلوا في تأكيد هذه الأحداث اليوم. أنني بكل فخر أؤيد الماسونية لدعوتهم للأخوة الإنسانية ولتخطيهم حيز مجال الدين؛ فكل الأديان

متساوية؛ ولك الحق أن تؤمن؛ كما أنه لي الحق أن أمنعك من تسيس الدين أو تديين السياسة. لهذا عملت جاهدًا لأجل القضاء على المحاكم الشرعية في تركيا. حقيقة لقد كنت أؤمن بالحرية والمساواة والعدالة شعارات الثورة الفرنسية؛ وفي غضون الهزائم المتكررة على جبهات الحرب المختلفة؛ سعيت لتكوين وطن قومي للأتراك بعيدًا عن العرقيات والأقليات الأخرى في الأناضول. أنا اعلن بكل فخر شهادتي على الأحداث؛ وأنني كنت ومازالت ضد تدخل الدين في السياسة لذا كنت أنظر إلى الدولة العثمانية على أنها ملكية دستورية وليست سلطنة وخلافة دينية؛ إن الدين الإسلامي يتدخل في بعض الأمور التي صارت من الحضارة الآن وتربى عليها الناس؛ فأصبح الإختيار للناس إما أن يأخذوا بالدين أو يأخذوا بالتقدم وبالمدنية وبالحياة الدستورية؛ ولقد نجحنا في ذلك؛ كنت رئيسًا للوزراء أثناء أحدى فترات الحرب لكنني كنت أريد أن أسير بتركيا على نهج نهضة محمد علي باشا بمصر؛ ولهذا كنت دائم الحرص على علاقات جيدة بملوك ورؤساء أوروبا؛ كما كنت حريسًا على مصادقة الروس؛ فلربما عدو اليوم يسير صديق الغد ولربما صديق اليوم يكون عدو الغد؛ أعلم بأنني كنت من اشد المدافعين عن الأرمن وفتكت في أثناء وزارتي بمن تعرضوا لهم؛ إلا أنني لم أتخيل وحشيتهم؛ ولدفاعي عنهم أتهمني البعض بأصلي الغجري أو الأرمني؛ أنا تركيًا وهذا ما أثبته في خواطري. الدولة العثمانية كانت في مرحلة الأفول؛ وكان لابد من احلال دولة اخرى محلها؛ غير أن هذا الحلم تحقق وأنا بالمنفى بألمانيا ورفض قادة الجمهورية الجدد ومؤسسيها أن يستدعوني لأشاركهم فرحة هذا النصر بالتخلص من العصر الديني وبرفع روح الوطنية والحرية عاليًا؛ لكنهم رفضوا بشدة أن يسمحوا لي بالذهاب إلى تركيا الجديدة؛ ولأجل هذا السبب بقيت في المنفى؛ وكنت أغير اسمي أحيانًا كثيرة؛ كي لا اتعرض للاغتيال[4].

[4] وبالفعل أغتيل طلعت باشا في منفاه ببرلين بألمانيا بتاريخ 15 مارس 1921م؛ على يد شاب أرمني اسمه سوغومون Soğomon؛ وقبض على الشاب ألرميني من قبل الشرطة الألمانية؛ ولكن المحكمة برأته؛ أنظر https://tr.wikipedia.org/wiki/Talat_Pa%C5%9Fa_Suikast%C4%B1

9.المصادر والمراجع

10.ألبوم الصور واللوحات



(لوحة:1) السلطان العثماني عبدالحميد الثاني 1876-1909م



(لوحة:2) السلطان محمد رشاد الخامس 1908م تولى السلطنة العثمانية وفي عام 1909م تولى الخلافة



(لوحة:3) صورة تجمع بين أنور باشا وزير الحربية في حكومة الاتحاديين إلى اليمين وبالمنتصف جمال باشا السفاح القائد العسكري الاتحادي لبلاد الشام وإلى اليسار طلعت باشا الصدر الأعظم الماسوني البكتاشي.



(لوحة:4) صورة توضح فرحة شباب الآتحاديين بعزل السلطان عبدالحميد الثاني عام 1908م وبالصورة أحدشباب الإتحاديين يرفع صورة ساخرة من السلطان عبدالحميد الثاني؛ والآخر يوزع حلوة على سكان اسطنبول بمناسبة عزل السلطان.



(لوحة:5) سكة البارة الفضية العثمانية من فئة 20 ليرة ضربت بعد عزل السلطان عبدالحميد الثاني عام 1327هـ؛ على يد حزب الاتحاد والترقي وكتب عليها في الوجه ضرب القسطنطينية.



(لوحة:6) سكة البارة الفضية العثمانية من فئة 20 ليرة ضربت بعد عزل السلطان عبدالحميد الثاني عام 1327هـ؛ على يد حزب الاتحاد والترقي وكتب عليها في الظهر شعارات الثورة الفرنسية :"حريت؛ عدالت؛ مساوات" بالعثماني وحذف اسم الغازي من لقب السلطان العثماني وكتبوا مكانه اسم رشاد على يمين طغراء السلطان محمد رشاد الخامس.



(لوحة:7) تجمع بين أنور باشا إلى اليمين وطلعت باشا إلى اليسار والطبيب نظمي باشا بالمنتصف.



(لوحة:8) تجمع بين أنور باشا وجمال باشا وخلف أنور باشا مصطفى كمال باشا



(لوحة:9) السلطان العثماني الأخير والخليفة قبل الأخير محمد وحيد الدين أفندي 1918-1922م



(لوحة:10) صورة محمد طلعت باشا في شبابه



(لوحة:11) صورة للقائد الانجليزي لودندولف في اسطنبول مع الصدر الأعظم طلعت باشا عام 1918م



(لوحة:12) صورة لطلعت باشا في منفاه بألمانيا مع بعض أصدقائه الاتحاديين والألمان بنادي الموسيقى عام 1920م.



(لوحة:13) طلعت باشا بزي الصدر الأعظم للدولة العثمانية 1917-1920م



اقدام

٢٨ محرم ١٣٣٧ ★ بازارايرتسی ★ ٤ تشرين ثانی ١٣٣٤ ١٩١٨

اوچ پاشا دها قاچدی

داخليه نظارتنك بياناتی - تدابير تقييديه اتخاذ اولنمشمی - تأميناته
رغماً - تعقيبات قانونيه ايچون مراجعت وقوعنه
حاجت وارمی ؟ - لوده‌لای واپورنده -
سكسان بش بيك ليرا - الكتريقلر
نه‌دن - كيلدی تحقيقات - آلمانيا
حكومتنه مراجعت - (وه‌رچين لور) نه
ديبور ؟ - اسرار انگيز بوجلر كيملر ايدی ؟

صدر سابق طلعت پاشا

حربيه ناظر سابق انور پاشا

بحريه ناظر سابق جمال پاشا

آوستريا - مجارستانده

اردو ودونتماده بالشه‌ويزم تهلكه‌سی - آلمان

آوستريامی - آلمانياده نه اولويور ؟

(لوحة:14) قرار المحكمة العسكرية المؤرخ بعام 1919م المنشور في جريدة اقدام بالقبض على الثلاثة الاتحاديين الفارين خارج البلاد أنور باشا وزير الحربية وطلعت باشا الصدر الأعظم السابق وجمال باشا قائد جيوش الشام.



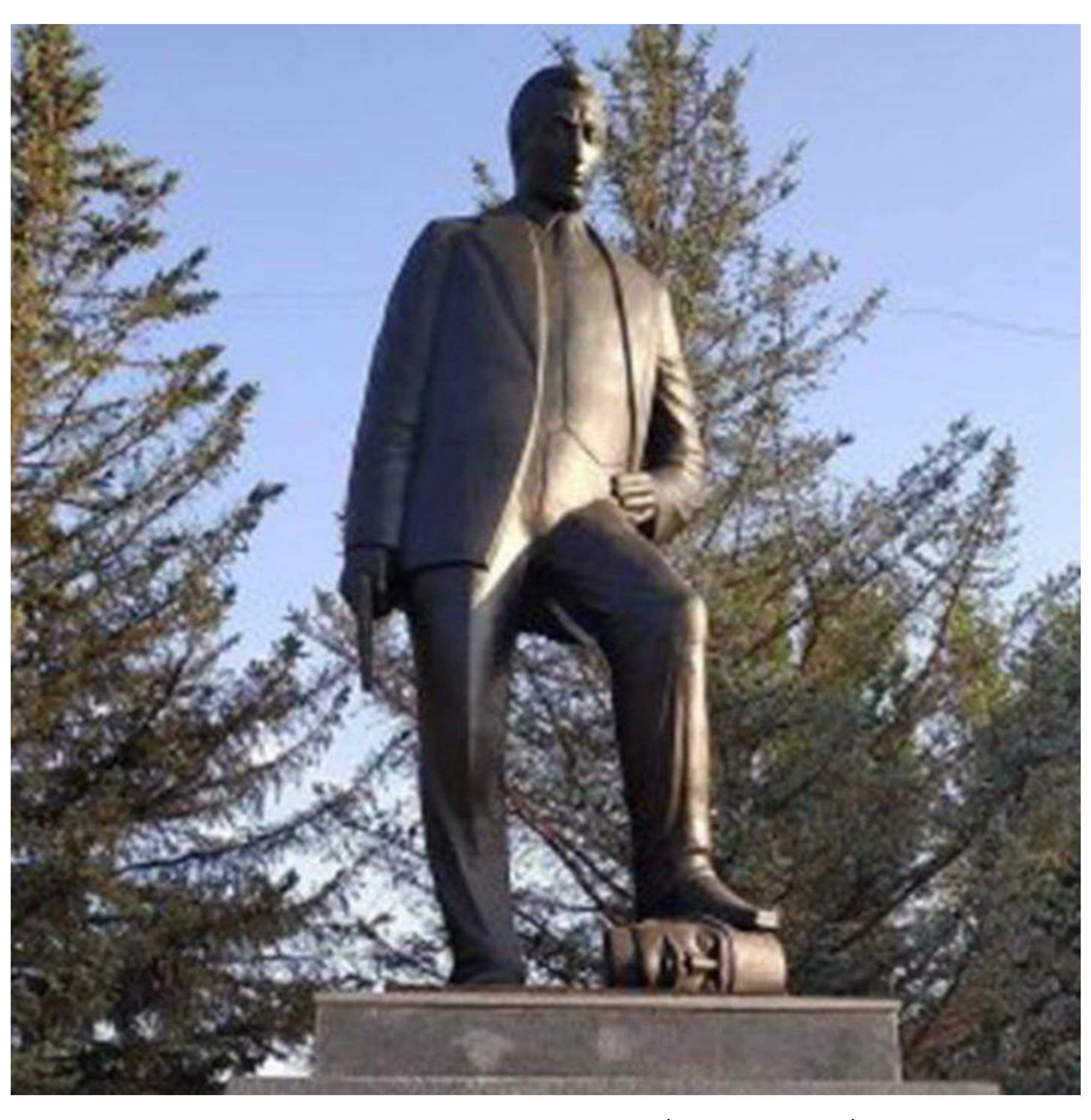
(لوحة:15) الطالب الأرمني سوغومون تاهرليريان الذي أغتال طلعت باشا في منفاه ببرلين بألمان بتاريخ 15 مارس 1921م.



(لوحة: 16) جنازة طلعت باشا والتي نقل بدنه فيها إلى شيشلي باسطنبول ليدفن بها



(لوحة:17) مقبرة طلعت باشا في منطقة شيشلي باسطنبول



(لوحة:18) تمثال بأرمينيا لطالب الأرمني سوموغون قاتل طلعت باشا نحت عام 2019م وأسفل قدم القاتل رأس طلعت باشا مقطوعة وبيده اليمنى مسدس.